جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر

إعداد
حسين سليمان فريد عبد الفتاح

إشراف
الدكتور إبراهيم أبو جابر

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين.
2014 م

إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر

إعداد

حسين سليمان فريد عبد الفتاح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2014/10/20م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. إبراهيم أبو جابر / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. موسى البسيط / ممتحناً خارجياً	.....
3. مسعود اغبارية / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى كل من زرع في العقل مفردات المعرفة فأنبتت سنابل النجاح...

إلى روح والدي الذي بذر البذار ولم ينتظر.. فغيبه الموت قبل أن ترى عيناه ريعان الحصاد....

إلى والدتي التي روت من مقلة العينين زرعاً حتى اخضّر ثمّ أينع فأثمر

إلى شقائق النعمان.. شقيقي الشهيد أحمد، شقيقي الأسير شريف، شقيقي الأب وائل، شقيقي الدكتور أيمن، شقيقي محمد، شقيقي أمجد وشقيقي فريد...

إلى شقيقاتي أمل، كفاية وأحلام...

إلى زوجتي رولا التي صبرت واحتسبت واقتسمت معي رغيف الخبز واستبدلت حليبها لرفعة العلم...

إلى أولادي ندين، زين الدين، شرف، عرين وسليمان الذين حرمتهم قداسة العلم حلاوة اللعب في حضرة البحث..

إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعا.. إلى أسرى الحرية الذي أفنوا زهرات أعمارهم في غياهب سجون الاحتلال..كي نحيا بكرامة...

إلى زملائي في العمل والجامعة.. إلى أصدقائي..إلى كل من تنشرح أساريره لنجاحي ويتمعر وجهه لإخفاقي...

إلى كل من علمني حرفاً..نهجاً..خلقاً..سلوكاً..في كل مكان

إلى كل الباحثين والمهتمين والقارئين...

إلى كل هؤلاء..أهدي سنابلي..عل حباتها تزرع في أرض قفر.. يسقيها ندى أو قطر..فتنشر خيرها في شريان الفكر.

حسين عبد الفتاح

الشكر والتقدير

الشكر لله ابتداءً وانتهاءً.. ولرسوله الحبيب المعلم الأول محمد صلى الله عليه وسلم، وللمعلمين ورثة الأنبياء الذي أنطقوا أوراقي وغذوا فكري حتى تراكمت معارفي في :

- مدارس(صيدا وعلار وعتيل) في محافظة طولكرم.
- كلية ابن خلدون - الأردن.
- جامعة بيرزيت.
- جامعة القدس المفتوحة.
- جامعة النجاح الوطنية، وأخص بالذكر الدكتور الفاضل إبراهيم أبو جابر الذي كرمني بالإشراف على أطروحتي، وإلى كافة المعلمين في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، وإلى أعضاء لجنة الإشراف والمناقشة الذين شرفوني بمناقشة أطروحتي وتوقيعهم عليها فاقترن اسمي باسمهم.

أشكر أمناء مكتبة جامعة النجاح الوطنية، أمين مكتبة جامعة فلسطين التقنية "خضوري"، أمين مكتبة بلدية طولكرم، وكل العلماء الذين ساهموا في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذين أبدعوا الإنترنت والمكاتب الإلكترونية مما ساهم في توفير الجهد والوقت.

أشكر أصدقائي الذين ساعدوني في تنقيح اللغة والترجمة.. إلى زملائي الذين قرؤوا لي وقوموا اعوجاجي، أشكر رؤسائي وزملائي في العمل الذين وفروا بيئة مناسبة لخوض غمار هذا التحدي.

حسين عبد الفتاح

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:** ٢٠١٤/١٠/٢٠

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
	خطة الدراسة	**1**
	المقدمة	1
	فرضية الدراسة	2
	مشكلة الدراسة	3
	أسئلة الدراسة	4
	أهمية الدراسة	5
	أهداف الدراسة	5
	منهجية الدراسة	6
	حدود الدراسة	6
	مصطلحات ومفاهيم الدراسة	6
	الدراسات السابقة	15
	تقسيم الدراسة	22
	الفصل الأول: التجربة الديموقراطية المصرية قبل ثـورة 25 ينـاير 2011	**23**
1.1	ملامح واشكاليات عملية التحول الديموقراطي في التجربة المصرية	25
1.1.1	ملامح الحياة السياسية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011	25
2.1.1	تداول السلطة المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011	26
3.1.1	احترام وسيادة القانون في مصر قبل ثورة 25 يناير 2011	27
2.1	اشكالية الحياة الحزبية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011	27
3.1	الحياة الدستورية للدولة المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011	30
1.3.1	الحياة الدستورية المصرية في الفترة (1922 – 1954)	30
2.3.1	الحياة الدستورية المصرية في الفترة (1954 – 1971)	32

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.3.1	الحياة الدستورية في الفترة (1971 – حتى ثورة 25 يناير 2011	33
	الفصل الثاني: العلاقة بين جماعة الاخـــوان المســـلمين والتيـــارات السلفية في مصر	**38**
1.2	الاخوان المسلمون: النشأة والهوية	39
1.1.2	هوية الاخوان المسلمين	40
2.1.2	الاطار التنظيمي لجماعة الاخوان المسلمين	41
3.1.2	التنظيم العالمي وعلاقته مع جماعة الاخوان المسلمين في مصر	43
4.1.2	الاصول الفكرية لجماعة الاخوان المسلمين	49
5.1.2	الوسائل التي تتبعها جماعة الاخوان المسلمين لتحقيق أهدافها	50
6.1.2	أساليب التغيير عند جماعة الاخوان المسلمين	52
2.2	السلفية: النشأة والهوية	56
1.2.2	خارطة التيارات السلفية في مصر	57
3.2	نقاط الاختلاف والاتفاق بن جماعة الاخـــوان المســـلمين والتيـــارات السلفية في مصر	62
1.3.2	مواطن الخلاف بين جماعة الاخوان المسلمين والتيارات السلفية فـــي مصر	64
2.3.2	العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الاخوان المسلمين في مصر قبل ثورة 25 يناير 2011	66
3.3.2	علاقة جماعة الاخوان المسلمين بالتيارات السلفية بين ثورة 25 يناير 2011 وعزل الرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013	69
1.3.3.2	موقف التيارات السلفية من ثورة 25 يناير 2011	70
2.3.3.2	موقف جماعة الاخوان المسلمين من ثورة 25 يناير 2011	72
4.3.2	حالة الخلاف والاتفاق بين جماعة الاخوان المسلمين والتيارات السلفية عقب ثورة 25 يناير 2011	75
5.3.2	العلاقة بين جماعة الاخوان المسلمين والتيارات السلفية بعد الاطاحـــة بالرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013	82
	الفصل الثالث: تأثير العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية بعد ثورة 25 يناير 2011 على بناء الدولة المصرية الحديثة	**91**

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.3	أثر العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين و التيارات السلفية على دستور 2012	93
2.3	أثر المراجعات الفكرية التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية على دعائم الدولة الحديثة	103
1.2.3	الإخوان المسلمون وأثر مشاركتهم في العملية الديمقراطية	103
1.1.2.3	الإخوان المسلمون والمشاركة السياسية في مصر	104
2.1.2.3	الإخوان المسلمون وأثرهم على مشاركة المرأة في العملية السياسية في مصر	106
3.1.2.3	الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية في مصر	108
4.1.2.3	الإخوان المسلمين ورؤيتهم لشكل الدولة المصرية	110
2.2.3	التيارات السلفية في مصر بين التراجع والمراجعة على طريق استيعاب الديموقراطية	111
1.2.2.3	نظرة التيارات السلفية إلى قضايا الديموقراطية في مصر	114
2.2.2.3	نظرة التيارات السلفية إلى قضايا المرأة في مصر	115
3.2.2.3	نظرة التيارات السلفية إلى التعددية الحزبية في مصر	116
4.2.2.3	نظرة التيارات السلفية إلى الأقلية القبطية والمذهبية في مصر	118
3.2.3	أثر العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية على مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في مصر	125
3.3	تحديات ومعوقات عملية التحول الديموقراطي في مصر	129
1.3.3	التحديات والمعوقات التي تواجه النظام السياسي المصري في تكريس عملية تحول ديمقراطي حقيقي	129
2.3.3	التحديات والمعوقات التي تواجه جماعة الإخوان المسلمين في الإنخراط في عملية التحول الديمقراطي في مصر	132
3.3.3	التحديات والمعوقات التي تواجه التيارات السلفية للانخراط في عملية التحول الديمقراطي في مصر	133
	النتائج والتوصيات	**139**
	قائمة المصادر والمراجع	**142**
	Abstract	**b**

إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر

إعداد

حسين سليمان فريد عبد الفتاح

إشراف

الدكتور إبراهيم أبو جابر

الملخص

أثار صعود وتصدر القوى الإسلامية للمشهد السياسي المصري عقب ثورة 25 يناير 2011 اهتمام السياسيين وأصبحت ظاهرة بحث للكثير من الباحثين، لما لها من أثر في رسم الخارطة السياسية والحزبية في مصر، وتغيير في قواعد اللعبة السياسية إقليميا ودوليا.

اكتسبت هذه الدراسة أهمية استثنائية نتيجة تسليطها الضوء على شكل العلاقة بين شريحتين إسلاميتين لهما نفس الايدولوجيا الفكرية ونفس المشروع السياسي، بالإضافة إلى وصفها وتحليلها لأسباب فشل أول تجربة حكم لهذه القوى بعد ثورة 25 يناير 2011 ، حيث استخدم الباحث المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي للبحث في الأسباب التي أدت إلى فشل عملية التحول الديموقراطي المصري بعد الثورة في ظل تصدر هذه القوى للمشهد السياسي.

جاءت فصول الدراسة مشخصة وواصفة ومحللة لتلك الظاهرة؛ فالفصل الاول شكل إطلالة ونافذة على التجربة الديموقراطيّة المصرية قبل تلك الثورة، حيث بين الباحث ملامح وإشكاليات عملية التحول الديموقراطيّ في التجربة المصرية، إضافة إلى إلقاء نظرة على الحياة السياسية والدستورية للدولة المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011 على اعتبار أن الحياة المصرية شهدت نفحات ديمقراطية قبل تلك الثورة رغم إجماع السياسيين أن تلك الديموقراطية كانت ديمقراطية مشوهه.

استعرض الباحث في الفصل الثاني بشيء من التفصيل علاقة التيارات السلفية واذرعها الحزبية بجماعة الإخوان المسلمين وذراعها الحزبي بعد الثورة ، تلك العلاقة التي أخذت مسارا

ارتبط بالظرف الزماني، حيث شهدت هذه العلاقة محطات توافق وتعاون في بداية الثورة وفي مراحل مبكرة من تربع جماعة الإخوان المسلمين على سدة الحكم ومحطات أخرى من الخلاف والتناحر خاصة بعد الإطاحة بحكمهم عقب 30 يونيو 2013، وما ميز هذه العلاقة أيضا حالة الارتباك وفوضى العلاقات بين التيارات السلفية نفسها في علاقتها مع جماعة الإخوان المسلمين حيث لم تتفق كافة التيارات السلفية على آلية تعامل موحدة مع جماعة الإخوان المسلمين نتيجة غياب إطار تنظيمي واحد يجمع هذه التيارات واختلاف المرجعيات السياسية، على عكس جماعة الإخوان الذي يحكمها قانون وقرار الجماعة الموحد.

الفصل الثالث يعتبر جوهر وخلاصة الدراسة خاصة وأنه تطرق لأثر تلك العلاقة على عملية التحول الديموقراطيّ في مصر من خلال تسليط الضوء على أثر تلك العلاقة على الدستور المصري 2012، ذاك الدستور الذي صيغت مواده في ظل تصدر جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية للمشهد السياسي المصري والذي مثل أيضا أحد أهم نتائج علاقتهما في تلك الفترة الاستثنائية، كما تم فحص اثر تلك العلاقة على أركان الحداثة المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، كما وجه الباحث الضوء على مجموعة من التحديات والمعوقات التي وقفت مصدات وموانع أمام عملية تحول ديمقراطي حقيقي في مصر في حضرة القوى الإسلامية.

أفرزت الدراسة مجموعة نتائج من أهمها: أن إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين أفقدت مصر الفرصة التاريخية في التحول الديمقوقراطي الحقيقي بقيادة القوى الإسلامية بسبب تذبذبها وارتباكها، نتيجة قوة الجذب العكسي لقوى الدولة المصرية العميقة، وقوة المؤسسة العسكرية المصرية الضاغظه على الفعل السياسي، إضافة إلى التدخلات الإقليمية والعالمية في الساحة المصرية.

خطة الدراسة

المقدمة

تأثرت جمهورية مصر العربية بالحراك الثوري الذي اجتاح عددا من الدول العربيـــة، مما شجع المصريين على خوض هذه التجربة والتي كان أحد أهم إفرازاتها سقوط نظام حســني مبارك الذي جثم على صدر الحياة السياسية المصرية أكثر من ثلاثة عقود، وبســقوطه انتهــت حقبة تاريخية تميزت بحكم الحزب الواحد، ولكن الحدث الأبرز والذي شكل علامة فارقة لهــذا الحراك، صعود قوى إسلامية كانت على هامش الفعل السياسي المصري طيلة عقود وتصدرها للمشهد السياسي، خاصة بعد قيام تلك القوى بسلسلة مراجعات أملتها عليها ظــروف المرحلــة التاريخية مهدت لها الصعود إلى قمة هرم النظام السياسي في مصر؛ فبروز التيارات الســلفية كلاعب سياسي وتأسيسها لأحزاب سياسية يدلل على عمق تلك المراجعات؛ فالرياح الثورية لــم تعصف بالأنظمة فقط بل ساهمت في تغيير سلوك تلك القوى السياسية فبعد كفرهــا بــالأدوات الديموقراطية ها هي تنخرط وبقوة في العملية السياسية كاستحقاق ولوجها تلك العملية، كمــا أن تصدي جماعة الإخوان المسلمين لتحدي الحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية والرئاســية شكل لحظة فارقة في تاريخ الجماعة، وتاريخ الحياة السياسية المصرية عامة، رغم أنه لا يمكن الإنكار أن تلك الحياة كانت قد شهدت ومضات ديمقراطية قبل ثورة 2011 وما عكر صفو تلك المحاولات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ونفوذ جماعة المصالح وهيمنة مؤسسات الدولة العميقة وطبيعة النظام السياسي ذي صبغة الحزب الواحد.

لا شك أن طبيعة العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011 قد أشعلت ذهن الباحث، كما فعلت بباحثين آخرين؛ نظرًا للغموض وحالة الإرباك التي شابتها.فبالرغم من أنه قد تم نسج خيوطها على عجل إلا أن جذور تلــك العلاقــة تعود إلى فترة تأسيس وتشكل تلك الحركات في سبعنينات القرن العشرين، حيث يصعب أحيانــا تتبع من سبق من، ومن هو الأصل ومن هو الفرع كصعوبة الفصل بين ماء المحيط وماء البحر إذا اختلطا.

لقد شهدت تلك العلاقة محطات من التوافق والتلاقي، خاصة عندما تعلق الأمر بالشريعة والمرأة والحريات حيث قويت تلك العلاقة أثناء الانتخابات التشريعية والرئاسية وصياغة الدستور، ولكن حين تعلق الأمر بالتقاسم الوظيفي السياسي والنزاع على الحكم سادت تلك العلاقة اختلافا ونفورا وصل لدرجة مناصرة الخصوم والتحالف مع الأعداء، وهذا ما حدث فعلا حين شارك حزب النور في صياغة خارطة الطريق وشارك في عزل "محمد مرسي" الرئيس المدني المنتخب ديمقراطيا.

لم يكن من السهل على القوى السياسية وأحزابها، كحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وحزب النور الذراع السياسي للدعوة السلفية أكبر التيارات السلفية، الصمود أمام المعوقات الداخلية والخارجية وقيادة عملية التحول الديمقراطي في مصر بسبب حداثة عهدهم في إدارة الدول وبسبب تربص كل منهما للآخر في محاولة إقناع الآخرين أنه الأجدر والأولى بقيادة المشروع الإسلامي[1]، وتلبية المطالب الثورية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستعجلة للجماهير والتي كانت سببا في إسقاط نظام حسني مبارك في فترة قياسية، فهناك من يعتقد أن فشل القوى الإسلامية في أول تجربة حكم في مصر قد أفقد مصر عملية تحول ديمقراطي حقيقي، بل وأفقد شهية الطامحين لتغيير الأنظمة الاستبدادية في المحيط العربي من الاقتداء بهذا النموذج من العلاقات، بل وصل الحد إلى عدم قناعة البعض بجدارة القوى الإسلامية من الاستفادة من الديموقراطية التي أعطيت لها في قيادة عملية التحول الديموقراطي.

فرضية الدراسة

إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين أفقدت مصر فرصة تاريخية نحو تحول ديمقراطي حقيقي بقيادة حركات الإسلام السياسي، كما يتفرع عن هذه الفرضية عددا من الفرضيات الفرعية:

[1] أمينة ابو شهلا، ماذا تغير في علاقة الإخوان المسلمين؟ انظر الموقع الالكتروني: http://al-mashhad.com/News/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D

يعتبر النضال الدستوري (المشاركة السياسية الديموقراطية) أسلوبا أصيلا واستراتيجيًا تعتمده جماعة الإخوان المسلمين في مصر لتغيير الأنظمة الاستبدادية، إضافة إلى الأسلوب الدعوي والأسلوب العنفي الثوري.

- التيارات السلفية عاجزة عن بلورة رؤية سياسية ناضجة نتيجة غياب إطار تنظيمي جامع ومسئول، عكسته حالة الإرباك والفوضى لتحالفاتها السياسية خلال المرحلة الانتقالية في مصر.

- تميزت العلاقة بين التيارات السلفية بجماعة الإخوان المسلمين في مصر بالتذبذب والتربص والارتباك.

- شكل دستور 2012 ثمرة المراجعة الفكرية التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية كاستحقاق دخولهما اللعبة السياسية المصرية، وهذا الاتفاق كان مؤشرا على متانة العلاقة بينهما.

- العلاقة بين التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وجماعة الإخوان المسلمين في مصر علاقة عضوية وتشكل محددا لعلاقة الجماعة مع الدولة المصرية والقوى الأخرى.

- تمثل مؤسسات الدولة المصرية العميقة من أبرز المعوقات التي تحول دون قيادة القوى الإسلامية من قيادة عملية التحول الديموقراطي في مصر.

مشكلة الدراسة

تعتبر حالة التذبذب وعدم ثبات العلاقة بين التيارات السلفية و جماعة الإخوان المسلمين في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 وما بعدها ، مشكلة الدراسة، فرغم انتماء كلتا الشريحتين لنفس المرجعية الأيديولوجية ونفس المشروع السياسي، فقد طفت على السطح حالة الافتراق والخلاف بل ومناصرة الخصوم بعد إن اتسمت بنوع من الوفاق أثناء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

أسئلة الدراسة

تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة شكلت إجاباتها مفاتيح نتائج الدراسة وهي على النحو التالي:

- كيف تنظر جماعة الإخوان المسلمين في مصر لقضايا الدولة والمرأة والأقلية القبطية؟
- هل يعتبر انخراط جماعة الإخوان المسلمين في العملية السياسية بعد ثورة "25 يناير 2011 " قرار استراتيجي بعد سلسلة المراجعات التي أجرتها الجماعة لإقامة المشروع الإسلامي؟
- هل تؤمن التيارات السلفية بالعملية الديموقراطية كوسيلة لإقامة دولة الخلافة؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى التغيير السياسي لدى التيارات السلفية في مصر وقبولها المشاركة السياسية؟
- هل تستطيع التيارات السلفية المزاوجة بين العمل السياسي والعمل الثوري والدعوي، وبناء رؤية سياسية ناضجة تتشارك فيها مع القوى السياسية في مصر؟
- هل تستطيع جماعة الإخوان المسلمين التوفيق بين المسار الدعوي والمسار السياسي في ظل التحول الديمقراطي في مصر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية السياسية، وهل تقود هذه العلاقة إلى المساهمة إيجابيا في عملية التحول الديموقراطي في مصر؟
- إلى أي حد هناك توافق بين الإخوان المسلمين والتيارات السلفية السياسية حول مواضيع الديمقراطية والدولة المدنية والمرأة والأقباط والتعددية السياسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؟
- هل تستطيع حركات الإسلام السياسي تجاوز المعوقات الداخلية والخارجية، وقيادة مصر لعملية تحول ديمقراطي حقيقي؟

أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة إلى تحليل:

- العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين في مصر والتي كانت سببا في إضاعة الفرصة التاريخية للقوى الإسلامية من إثبات ذاتها في قيادة عملية تحول ديمقراطي حقيقي في مصر على اثر تصدرها للمشهد السياسي المصري عقب ثورة 25 يناير 2011.
- مدى قوة المؤسسة العسكرية المصرية في تشكيل النظام السياسي المصري.
- كيفية استفادة القوى الإسلامية من الأدوات الديموقراطية في عملية تغيير نظام الحكم في مصر وإقامة المشروع الإسلامي.
- أسباب ومعوقات التحول الديموقراطي المصري في ظل تصدر القوى الإسلامية للمشهد المصري عقب ثورة 25 يناير 2011

أهداف الدراسة

- استجلاء الدوافع التي دعت للتيارات السلفية في مصر المشاركة في العملية السياسية.
- التعرف على طبيعة الحياة السياسية والتجارب الديموقراطية المصرية قبل ثورة " 25 يناير 2011".
- التعرف على اثر مشاركة القوى الإسلامية في العملية السياسية المصرية.
- تحليل مواطن التوافق ونقاط الاختلاف بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية والتعرف على أسباب تذبذب العلاقة بينهما.
- الوقوف على أبرز المعوقات التي حالت دون قيادة القوى الإسلامية لعملية التحول الديموقراطي في مصر.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك من أجل دراسة ظاهرة صعود القوى الإسلامية للمشهد السياسي المصري عقب ثورة " 25 يناير 2011"، وأفول نجمهما بعد أقل من عام، حيث كان أبرز ملامح هذا الصعود العلاقة التي جمعت التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين، فقد تم اعتماد المنهج التاريخي لاستخراج المعلومات التي تتعلق بجماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية والحياة السياسية المصرية من بطون الكتب والمراجع والصحف والدوريات، دون إغفال الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية من تلفزة وإنترنت من أجل وصف تلك العلاقة وتحليلها للتعرف على مدى تأثير على عملية التحول الديموقراطي في مصر وتقديمها للقارئ بطريقة علمية ممنهجة.

حدود الدراسة

الحدود الجغرافية: جمهورية مصر العربية.

الحدود الزمانية: 2011 – 2013.

الحدود الضمنية: الجوانب السياسية.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة

الديموقراطية: تعني " حكم الشعب أو سلطة الشعب".[1]وفي هذا المعنى عرفها المفكر الفرنسي مونتسكيو على أنها :مجموعة من السلطات السياسة العليا التي يمارس الشعب".[2]أما المفكر الفرنسي "جان جاك روسو" فيرى في مؤلفه (العقد الاجتماعي) أن الديموقراطية تأتي من خلال انتخاب وعزل ممثلي الشعب، وعليه فان الشعب هو مصدر السلطة وهو الذي يمنحها وهو الذي يحجبها[3].

[1]Marcel Perlot, **Institution Politiques Detroit Constitutionnel**, 1978 p.47
[2]Montesquiew, **Esprit eties Lois**. II, ch.II
[3]Chap.iv; **Marcel Perlot**, Inst.et, 1978, p.53 Jean-Jacques Rousseau, Le Contracté Social, Livere 3

هناك ثلاثة أنواع للديمقراطية:

الديموقراطية المباشرة: حيث يتولى الشعب حكم نفسه بنفسه بطريقة مباشرة، فالشعب ليس فقط صاحب السلطة أو السيادة في الدولة بل يمارسها بالفعل دون وساطة النواب، والجدير ذكره أن هذا النموذج كان سائدا في المدن اليونانية القديمة، حيث اقتصر على الأحرار[1].

الديموقراطية غير المباشرة "النيابية": وهي الوسيلة التي يمارس الشعب صلاحياته في الحكم عن طريق انتخابه لممثلين عنه بالوكالة وقد نشأ هذا النوع من الديمقراطيات في انجلترا[2].

الديموقراطية شبه المباشرة: وهذا النوع يجمع بين الديموقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة حيث يكون للشعب برلمان يمثله نواب الشعب يمارس السيادة ولكن يحتفظ للشعب بميزات اشتراك الشعب مع البرلمان في مراقبته.

الديموقراطية ضد الحزب الواحد والذي يعني الرأي الواحد، أو مصادرة الآراء والأفكار واختصارها في رأي واحد[3]، فإذا كانت الأحزاب السياسية معيارا على التعددية السياسية وعنوانا رئيسيا من عناوين التحول الديموقراطي، فانه لا بد من معرفة أي الأحزاب التي تساهم في هذا التحول.

الحزب السياسي: عبارة عن منظمة سياسية تضم مجموعة من الأفراد الذين يتفقون فيما بينهم على الأسس والقواعد والقوانين التي يحددها النظام السياسي هدفه السيطرة على الحكم أو للمشاركة فيه[4].

يصنف علماء السياسة الأحزاب السياسة حسب تكوينيها وتنظيمها وأهدافها إلى:

---

[1] محمد عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص 241

[2] المرجع السابق، ص 286

[3] المرجع السابق، ص187

[4] Joseph LapalomtaraK Politiecs within Nation(Englewood Clfeffs, N,J Prentice-Hall, Inc. 1974), p.509

أحزاب العقيدة (الايدويولوجية): حيث يكون مرجع وأساس هـذه الأحـزاب عقائـديا، ينضـم أعضاؤه ويلتفون حوله بسبب التصديق والإيمان بأفكار وتفسيرات العقيدة التي تتجسد في برامج هذا الحزب، وهو ما يطلق عليها الأحزاب الدينية، حيث تميل هذه الأحزاب إلى الانفراد بالسلطة إن تمكنت. حيث يعتبر الحزب الشيوعي في الاتحـاد السـوفيتي السـابق وحـزب كوميتـو (Komeito) الياباني وحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي الذراع السياسي للدعوة السلفية في مصر أمثلة على هذه الأحزاب[1].

يرى البعض أن إشكالية الأحزاب السياسية ذات المرجع الدينية هي فـي كيفيـة إدارة الخلاف الذي يميز تعدد الأحزاب وعليه فان أي عدم توافق مع الحزب الديني سوف يفسر على أنه عدم رضا من هذا الدين، مما يعرض الحزب المعارض للطعن في دينه وإيمانه. ومما يؤخذ على الأحزاب العقائدية هو عدم تكيفها مع البيئة والمستجدات ومكاسبها ليست متدرجة التصاعد والتغيير فيها طفراوي.[2]

الأحزاب العملية (الليبرالية): يطلق عليها البعض أحزاب الموقف أو البرامج العامة أو الواقعية فليس لهذه الأحزاب ارتباطا بعقيدة محددة، وتتغير سياستها العامة ومواقفها من فترة إلى أخرى تماشيا مع الظروف المتغيرة؛ فتتميز هذه الأحزاب بقدرتها على التكيف مع الظروف المحيطـة بها، كما أنها تتأثر بنوعية واتجاهات القيادة التي تسيطر عليها، ومن أمثلة هذه الأحزاب الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

يرى الدكتور عبد الستار قاسم أستاذ العلوم السياسية فـي جامعـة النجـاح الوطنيـة- فلسطين، أن هناك استبدادية لتعدد الأحزاب فيما يسمى باستبدادية الديموقراطية، حيث يـرى أن هذه الأحزاب في المجتمعات الديموقراطية هي أحزاب استبدادية لأنها تمتلك المـال والإعـلام

---

[1] نظام بركات؛ وآخرون، **مبادئ علم السياسة** ، مرجع سابق، ص 240

[2] عبد الستار قاسم، **محاضرات : الصراع الفكري العالمي**، نابلس- جامعة النجاح الوطنية، 2012

[3] نظام بركات؛ وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، مرجع سابق، ص ص 241-242

اللذان يملكان التأثير على الناخب الأمر الذي يجعل من المتعذر على المواطن العادي الحصـــول على نفس التأثير على الناخب نظرا لعدم امتلاكه لمثل هذه المقومات[1].

لا يمكن إغفال دور الأحزاب السياسية وخاصة في الدول النامية فـــي تنميـــة الشـــعور القومي ونشر الوعي السياسي وقيادة حركات التحرر ضد التسلط الخارجي والداخلي، كمـــا أن هذه الأحزاب يمكن أن تستغل من قبل الحكومات في تغلغلها إلى مختلف مناطق وسكان الدولـــة فالأحزاب تعتبر نافذة الحكومة إلى هذه الشرائح، كما أن مثالب هذه الأحزاب في الـــدول غيـــر الديموقراطية أنه من خلال هذه الأحزاب يمكن للأنظمة غيـــر الديموقراطيـــة مـــن أن تبســـط سيطرتها وتثبت حكمها ونشر أيديولوجيتها.

البعض يرى أن التعددية السياسية خاصة في غياب الثقافة السياسية لدى الشعوب تؤدي إلى تشتيت الشعب الواحد وتفتيته وانعزال كل فرقة في وجيتوهات اجتماعية وهذه ما حدا بالقائد الأندونسي (سوكارنو) إلى الاعتراف صراحة بسلبية تعدد الأحزاب في بلاده حين سمحت بلاده (اندونيسيا) بتعدد الأحزاب عام 1945، كما أن جما عبد الناصر قد عـــارض تعـــدد الأحـــزاب السياسية وطبق نظام الحزب الواحد تمثل في الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، وذريعتهم في ذلك أن الدول النامية لم تبلغ مرحلة الوعي الثقافي الديموقراطي

الخلافة: يعتبر مصطلح الخلافة من أهم الأسس التيالدنيا".ها نظام الحكم في الإسلام،حيث تعني" رئاسة عامة للمسلمين جميعاً في الدنيا لإقامة أحكام الشرع الإسلامي وحمل الدعوة الإســـلامية إلى العالم"[2]، وقد اتفق كل من الماوردي وابن خلدون في تعريفهم للخلافة في أنها " حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها.. فهي خلافة عـــن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[3].

---

[1] عبد الستار قاسم، **الحرية والتحررية والتزام في القرآن**، نابلس: مركز الديموقراطية وتنمية المجتمع، 2012، ص 57

[2] انظر الرابط الالكتروني http://khilafaislamiya.blogspot.com/2012/03/blog-post.html تم النقـــل بتـــاريخ 2013/9/9

[3] نظام بركات؛ وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، مرجع سباق، ص ص 74- 75 وانظـــر أيضـــا المـــاوردي، **الأحكـــام السلطانية**، ط2، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى اليازجي وأولاده، 1969، ص 5

الدولة: لقد عرفها الفقيه الفرنسي كاريه دي مالبرج (Carre de Malberg) على أنها " مجموعة من الأفراد، مستقرة على إقليم الاجتماعي". التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة"، في حين عرفها ايسمان" Esmein" " التشخيص القانوني لأمة ما"[1]، إما د. محمد عبد المعز نصر فيعرفها في " النظريات والنظم السياسية" على أنها" تنظيم السلطة القهرية من أجل تحقيق الصالح العام الاجتماعي"[2].

يمكن تقسيم الدولة حسب طبيعة الحكم فيها إلى:

– **الدولة الدينية:** هي الدولة التي يكون فيها الحاكم ذا طبيعة إلهية (إله أو ابن إله) أو أنه مختار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الله تعالى حسب ما عرف بنظرية (الحق الإلهي)، ويترتب على ذلك أن يكون الحاكم في منزلة عالية لا يرقى إليها أحد من أفراد الشعب، وأنه لا يعترض على أقواله أو أفعاله، وليس لأحد قبله حقوق أو التزامات، بل عليهم الخضوع التام لإرادة الحاكم حيث لا حق لهم في مقاومته أو الاعتراض عليه[3].

– **الدولة المدنية:** هي الدولة التي يكون القائمين على الحكم فيها لا يمثلون العسكر ولا رجال الدين، فالحكومة المدنية هي المقابل للحكومة الثيوقراطية[4]، ووفق هذا التعريف: هي دولة المواطنة وسيادة القانون التي تعطى فيها الحقوق وتفرض فيها الواجبات على أساس المواطنة، فلا فرق بين المواطنين على أساس اللغة والجنس والدين والعرق ويستمد الحاكم شرعيته من خلال الشعب الذي ينتخب ويعزل[5]، أما مقومات الدولة المدنية هي: المواطنة، سيادة القانون، عدم التمييز بين المواطنين، والتداول السلمي للسلطة وفق القيم الديموقراطية الحديثة.

الدستور: كلمة فارسية تعني الدفتر الذي تكتب فيه أسماء الجند وفي التركية هو القانون أو الإذن، هو القانون والأساس الذي يجب أن تقوم عليه دولة القانون وهو الذي يشكل القواعد

---

[1] سعيد السيد علي، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة**، القاهرة: دار الحديث، 2006، ص 16

[2] نظام بركات؛ وآخرون، **مبادئ علم السياسة** ، مرجع سابق، ص 143

[3] جعفر شيخ إدريس، الدولة الدينية والدولة المدنية، مجلة البيان، عدد 287، الموقع الالكتروني http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=936

[4] Lipscomb, Davide, Civil Coverment, Nashville, Mcquiddy Printing co.1913

[5] هشام مصطفى عبد العزيز، **الدولة المدنية بين الإسلام والعلمانية**، 2011

الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها وشكل الحكومة وينظم السلطات العامة فيها والعلاقات بين الأفراد وحقوقهم وواجباتهم ويضع الضمانات تجاه السلطة[1]؛ فيما يرى مويريس ديفرجيه أن الدستور هو ذلك الفرع من فروع القانون العام الذي يحدد تكوين الهيئات السياسية، وتنظيم نشاطها،أما " جيتز فتش " فيرى أن وجود الدستور مرتبط بالنضال من أجل الحرية السياسية والديمقراطية[2].

الثورة: هي التغيير المفاجئ السريع بعيد الأثر في الكيان الاجتماعي لتحطيم واستمرار الأحوال القائمة في المجتمع وذلك بإعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناءً جذريا [3]؛ بينما ورد في الميثاق المصري تعريفا مختلفا فهي " عمل تقدمي شعبي، أي حركة الشعب بأسره يشجع قواه ليقوم باقتحام جميع العوائق والموانع التي تعترض طريقة لتتجاوز التخلف الاقتصادي والاجتماعي وصولا لتحقيق غايات كبرى تريدها الأجيال القادمة "، وتختلف الثورة عن الانقلاب الذي يعني قيام السلطة الحاكمة أو جزء منها لتغيير نظام الحكم القائم بطرق غير شرعية مثل قيام رئيس الجمهورية بتعيين نفسه ملكا أو تعطيل البرلمان أو الانفراد بالسلطة أو أن يقوم الجيش أو بعض وحداته بالإطاحة بالحكومة القائمة والاستئثار بالسلطة[4].

قد تأخذ بعض الثورات منحى يكون تأثيرها سياسياً حيث يكون في صورة تغيير في النظام السياسي كتلك التي حصلت في انجلترا عام 1642م وقد تأخذ بعدا اجتماعيا يكون تأثيرها أعمق يصل إلى الإطاحة في النظام السياسي والاجتماعي على حد سواء، كالثورة الفرنسية عام 1789م والروسية عام 1917 والصينية عام 1949[5]، وقد يستمر التغيير لسنوات عدة، وقد يتبع

---

[1] الموقع الالكتروني للمصرية للتنمية القانونية http://eald.net/profiles/blogs/6578167:BlogPost:2291

[2] ثامر الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط1، عمان : دار مجدلاوي، 2004، ص280

[3] جابر السكران، الثورة..تعريفها..مفهومها، الجريدة، 2013 ، الموقع الالكتروني: http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13274 تم النقل بتاريخ 2013/8/30

[4] المرجع السابق

[5] علي هرمية؛ وآخرون ، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة هيثم اللمع، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص171

ثورة ما ثورة تصحيحية بعد عام أو عامين من انتهاء الموجة الثورية الأولى، فالثورة المصرية التي حدثت في "25 يناير 2011 " تعتبر نموذجا للثورات التي شكلت دوافعها الاجتماعية ، كانت أهم نتائجها الإطاحة بالنظام السياسي السابق والتوجه نحو تحول ديمقراطي حقيقي، وما زال التغيير حاصلا حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة.

الشرعية: يعد مفهوم الشرعية أحد المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية حيث يرجع الأصل اللاتيني لكلمة الشرعية إلى معنى خلع الصفة القانونية عن شيء ما وتضفي (legitimare) طابعاً ملزما على أمر أو توجيه.

ينظر علماء السياسة لمفهوم الشرعية من منطلق علم الاجتماع كتعبير عن إرادة الامتثال لنظام الحكم بغض النظر عن كيفية تحقق ذلك، وقد فرق مراد بو بكر بين الشرعية والمشروعية،حيث يعتقد أن الشرعية يستند إليها القانون في حين أن المشروعية لحكومة ما مشتقة من التوافق مع القانون أو أتباعه وهي مرتبطة بالامتثال لقرارات الحاكم وهذا يرتبط بمدى رضا المواطنين (المحكومين) عن الحاكم، وبمعنى أدق الشرعية مفهوم سياسي بينما المشروعية مفهوم قانوني. أما سيف الدين عبد الفتاح فينظر إلى الشرعية من منظور إسلامي، حيث يرى أنه لا بد أن تكون دينية، وهي بهذا المعنى واحدة ومطلقة - كلية وشاملة، تمتلك العديد من العناصر والتطبيقات؛ أخلاقية واجتماعية وأيضًا قانونية وسياسية[1].

ورغم اختلاف توجهات الكتاب حول مفهوم الشرعية إلا أنهم يتفقون في أن قبول مواطني الدولة غير القصري بالحكومة هو الذي يجعل الحكومة شرعية؛ فهي عند ابن خلدون مرادفة لمفهوم البيعة وعند ماكس فيبر تتحقق الشرعية عندما يشعر المواطنين أن النظام الحاكم صالح ويستحق التأييد والطاعة[2].

الشرعية الدستورية (القانونية): هي الشرعية التي تبنيها الشرعية الثورية من دساتير جديدة فالشرعية الانتخابية تبدأ صلاحياتها بقانون وتنتهي صلاحياتها بقانون، وهي بالضرورة تعني

---

[1] سيف الدين عبد الفتاح، مفهوم الشرعية في الثقافة الإسلامية، موقع أون إسلام الالكتروني http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/129013-legitimacy.html

[2] ثامر الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، مرجع سابق، ص 177

الالتزام من قبل الحاكم والمحكوم بعدم مخالفة القانون حيث تضمن الحقوق والواجبات العامة للأفراد والجماعات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، ويفقد الحاكم أو هيئات الدولة شرعيته عندما يكون هناك انتهاك أو أخلال بالقواعد القانونية[1]. وتكون السلطة مشروعة إذا كانت خاضعة للقانون الوضعي أو كانت إقامتها متماشية مع القانون و الدستور[2].

الشرعية الثورية: اللحظة التي يكون فيها النظام القانوني الموروث قد فقد شرعيته، فإن المجتمع يقبل ويرحب بما تتخذه قيادة الجماهير من قرارات قد تخالف القانون الرسمي ولكنها تعبر عن رغبة الشعب وعن آماله[3]، وهي تعبير عن إرادة شعبية موحدة أو شبه موحدة لإسقاط الأنظمة القائمة بما فيها دساتير تلك الأنظمة وأي قانون يعترض طريق الثورة، وهي حالة فوق دستورية ليس بالضرورة أن تتوافق مع الدستور والقانون، وتتعزز هذه الشرعية عندما تحظى بقبول شعبي وتحقق الأهداف التي قامت الثورة لأجلها.

الانقلاب العسكري: هو تغيير نظام الحكم السائد في البلاد عن طريق إطاحة الجيش بالحاكم سواء كان حاكم مدني أو عسكري، ليتولى القائد العام للجيش الحكم وهو يختلف عن الانقلاب الأبيض الذي يكون بتولي الحكم من قبل شخص من داخل المؤسسة الحاكمة، ومعظم الانقلابات العسكرية التي تقوم بها الجيوش يعقبها بيان رقم واحد يتم الإعلان عنه عبر وسائل الإعلام الرسمية يعلن المنقلبون من خلاله الاستيلاء على مقاليد الحكم والسلطة.[4]

من سمات الانقلابات العسكرية أن القوى العسكرية هي التي تقوم بها، بما تشمله من مجموعات ووحدات وأفراد عسكرية، إنما يتحركون بآلياتهم وأجهزتهم الحربية للسيطرة على الأوضاع المادية وهم لا يعرفون أية أهداف سياسية ستحقق بسبب حركتهم، وهم لا يعلمون أنهم

---

[1] مراد بوبكر، الشرعية الثورية والشرعية القانونية، http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=24018#.Uf91ppIwe0o

[2] ثامر الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، مرجع سابق، ص 178

[3] مراد بوبكر، **الشرعية الثورية والشرعية القانونية**، مرجع سابق

[4] الحسين فهمي، الانقلاب العسكري.. ما تعريفه؟ مجلة نريد، الموقع الالكتروني http://www.noreed.com/7_425_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-

يستهدفون الإطاحة بالنظام السياسي القائم في الدولة، ولا يستبدلونه به نظاما آخر وذلك لأن ما يحركهم هو القرار الإداري وليس القرار السياسي المباشر[1].

التحول الديمقراطي: (Democratization):عملية تفضي إلى تأسيس نظام ديمقراطي يطلق عليها الموجة الثالثة للديموقرطية وتشير إلى تضمين –أو إعادة تضمين – ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية وقيمية وفكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيها، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة وتتمتع بدرجة عالية من الاستقلال[2]، وهي تفصل بين انهيار النظام التسلطي القائم وبين مرحلة الانتقال إلى الديموقراطية[3]، فالتحول الديموقراطي يبدأ بانهيار النظام السلطوي القديم يلي ذلك إقامة النظام الديموقراطي، ثم تأتي مرحلة الترسيخ الديموقراطي وأخيرا مرحلة النضج وهي أعلى مراحل التحول الديموقراطي[4].

الدولة العميقة: مجموعة من التحالفات وشبكات العلاقات الممتدة داخل جسد الوطن أفقياً ورأسياً بدون شكل أو تنظيم محدد وملموس، وهي تشمل أعضاء برلمان وسياسيين ورجال أعمال ورجال أمن وفنانين وإعلاميين،وهي شبكة مصالح متشابكة ومترابطة لا يعرف إفرادها بعضهم بعضا؛ لكنهم يعملون لهدف مشترك وهو الدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم خارج إطار القانون والمجتمع والدولة، بمعنى آخر دولة داخل الدولة أو دولة فوق الدولة، وطبقاً لما سبق فإن الدولة

---

[1] طارق البشري، معنى الانقلاب، الشروق، 2013 الموقع الالكتروني: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22072013&id=d660e12f-3020-4000-8dce-2046e9417f1a

[2] علي الدين هلال، **النظام ا لسياسي بين ارث الماضي وآفاق المستقبل**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص ص 480-481

[3] أحمد منيسي،**التحول الديموقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج ا لعربية، دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر**،ط1، أبو ظبي:مركز المارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص 11

[4] إسراء إبراهيم، **تأثير التحول الديموقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1991-2007)**، مرجع سابق، ص 213

العميقة لها ستة محاور أو أذرع أساسية:الذراع السياسي، الذراع المالي، الـذراع التشـريعي، الذراع القضائي، الذراع الإعلامي والذراع التنفيذي أو الأمني[1].

الدراسات السابقة

أولا: يبحث كتاب " **تحولات الإخوان المسلمين، تفكك الأيديولوجية ونهاية التنظـيم**"[2] للكاتـب حسام تمام في عالم التفاصيل ويكشف من الداخل " جيتو" التنظيم الاخـواني، وتحولاتـه ورؤاه ومواقفه، حيث استخدم الكاتب آليات الحوار، والتحقيق الصحافي، الدراسة التاريخية التي تعتمد على المقابلة والوثائق والشهادات.

تحدث الكاتب عن التنظيم في السبعينيات وذلك لأن هذه المرحلة شهدت عدم اقتنـاعهم بالتجربة الحزبية على ملعب السياسة وأن هذه التجربة لا تناسبهم ؛ لمـا تحملـه مـن قيـودا وحواجز، حيث يرى التنظيم أن الوضع غير القانوني أفضل للجماعة، وانه يعفيها من تكـاليف تفوق كثيرا عوائده القانونية، لكن هذه الفترة أيضا تحددت فيها إستراتيجية الجماعة في القبـول بالدخول في اللعبة السياسية من دون الالتزام بقواعدها، وهـو التـرخيص القـانوني بحـزب، واختصرت موقفها في فكرة الحزب بقبولها التنسيق مع الأحزاب الأخرى الموجودة.

وفي باب تحليل الكاتب لحركة التنظيم، يبرز المشاكل البنيوية العميقة داخله، إضـافة إلى التحول الجوهري في الأيديولوجية الإخوانية؛ وذلك بتخليهم عن روايتهم الأيديولوجية للدولة الإسلامية، والدخول البرغماتي للعبة السياسية، والالتزام بطرح برنامج لا يبعد كثيرا عن برامج الأحزاب الوطنية الأخرى، بل والليبرالية منها على وجه الخصوص، كما يتحدث الباحث عـن التنظيم الدولي حيث يدعي أن التنظيم الدولي مات بموت مؤسسه مصطفى مشهور وتولي مأمون الهضيبي خلافته.

---

[1] الدولـــــــــــــة العميقـــــــــــــة، الموقـــــــــــــع الالكترونـــــــــــــي: http://egyptdeepstate.wordpress.com/2012/06/17/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-

[2] حسام تمام، **تحولات الإخوان المسلمين، تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**،ط1، القاهرة:مكتبة مدبولي، 2006 ومجموعة باحثين، **خلاصات: أهم ما كتب عن الجماعات الإسلامية**،ط1، دبي:مركز المسبار للدراسات والبحـوث، 2011، ص ص 208-202

ثانيا: يتحدث الكاتب ياسر برهامي في كتابه الدعوة السلفية ومناهج التغيير الإسلامية الأخرى)[1] ، عن مناهج التغيير المختلفة التي تعتمدها مختلف الحركات الإسلامية المعاصرة عبر الانتخابات البرلمانية، حيث ينتقد المشاركة السياسية وخاصة من قبل الإخوان المسلمين وتكوين الأحزاب الإسلامية أو بمشاركة الأفراد التابعين لهذه الجماعات في الانتخابات البرلمانية، كما أنه يفرق بين الحكم الإسلامي الذي يستمد تشريعاته من الكتاب والسنة، وعليه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة وما بين الحكم العلماني الديموقراطي الذي يستمد الحكم من الشعب.

أما بخصوص الأحزاب السياسية، يرى المؤلف ياسر برهامي أن الأحزاب التي تقوم على مبادئ العلمانية والديمقراطية والاشتراكية والشيوعية والتي تخالف أصل الإيمان والإسلام – من فصل الدين عن الدولة، وأنظمة المجتمع والمساواة بين الملل كلها واحترام الكفر والردة – يجب محاربتها وهجرها والتبرؤ منها، كما يبرز الموقف السلفي من منهج دخول البرلمانات والتغيير عبر الطريق الديموقراطي، بتقسيمه إياها إلى طريقين حسب توجه الداخل للانتخابات البرلمانية، حيث يرى أن الدخول بغرض تحقيق الديموقراطية هو شرك مناف للتوحيد، إلا أن يكون صاحبه جاهلا أو تأولا ولم تبلغه الحجة، وإما أن يكون الدخول والمشاركة بغرض تطبيق الشرع بشرط إعلان البراءة من الأصل التي قامت عليه المسائل من التشريع لغير الله، كما يؤكد أن الدعوة السلفية ترى أن المجالس التشريعية يغلب عليها الظن بحصول مفاسد؛ وعليه فأن المشاركة في هذه المجالس بالترشيح والانتخاب أو المساعدة لأي من الاتجاهات المشاركة فيها غير جائز.

ينقد المؤلف التغيير عبر حتمية المواجهة العسكرية الذي تختاره الجماعات الجهادية وجماعات السلفية الجهادية القتالية، وذلك لأن هذه الجماعات قد أنكرت المرحلية بالجهاد ولجأت إلى الخيار الأخير متعدية على خيارات الكف والإعراض والصبر وإباحية القتال لمن يقاتلهم،

[1] ياسر برهامي، **الدعوة السلفية ومناهج التغيير الإسلامية الأخرى**، الإسكندرية: دار الدعوة السلفية ومجموعة باحثين، **خلاصات: أهم ما كتب عن الجماعات الإسلامية**، ط1، دبي:مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011 ص ص 242-249

وأنه يجوز مهادنة الكفار في حالة ضعف المسلمين، حيث يؤكد أن الجهاد ليس فقط الخروج عن الحكام فقط،إنما يتسع للدعوة والعمل والبناء

يعرج المؤلف على سمات وعلامات منهج التغيير لدى الدعوة السلفية، حيث يـــرى أن هذه الملامح تتلخص في الدعوة إلى الإيمان بمعانية وأركانه ومحاربة الكفر والطاغوت، وتحقيق الإتباع للسنة ومحاربة البدع والخرافات وإقامة الدين وإعلاء كلمة ا لله وفق منهج أهـــل الســـنة والجماعة، كما يحرض على إيجاد الطائفة المؤمنة المنصورة الموعودة بتمكـــين الله ونصـــره وغاية ذلك إقامة دولة الخلافة.

ثالثا: دراسة بحثية للباحث طارق عثمان عـــام 2012 بعنـــوان " **الإخـــوان المســـلمون فـــي مصر(قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة)**،حاول فيها الباحث الإقتراب من جماعة الإخوان المسلمين والقوى السلفية والبحث في طبيعة العلاقة بينهما، برصد مسارها وتحليـــل محـــدداتها، وإيضاح أثر ثورة 25 يناير 2011 على هذه العلاقة، حيث توصل الباحث إلى أن هذه العلاقـــة كانت تتسم بحالة من السكون السلفي قبل الثورة بفعل وجود بعض الخلافات الفكرية؛ لكن هـــذه العلاقة اتسمت بتغيير نوعي بعد انخراط السلفيين في العملية السياسية وتأسيس أحزاب سياســـية كحزب النور..حيث تقلصت الفجوة بين الخطاب السلفية والخطاب الإخواني مما جعلهما فواعل سياسية، حيث رصد الباحث حالات من التوافق بينهما في فترة أحـــداث الثـــورة والانتخابـــات ومراحل مبكرة من حكم الإخوان؛ لكن الباحث لم ينجح تنبؤه حول استمرار حالة التوافق بـــين جماعة الإخوان المسلمين والقوى السياسية المصرية لفترة ليست قصيرة، حيث ساد التوتر بينهما أثناء حكم الإخوان، بل وصل الحد إلى مشاركة التيار السلفي في خارطة الطريق التي رســـمها المجلس العسكري في أعقاب الإطاحة بالرئيس مرسي[1].

رابعا: دراسة للباحث أحمد فهمي عام بعنوان " **العلاقة بين الإخوان والسلفيين، أسباب التباعد واحتمالات التقارب** "، تطرق خلالها الباحث إلى تاريخ العلاقة بين الإخـــوان والســـلفيين التـــي

[1] طارق عثمان، **الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر(قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة)**، مركز نماء، نســـخة الكترونية

ميزها عدم استخدام قوتهما الجمعية التأثيرية في المجتمع المصري، الأمر الذي أعطى لخصومهما إمكانية استخدام عملية " الإجهاض المتبادل " أو " تحييد " أحد التيارين تفرغا للآخر، وصولا إلى الدفع بأحدهما كأداة للمشاركة في حصار الآخر، مستغلة أسباب التباعد بينهما كالمآخذ الشرعية وإشكالية النشأة والتنافس الميداني وتفسير الواقع ومنهج التعامل والقيادة والتأثير، رغم أن هناك مجموعة من سيناريوهات التقارب بينهما كإمكانية الإندماج والتحالف والتأييد والذوبان وكف الأذى، كما تطرق إلى إيجابيات وسلبيات التعدد والتباعد في داخل بنية العمل الإسلامي، حيث رأى أن سلبية هذا التعدد لا ينتج عنها إلا المفاسد وأن الأصلح أن يكون هناك تيار واحد تحت صيغة " الاعتصام "، لكنه استدرك أن التعدد له إيجابية تكمن في تجاوز وتجنب التصفية تحت صيغة " عدم وضع البيض كله في سلة واحدة "، في حين رأى أن للتعدد إيجابيات وسلبيات للأسباب السابقة[1].

خامسا: دراسة للباحثة إسراء أحمد إسماعيل إبراهيم عام 2009 بعنوان" **تأثير التحول الديموقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر** "، تناولت فيها بيئة وظروف عملية التحول الديموقراطي في الجزائر في الفترة (1991– 2007)، وهي تلك الفترة التي شهدت فيها الجزائر مواجهة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمؤسسة العسكرية وذلك في أعقاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، كما تناولت الباحثة الموقف الإقليمي والدولي وخاصة الأمريكي من عملية التحول الديموقراطي في الجزائر وتحديدا تونس والمغرب، حيث خلصت الباحثة إلى أنه وبالرغم من مرور عقدين من الزمن على بداية التوجه نحو التعددية السياسية في الجزائر، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة الاستقرار الديموقراطي؛ وذلك بسبب عدة عوامل أهمها عدم استقرار الوضع الإقتصادي وبسبب طبيعة المؤسسات السياسية وأزمة الهوية وأزمة شرعية النظام السياسي وضعف مؤسسات ا لمجتمع المدني وعجز المعارضة وقوة المؤسسة العسكرية [2].

---

[1] أحمد فهمي، **العلاقة بين الإخوان والسلفيين، أسباب التباعد واحتمالات التقارب**، نسخة الكترونية

[2] إسراء إبراهيم، ***تأثير التحول الديموقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1991–2007)*، مجلة الديموقراطية**، دار المنظومة، عدد 33، 2009، نسخة الكترونية

تنبع أهمية الدراسة من التشابه الكبير بين الحالة المصرية والجزائرية والتي يمكن البناء عليها في استخلاص العبر من قبل المصريين إلى ما ألت إليه الحالة الجزائرية والتي حصـــدت عشرات الآلاف من الضحايا نتيجة العنف والعنف المتبادل ولم تصل بعد نحو ترســـيخ الـــنهج الديموقراطي.

سادسا: دراسة للباحث برهان عادل يوسف دويكات عام 2013 بعنـــوان: " **الدولـــة المدنيـــة الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر** "، تطرق الباحث إلـــى شكل الدولة الذي تطرحه جماعة الإخوان المسلمين والمتمثل بدولة مدنية والذي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والتي لا تختلف حسب رأي الباحث عن الدولة الديموقراطية العصرية، ومدى تأثير ذلك على النظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011[1].

سابعا: دراسة للباحث محمد أبو رمان عام 2013 بعنوان: **السلفيون والربيع العربـــي: ســـؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**، انطلق الباحث في مقدمة دراسته من الشواهد التاريخية للحركة السلفية السياسية في الوطن العربي في كل من الكويت والبحرين والسعودية من خـــلال مذكرة النصيحة والانتخابات البلدية عام 2004 وأخيرا تأسيس الأحزاب في مصر عقب الثورة المصرية في عام 2011 وذلك لإثبات أن الإتجاه نحو السياسة في الفكر السياسي لـــيس وليـــد الثورات العربية الأخيرة، وقد تناولت الدراسة زاويتين رئيستين؛ الأولى تتعلق بدراســـة تـــأثير الثورات الديموقراطية العربية في الحركات السلفية أيديولوجيا وسياسيا، والثانية تتعلـــق بتـــأثير الدور السياسي المتوقع للحركات السلفية في اللعبة السياسية.

افترض الباحث أن الثورات العربية أحدثت تأثيرا في الحركات السلفية أدت إلى تحولات في دورها السياسي، الأمر الذي انعكس على خطابها وحضورها في المشهد السياسي، وللتحقق من الفرضية لجأ الباحث إلى تحليل التجربة السلفية ما قبل الثورة المصرية في 25 يناير 2011، كما ناقش الموقف السلفي من الديموقراطية والتعددية والتي كانت تؤكد علـــى رفـــض العمـــل

[1] برهان دويكات، **الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصـــر**، رســـالة ماجستير، نابلس– جامعة النجاح الوطنية، 2013

السياسي والاقتصار على العمل العلمي والتربوي والدعوي وبين موقفها بعد الثورة حيث دخلت اللعبة السياسية بقوه مدعية أنها تؤمن بنتائج الديموقراطية ونتائج الصندوق؛ لكنهم ربطوا تلك الديموقراطية بالالتزام بالشريعة الإسلامية، وفي النهاية خلص الباحث لمجموعة من النتائج من أهمها: أن الثورات العربية شكّلت صدمة للتيارات السلفية حيث لم تكن الاستجابة لديها موحدة.[1]

ثامنا: توصل الباحث أحمد زغلول بدراسته عام 2013 التي تحمل عنوان: **تحليل الدعاية الانتخابية للسلفيين**،إلى أن استخدام الرموز الدينية كالشيخ محمد حسان وياسر برهامي كان من بين الأدوات الأكثر في تلك الدعاية الانتخابية، أما صور المرشحات فقد استعيض عنها ب " وردة "، إضافة إلى العديد من الفتاوى التي كانت تحض الناخب على انتخاب حزب النور على اعتبار أنها صدقة جارية[2].

تاسعا: توصل الباحث مروان شحادة بالتعاون مع مركز الحقيقة الدولية للدراسات و البحوث من خلال الدراسة وصفية بعنوان **الإخوان المسلمون والسلفية الجهادية تلاقي في الأفكار و خلاف في التطبيق**[3]، إلى أن جماعة الإخوان المسلمين تتمتع بحضور كثيف في الخطاب السلفي الجهادي باعتبارها الحركة الإسلامية الأم، بسبب أن مؤسسي السلفية الجهادية على وجه الخصوص كانوا منضوين تحت راية الجماعة قبل أن يتحولوا إلى جماعة جذرية راديكالية أصولية ' ويتميز خطاب السلفية اتجاه الإخوان المسلمين بغلبة العقلية التآمرية الإنفعالية، وعدم إدراكهم لمبدأ الولاء والبراء، والدخول في اللعبة الديمقراطية.

عاشرا: دراسة للدكتور عمرو الشوبكي بعنوان **مستقبل جماعة الإخوان المسلمين**[4]، تحدث فيها عن موقف الإخوان المسلمين من قضايا الديمقراطية وأن هذا الموقف قد تفاوت من عهد إلى

---

[1] محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي:سؤال الدين والديمقراطية في السياسية العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، الموقع الالكتروني لمجلة نوافذ http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-191327.htm

[2] أحمد زغلول، **تحليل الدعاية الانتخابية للسلفيين، مجلة الديموقراطية**، العدد 45، نسخة الكترونية، 2012

[3] شحادة، مروان؛ مركز الحقيقة الدولية للدراسات والبحوث، الإخوان المسلمين والسلفية الجهادية تلاق في الأفكار وخلاف في التطبيق، الموقع الالكتروني http://www.muslm.net/vb/showthread.php?293579-

[4] الشوبكي، عمرو، مستقبل جماعة الإخوان المسلمين،الموقع الالكتروني http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=162

آخر تبعا للمصلحة، حيث تم رفض الديمقراطية في الثلاثينات كقيمة، وذلك باعتبارها نتاج الحضارة الغربية، وفي الخمسينات غاب عن قاموسهم السياسي والثوري أي حديث ذو أهمية عن الديمقراطية لصالح مفردات الخطاب القطبي الذي قسم المجتمع إلى طبيعة مؤمنة وحكومة كافرة واعتبر أن التغيير يأتي عبر الثورة، أما في الثمانينات و التسعينيات من القرن العشرين، فقد أبدى الإخوان المسلمون اهتماما ملحوظا بقضايا احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الحادي عشر: توصل الباحثان للدكتور محمد أبو رمان وحسن أبوهنية عام 2012 في دراستهم التي حملت عنوان: "**الحل الإسلامي" الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**[1]، إلى أن العلاقة بين أغلب الجماعات والمجموعات السلفية التي امتازت بالصراع الفكري والاجتماعي والتنافس الشديد على كسب دعم القاعدة الاجتماعية " المتدينة" من خلال تأكيد كل مجموعة على أحقيتها في تمثيل " الفهم الصحيح الإسلام " مقابل المجموعة الأخرى، وأن الخلاف هذا أدى في كثير من الأوقات إلى حالة من العداء والتكفير المتبادل.

تتميز دراسة " **إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديموقراطي في مصر**" بملامستها لمواطن الخلاف والاتفاق بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية، حيث اتضحت معالمها خلال الفترة الانتقالية التي تمر بها الحالة المصرية، وكشفت حالة الغموض التي تحيط بالقوى الإسلامية في مصر وخاصة عندما يتم التنافس والاشتباك بينهما في ميدان السياسة، كما حاولت الدراسة الغوص في عمق آلية ومرجعية اتخاذ القرار لدى كل من جماعة الإخوان المسلمين التيارات السلفية تمهيدا لكشف كنه هذا الارتباك والتذبذب في العلاقة بينهما والتراجع السريع لهذه الحركات مما أضاع فرصة مصر الفريدة في تحقيق عملية ديمقراطية حقيقية، كما تنفرد هذه الدراسة في جمع أشتات رؤى التيارات السلفية من أجل استخلاص موقف واضح من قضايا الديموقراطية والمرأة وحقوق الإنسان وسيادة القانون، كما تناولت بشيء من التحليل التجربة الديموقراطية في مصر منذ نشأة الدولة المصرية الحديثة في العشرينيات من القرن العشرين وحتى عام 20133.

---

[1] أبو رمان،محمد؛حسن،أبوهنية، "**الحل الإسلامي" في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**، عمان: مؤسسة فريد ريش، 2012

تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول على النحو التالي:

المقدمة: تناولت فرضية ومشكلة وأسئلة وأهمية وحدود وأهداف الدراسة وبعض المصطلحات والمفاهيم التي تشكل أدوات مفتاحيه للدراسة بالإضافة إلى ثلَّة من الدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع الدراسة.

الفصل الأول: بعنوان التجربة الديموقراطية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011، حمل عناوين مفصلة عن ملامح وإشكاليات عملية التحول الديموقراطي في التجربة المصرية، إضافة إلى الحياة الدستورية للدولة المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011 في الحقب (1922– 1954، 1954–1971، 1971 وحتى ثورة 25 يناير 2011).

الفصل الثاني: بعنوان العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية؛ تضمن عناوين نشأة وهوية الإخوان منذ نشأتها وحتى تصدرها المشهد السياسي المصري، إضافة إلى الوسائل التي تعتمدها في عملية التغيير وإطارها التنظيمي وعلاقتها مع التنظيم العالمي، كما تناول نشأة وهوية التيارات السلفية وخارطتها الحزبية في مصر، إضافة إلى مواطن الاختلاف والإتفاق بين جماعة الإخوان المسلمين التيارات السلفية في الفترات ما (قبل ثورة 25 يناير 2011، ما بين الثورة وحتى عزل الرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 20133، ما بعد 30 يونيو 2013 وحتى نهاية الحدود الزمنية للدراسة).

الفصل الثالث: تأثير علاقة التيارات السلفية بجماعة الإخوان المسلمين بعد ثورة 25 يناير 2011 على بناء دعائم الدولة الحديثة في مصر، حملت عنوانان رئيسيان عن أثر العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين على دستور 2012،وأثر العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين على دعائم الدولة الحديثة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والمراجعات التي أثرت على تلك الدعائم التي تتعلق بالمرأة والتعددية السياسية والحزبية، ومجموعة المعوقات التي تحول دون التحول الديموقراطي الحقيقي في مصر في ظل تصدر القوى الإسلامية للمشهد السياسي عقب ثورة 25 يناير 2011

الفصل الأول

التجربة الديموقراطية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011

الفصل الأول

التجربة الديموقراطية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011

يتطلب فهم عملية التحول الديموقراطي في بلد ما البحث في السياق التاريخي لهذا التحول، فلا يمكن فهم أي ظاهرة اجتماعية أو سياسية بمعزل عن تطورها التاريخي، كما أن فحص تطور النظم السياسية والاجتماعية يكشف جدلية العلاقة بين التغيير والاستمرار؛ فالتغيير هو سنة الكون والحياة، وهو ضرورة لتكيف النظم السياسية مع مستجدات الحياة الداخلية والإقليمية والدولية، والدول التي استمرت كانت هي تلك التي امتلكت القدرة على التجديد الذاتي، وتطوير مؤسساتها وأفكارها بما يتناسب مع الظروف المتغيرة.

تشير تجارب التحول الديموقراطي في دول العالم إلى وجود منهجين أو نموذجين:

الأول: يتسم بالانقطاع المؤسسي وتغيير شامل للنخبة السياسية، وهذا النموذج شهدته دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، حيث يتضمن هذا النموذج سقوطا كاملا للنظام السياسي بنخبته الحاكمة وحزبه الواحد، وفي كثير من الأحيان بنشيده الوطني وعلمه وباسم الدولة. ومن الممكن أن يشمل نظما جديدة ودساتير ونخبا سياسية وتوجهات فكرية جديدة، ويرتبط ذلك بتحركات جماهيرية واسعة وبسرعة عملية التغيير وتلاحق أحداثه وتداعياته، وهنا يمكن أن تصل أحزاب المعارضة إلى الحكم وتدشين مرحلة جديدة من التطور.

الثاني: ويتسم بالتغيير المؤسساتي المتدرج في إطار استمرار النخبة الحاكمة، بحيث لا يحدث انقطاعا ولا تحولا سريعا لشكل نظام الحكم، ولا يحدث تغيرا مفاجئا لدستور الدولة وللنخبة الحاكمة، وإنما يحدث التطور الديموقراطي من خلال سلسلة من الاجراءات والقرارات التدريجية التي تتخذ عبر مدى زمني أوسع[1].

---

[1] على الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل** مرجع سابق، ص 484، وانظر أيضا: حنان قنديل، **عملية الإصلاح السياسي من أعلى: النخبة الحاكمة ومسيرة الديموقراطية في مصر**، النهضة، المجلد الثامن، دون ذكر مكان ودار النشر، 2007، ص ص 1- 32

تشير الدراسات التاريخية أن السمة الرئيسية لعملية التطور الديموقراطي في مصر لم تأخذ شكل الانقطاع المؤسسي في مرحلة تاريخية ما، أو إحلال النخبة الحاكمة بنخبة أخرى بشكل مفاجئ وسريع، وإنما قامت النخبة الحاكمة ذاتها بإدخال عنصر التعددية الحزبية والمنافسة السياسية بشكل تطوري وتدريجي، ولفهم ملامح وخصائص التطور الديموقراطي في مصر، لا بد من الدراسة التاريخية لهذا التحول قبل ثورة 25 يناير 2011.

1.1 ملامح وإشكاليات عملية التحول الديموقراطي في التجربة المصرية

تعتبر فترة السبعينيات فاتحة التحول الديمقراطي سيما أن هذه الفترة صاحبت ظهور ما يسمى "الصحوة الإسلامية"، وبروز جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية كمجموعات إسلامية مرشحة لتلعب دورا سياسيا في الساحة المصرية، الجدير ذكره أن هذه التنظيمات والمجموعات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين كانت قد لعبت دورا واضحا في هذه المرحلة وانخرطت في العملية السياسية من خلال أشخاص مستقلين ينتمون لها أو من خلال التحالف مع أحزاب ليبرالية، أما السلفيون فلم يكن لهم وجود حزبي علني أو خفي وربما يعود ذلك لحداثة النشأة أو بسبب المنطلقات الفكرية التي كانت تنطلق منها هذه التيارات والتي كانت ضد فكرة الديموقراطية.

1.1.1 ملامح الحياة الحزبية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011

تميزت الحياة الحزبية المصرية في فترة حكم السادات بالتعددية إثر قرار رئيس الجمهورية محمد أنور السادات عام 1976، فرغم اشتراط قانون الأحزاب عام 1977 أن لا يكون برنامج الحزب المنشأ مشابهاً لبرنامج حزب آخر، وأن لا يكون امتدادا لحزب أجنبي، وأن لا يكون قائما على أساس ديني أو جغرافي أو طائفي أو فئوي[1]، إلا أن هذا القانون أسس لحياة حزبية عصرية، تعتبر حقبتي الثمانينات والتسعينات من التاريخ المصري مرحلتين محيرتين للمراقبين على طريق التحول الديموقراطي، فعلى عكس التوقعات فان اغتيال السادات في 6

[1] قانون الأحزاب المصري 1977، المادة (4)

أكتوبر 1981 لم يخلق أزمة بالمعنى الحقيقي في النظام السياسي المصري، بل أدى إلى حالة من إنهاء التوتر والاحتقان التي شهدتها مصر في الأسابيع الأخيرة من حكم السادات، كما أن مرحلة حكم حسني مبارك شهدت مفارقة أخرى، حيث زاد عدد الأحزاب حتى وصل إلى 24 حزبا، إضافة إلى أن حسني مبارك وبرغم رئاسته للحزب الوطني الديموقراطي حرص على تأكيد أنه رئيس لكل المصريين. في المقابل لم يعترف النظام بجماعة الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي، ولم يتقدم أنصارها بطلب لتأسيس حزب سياسي أو تكوين جمعية أهلية، وكان يطلق عليها تعبير" الجماعة المحظورة " ، وفضل أنصارها إتباع سياسة فرض الأمر الواقع، ومع ذلك فان النظام سمح لأنصار هذه الجماعة بخوض الانتخابات البرلمانية في عام 1984، حتى بلغ عددهم 88 نائبا في انتخابات مجلس الشعب 2005، وعلى الرغم من أنهم خاضوا الانتخابات كمستقلين من الناحية القانونية حيث رفعوا في تلك الانتخابات لافتات تحمل شعارات ورموزا تدل على هوية الإخوان السياسية والتنظيمية، كما أسموا أنفسهم بالكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين[1].

2.1.1 تداول السلطة المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011

لقد شاعت ظاهرة الحزب المسيطر (الحزب الوطني الديموقراطي)، حيث توالى فوزه بأغلبية كبيرة في أعوام 1984،1979.. حتى ثورة 25 يناير 2011، هذا الفوز جعل من المتعذر انتقال السلطة إلى أحزاب أخرى، ويعود ذلك لضعف هذه الأحزاب وعدم قدرتها على التوحد في جبهة واحدة مقابل الحزب الوطني الديمقراطي[2].

في أعقاب انتخابات 2000 وبناءًا على دعوة الرئيس حسني مبارك، قامت الأحزاب المصرية بتطوير نفسها كي تكون قادرة على الخروج من حالة الوهن والضعف السياسي، إضافة إلى سلسلة من الإجراءات المبسطة من حيث تأسيس الأحزاب من داخل لجنة شؤون

---

[1] على الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل**، مرجع سابق ، ص ص 486 – 487

[2] محمد خريوش،" ندوة بعنوان: الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، القاهرة 2005 "، الموقع الالكتروني لبحوث http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_8438.html

الأحزاب وليس من المحكمة، كما طرحت مبادرة من الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم تقضي بتعديل قانون الأحزاب وتعديل تشكيل لجنة الأحزاب السياسية، بحيث يقل العدد الذي ينتمي للحكومة إلى أقل من النصف وعلى أن يزداد عدد الشخصيات المستقلة كي تصبح أغلبية.

3.1.1 احترام وسيادة القانون قبل ثورة 25 يناير 2011

ساد الحياة السياسية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011 قدر من احترام الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا، كما تميز القضاء المتصل بالدستور وسيادة القانون بنوع من الاستقلالية. من حيث تمتع سلطة القضاء بالقدرة على إصدار الأحكام في مواجهة السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما أعطي صلاحيات للمحكمة الإدارية العليا بإلغاء القرارات التي كانت تصدر عن الوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة العليا، إضافة إلى صلاحيات تتعلق بالترقيات وشغل المناصب العليا. وفي مجال حقوق الإنسان، كانت مصر من أوائل الدول التي شاركت بفعالية في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما قامت بالتوقيع والمصادقة على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك العديد من الإتفاقيات الدولية في مجال مكافحة التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل، وعلى الصعيد الداخلي تم تأسيس المجلس القومي لحقوق الإنسان لمراقبة تطبيق تلك الاتفاقيات وإعداد تقرير سنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر، أضف إلى ذلك العديد من الجمعيات الأهلية التي تعنى بموضوع حقوق الإنسان، أما في مجال حرية الرأي والتعبير، فقد سمح النظام المصري بإصدار الصحف الحزبية والخاصة والقنوات التلفزيونية وصناعة السينما والمسرحيات والندوات، كل هذه الممارسات كانت مؤشرات على رغبة نظام الحكم في السير على هدي التحول الديمقراطي في مرحلة سبعينيات القرن العشرين حتى بداية عام 2011 .

2.1 إشكاليات الحياة السياسية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011

تتجلى الحياة السياسية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011 بالملامح التالية:

أولا: هيمنة دور رئيس الدولة: فلو نظرنا إلى فترة حكم عبد الناصر وما تلتها، نجد أن الدساتير المصرية قد أعطت رئيس الدولة صلاحيات كثيرة مكنته من فرض وصايته على الدولة وتركيز

الكثير من الوظائف والسلطات في يده، ففي دستور 1971 نجد أن المادة (77)، كانت تتضمن قبل تعديلها على أنه يجوز لرئيس الدولة أن يواصل حكمه مرة واحدة بعد ست سنوات على حكمه، لكن تم تعديل المواد الدستورية ليتمكن الرئيس من تمديد ولايته إلى ما شاء الله[1].

إن تداول السلطة في مصر، وخاصة منصب الرئيس طيلة نصف قرن غالبا ما كان يأتي إما بالموت المفاجئ كما حدث مع عبد الناصر أو بالاغتيال المفاجئ كما حدث مع السادات[2]، أو بالعزل والإطاحة كما حدث مع كل من مبارك ومرسي، حيث يشير التاريخ إلى ثلاث حالات عزل وحالتي خلع لرؤساء مصر؛ فالخديوي إسماعيل كان قد عزل بعد أن تولى الحكم ست عشر عاما ونصف 1879، والخديوي عباس حلمي الثاني عزل بعد أن استمر حكمه ثلاث وعشرون عاما، وآخرهم محمد مرسي الذي عزل بعد عام واحد من حكمه عام 2013، أما حسني مبارك والملك فاروق فقد تم خلعهما عن الحكم بعد أن حكم الأول ثلاثين عاما والثاني سبعة عشر عاما[3].

إن آلية اختيار رئيس الدولة المصري لا توفر إطارا تنافسيا حقيقيا يساعد على تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية في المجتمع المصري، وطبقا للدساتير المصرية يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويضع مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها،كما أنه يتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئاسة المجلس الأعلى للشرطة، ورئاسة مجلس الدفاع الوطني، وهو الرئيس الأعلى لشؤون الهيئات القضائية.

ثانيا: هيمنة الحزب الحاكم: أن تقييم الخبرة المصرية منذ ثورة 23 يوليو 1952 وحتى ثورة 25 يناير 2011 تؤكد على نمط الحزب الواحد، حيث لم تفلح التجربة المصرية الأخيرة في تغيير تلك الصورة، فلم يختلف الأمر حين فازت الأحزاب الإسلامية بغالبية مقاعد مجلس الشعب

---

[1] تحرير عبد الرحمن، **التحول الديموقراطي في الوطن العربي خلال التسعي، الديمقراطية لندوة العلمية التي عقدت في جامعة آل البيت في الفترة 3/11/ 1999- 1/12/1999**، عمان: منشورات آل البيت، 2000، ص ص523 – 526

[2] حسن نافعة، ***النظام المصري بعد انتخابات الرئاسية (قراءة تحليلية)*،الديمقراطية** ، السنة الخامسة ، العدد 20، 2005،نسخة الكترونية، ص 93

[3] على الدين هلال، ، **التحولالسياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص ص 107 – 108

المصري، حيث تم إقصاء الحزب الوطني الذي هيمن على الحكم طيلة ثلاثة عقود ولم تستطع تجربتهم القصيرة من استيعاب أحزاب المعارضة وربما تعتبر هذه الصورة نمطا عالميا و أحد إفرازات التعددية الحزبية، الأمر الذي أكد على صورة النمطية لهيمنة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة المصرية، فقد استنسخت جماعة الإخوان المسلمين عبر تجربة الحزب الوطني الديمقراطي، فصار أعضاء المكتب السياسي للحزب وزراء في الحكومة، كما مارس مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين دور الوصي على الرئيس المعزول محمد مرسي وكان سببا في تزايد انتقاد الجماهير لآلية حكم الإخوان، فقد ظهرت شعارات " يسقط حكم المرشد" في مسيرات وحشود الجماهير التي طالبت بتنحي الرئيس مرسي في 30 يونيو 2013، فخطورة مزاوجة عمل الحزب بالعمل المؤسساتي لا تقف عند إقصاء الآخر، بل تصل أفضلية استثمار هذا الحزب لمؤسسات الدولة في كسب شعبيته من قبل الجماهير، الأمر الذي تفتقده الأحزاب الأخرى[1].

ثالثا: القوانين المقيدة لتأسيس الأحزاب السياسية: لقد كانت القوانين الناظمة لتأسيس الأحزاب السياسية تتطلب من الناحية الإجرائية التقدم بطلب للحصول على ترخيص رسمي إلى لجنة شؤون الأحزاب، والتي تكاد تكون لجنة حكومية، إذ يرأسها رئيس مجلس الشورى وتضم وزراء الداخلية والعدل وشؤون مجلس الشعب والشورى بالإضافة إلى ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم، هذه التشكيلة إذا ما تم ربطها بملامح الحزب المهيمن على مؤسسات الدولة نجد أنه لا يمكن استبعاد عدم حيادية هذه اللجنة التي غالبا ما يكون جل أعضائها من الحزب الحاكم، وقد عانت جماعات الإسلام السياسي على وجه الخصوص طيلة الفترة السابقة من هذا الأسلوب، خاصة تلك المواد التي تمنع تأسيس أحزاب سياسية على أساس أو مرجعية دينية.

إن أخطر إشكاليات عمليات التحول الديموقراطية في مصر في هذه الملامح، تتمثل بوجود مجموعة من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، ومن أبرزها: قانون حماية الجبهة

[1] تحرير عبد الرحمن،**التحول الديموقراطي في الوطن العربي خلال التسعينات، أعمال الندوة العلمية التي عقدت في جامعة آل البيت في الفترة 11/3/ 1999– 1999/12/1**،عمان : منشورات آل البيت، 2000، مرجع سابق، ص 525

الداخلية والسلام الاجتماعي و وقانون الحراسة وقانون سلامة الشعب وقانون حماية الوحدة الوطنية، وقانون أمن الوطن والمواطن، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون حماية القيم من العيب، وقانون سلطة الصحافة[1].

3.1 الحياة الدستورية للدولة المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011

من الملاحظ أنه من ثوابت الحياة السياسية المصرية أن الدستور المصري هو من أكثر متغيراتها؛ فأول مهمة يقوم بها النظام الجديد بعد اعتلائه سدة الحكم تعليق العمل بالدستور السابق تمهيدا لتغييره أو تعديل مواده في أحسن الأحوال، وهذا لا يلغي حقيقة أن مصر عرفت الحياة الدستورية منذ نشأتها.

1.3.1 الحياة الدستورية في الفترة (1922- 1954)

كتب أول دستور مصري كعقد اجتماعي بين حاكم مصر والشعب عام 1882، حيث أعد نواب الشعب المنتخبون الدستور ووافق عليه الخديوي، وقد أسس هذا الدستور النظام البرلماني الذي حقق توازنا نسبيا بين السلطات وفتح باب الرقابة الشعبية على عمل الدولة المصرية.[2]

مع استقلال مصر المنقوص[3] عن بريطانيا عام 1922 وبعد الكثير من المداولات والتعديلات أصدر الملك فؤاد أمرا ملكيا يحمل رقم 42 والمؤرخ في 19 ابريل 1923 بإعلان دستور مصر، حيث يرى جمهور الفقهاء الدستوريون في مصر أن هذا الدستور صدر بطريقة المنحة الملكية وليس بطريقة العقد الاجتماعي كما هو دستور1886[4]، يمتاز هذا الدستور بأنه

---

[1] تحرير عبد الرحمن، **التحول الديموقراطي في الوطن العربي خلال التسعينات، أعمال الندوة العلمية التي عقدت في جامعة آل البيت في الفترة 11/3/ 1999- 1999/12/1**، مرجع سابق، ص 230

[2] محمد بسيوني؛ محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، ط 2012 ، القاهرة : دار الشروق،2012، ص 33

[3] اقترن الإعلان البريطاني بأربعة تحفظات (1- حماية المواصلات الإمبراطورية،2- حماية مصر من أي اعتداء الأجنبي،3- وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات،4- عدم شمول الإعلان الامتداد إلى السودان)

[4] محمد بسيوني؛ محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، مرجع سابق، ص 178

أسس لنظام برلماني في ظل ملكية دستورية، حيث أشارت المادة الأولى إلى" أن مصـــر دولـــة ذات سيادة وهي حرة مستقلة، ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية، وشكلها نيابي "[1]. لم يعمر هذا الدستور (دستور 1923) أكثر من سبعة أعوام، حيث قام الملـــك فؤاد بإلغائه أثر خلاف حاد مع الوفديين، وأصدر دستورا جديدا في 22 أكتوبر 1930، حيـــث كان حجة الملك " أن الأحزاب السياسية قد فشلت في تحقيق آمال الشعب المصري ".

شكلت تلك المرحلة تراجعا خطيرا عن الديموقراطية وذلك بسبب الحد من صـــلاحيات البرلمان، كما أنه أخل بالتوازن بين السلطات من خلال تقوية صـــلاحيات الســـلطة التنفيذيـــة وتعضيد صلاحيات الملك على حساب البرلمان، سمي في حينه " انقلابا ملكيا على الدســـتور " وعلى العملية السياسية[2]، ومن الجدير ذكره أنه تم إعادة العمـــل بدســـتور 1923 عـــام 1935 بموجب مرسوم ملكي بعد سلسلة الاحتجاجات والمظاهرات والتي وصلت حد إعلان الإضراب العام[3].

جاء مشروع دستور 1954 في فضاء ثورة يوليو 1952 حين استولت "حركة الجيش " على مقاليد الحكم في مصر وفرضت على الملك فاروق إقالة حكومة نجيب باشا وتعيين مـــاهر باشا، ثم فرضت عليه التنحي لصالح ابنه الأمير أحمد فؤاد، وهذا الإنقلاب تحول إلى ثورة أيدها الشعب وباركها أغلب طوائفه، حيث عرف عن هذا المشروع بدستور 1952، علما بـــأن هـــذه الثورة قد واكبها تحول مصر من ملكية دستورية إلى جمهورية برلمانيـــة،حيث عـــدلت المـــادة الأولى للدستور 1923 وأصبحت في مشروع دستور 1954 تنص على أن مصـــر جمهوريـــة نيابية برلمانية.[4] وفي تتبع لمشروع الدستور نجد إن هناك الكثير من المواد التي تضمنت تعزيزا للحياة البرلمانية والمراقبة والمحاسبة[5].

---

[1] دستور 1923، المادة (1)

[2] محمد بسيوني؛ محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، مرجع سابق، ص 193

[3] المرجع السابق، ص 194، وانظر أيضا على شلبي ومصطفى النحاس، **الانقلابات العسكرية في مصـــر 1923-1936**، 1981

[4] مشروع دستور 1954، المادة (1)

[5] مشروع دستور 1954، المواد (55، 56، 151،82)

2.3.1 الحياة الدستورية في الفترة (1954-1971)

شهدت هذه الفترة عدة إعلانات دستورية في أعوام 1956، 1962، 1964، 1967 كما شهدت حدثا مهما تمثل في الوحدة المصرية السورية، حيث تميزت هذه المرحلة بالملامح التالية:

1. هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية: حيث أخلت الدساتير إخلالا جسيما بمبدأي الفصل والتوازن بين السلطات[1]، فقد تم حصر حق الترشيح لعضوية المجلس النيابيرؤيته.ضاء التنظيم السياسي الوحيد في البلاد، الأمر الذي يعني أن مجلس الأمة يتم تعيين أعضائه من قبل السلطة التنفيذية، كما منح الدستور الرئيس حق تعيين جميع أعضاء مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا[2].

2. تقويض صلاحيات السلطة التشريعية: اسقط دستور 1956 مبدأ المسؤولية التضامنية للوزراء أمام مجلس الأمة واقتصر على صلاحية سحب الثقة فقط من الوزراء بمفردهم دون أن يتم سحب الثقة من الوزارة بأكملها، إضافة إلى منح الرئيس صلاحية حل مجلس الأمة من دون أن يكون للمجلس حق موازٍ في محاسبة الرئيس أو الوزارة (الحكومة)[3].

3. المركزية الشديدة في الحكم: منح دستور 1956 صلاحيات مفرطة لرئيس الجمهورية امتدت إلى غالبية مفاصل الدولة وهيئاتها جعل من الوزارة مجرد معاونين للرئيس في تنفيذ رؤيته[4].

4. إقامة تنظيم سياسي أوحد في البلاد: استخدم الدستور المصري بطريقة قمعية لاحتمالية إقامة أحزاب أخرى غير الاتحاد القومي من خلال المادة (192) التي رفعت الاتحاد القومي لمنزلة الحزب الأوحد، كما أناط الدستور بالاتحاد القومي التقدم بمرشحين لعضوية مجلس

---

[1] أنظر على سبيل المثال المادة (67) من مشروع دستور 1956

[2] مشروع دستور 1956، المادة (13)

[3] مشروع دستور 1956، المواد (111، 113)

[4] مشروع دستور 1956، المادة (131)

الأمة، وكلف رئيس الجمهورية بتحديد طريقة الإنضمام إلى هذا الإتحاد، مما أفضى إلى سيطرة مطلقة للسلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية على السلطة التشريعية[1].

5. تقليص الحقوق والحريات العامة: عكست مواد مشروع الدستور 1956 في باب " الحقوق والواجبات العامة " رؤية جمال عبد الناصر وحزبه خاصة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم التركيز على حقوق العمال، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والعدالة في التوزيع، متجاهلة بعض الحقوق المدنية والسياسية الرئيسية، وفي مقدمتها حق تكوين الأحزاب[2].

3.3.1 الحياة الدستورية في الفترة 1971 حتى ثورة 25 يناير 2011

بعد تولي الرئيس الراحل أنور السادات مقاليد الحكم في مصر، طلب في 20 مايو 1971 من مجلس الأمة أن يضع دستورا جديدا للبلاد في 11 سبتمبر 1971 الذي حظي بقبول في استفتاء شعبي بنسبة (99.982%)، وبصرف النظر عن الآلية التي تم فيها عرض الدستور للاستفتاء إلا أنه أطلق عليه اسم " دستور مصر الدائم لجمهورية مصر العربية " تميزا له عن الدساتير السابقة والتي كانت تحمل أسماء الدساتير المؤقتة، كما أراد المشرع الدستوري أن يضفي قدرا من الاستقرار على الإطار الدستوري المصري والإبتعاد عن حالة التخبط الدستورية[3].

لقد شكلت الهوية والشريعة قضايا جدلية في الحياة المصرية وقد عكست نفسها على معظم الدساتير المصرية، لا سيما دستور 1971، حيث أشارت المادة الثانية إلى أن النظام المصري هو اشتراكي ديمقراطي، وأن مصر جزء من الأمة العربية، وأن الدين الإسلامي هو دينها واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع[4]، لقد

---

[1] محمد بسيوني؛ محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، مرجع سابق، ص227

[2] مشروع دستور 1956 ، الباب الثالث

[3] دستور 1971، المادة (1)

[4] دستور 1971، المادة (52)

أصر الرئيس الراحل أنور السادات على هذه المواد وخاصة مادة الدين والشـريعة مـن أجـل مجابهة التيارات الفكرية اليسارية والاشتراكية والتي كانت تمثل آراءهم جبهة معارضة لـبعض آراء وسياسات الرئيس على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وإذا كانت مواد الشريعة والهوية قد استحوذت على ذلك القدر مـن جهـد المشـرعين الدستوريين وخضعت لرؤية أنظمة الحكم، إلا أن المواد التي اختصت بالأحزاب قـد أحـدثت صخبا قويا بسبب أن تأسيس الأحزاب يعتبر مؤشرا على مدى اقتراب أو ابتعاد النظام الحـاكم عن ترسيخ الديموقراطية والتحول باتجاهها فقد حجرت المادة الخامسة من دستور 1971 علـى تأسيس الأحزاب السياسية، إلا أن تعديلها عام 1980 قد أزاح هذا الغبن وأسس لنظام سياسـي يقوم على أساس تعدد الأحزاب، والجدير ذكره أنه تم تعديل هذه المادة مرة أخرى عـام 2007 لتصبح " [..] ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على مرجعية دينية أو أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل "[1].

بالرغم من أن دستور 1971 قد عرض للاستفتاء الشعبي ولم يتسنى للجمهور الاطلاع عليه إلا أن الفقهاء الدستوريين يرون أن هذا الدستور يضم بين دفتيه الكثير من المواد العصرية والتي تعتبر أسسا قوية يمكن البناء عليها في ترسيخ قيم الديموقراطية على طريق بناء مصـر حديثة، ويمكن تسجيل الملامح التالية:

أولاً: الحقوق والواجبات: أفرد دستور 1971 في الباب الثالث مجموعة من الحقـوق المدنيـة كالمساواة أمام القانون ومنع التمييز على أساس من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وحرمة المساكن الخاصة وحظر دخولها إلا بأمر قضائي، فضلا عـن أقـراره حريـة الحيـاة الخاصة للمواطنين وحرية أقامة الشعائر الدينية، وكفالة ممارسة حريتي الرأي والتعبير، وإباحة عقد الاجتماعات العامة على ألا يكون هذا الاجتماع معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طـابع عسكري[2]، وفي نظرة فاحصة إلى باب الحقوق والواجبات نلحظ أن المشـرع الدسـتوري قـد

[1] دستور 1971 المادة (5)، وتعديلها عام 1980 وعام 2007

[2] دستور 1971، المواد (40، 44، 45، 47، 54)

حرص على تضمين هذا الباب عددا كبيرا من الحقوق والواجبات التي استقر عليها الفقه الدولي باعتبارها حقوقا طبيعية لا غنى عنها إنسانيا ولا يمكن لمجتمع يسعى للحداثة أن يتجاوزها، كما أشتمل الدستور على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [1]، صحيح أن الدستور قد حرم الإيذاء البدني والمعنوي[2]، إلا أنها لم توضح عقوبة من يخالف هذه المادة ويقوم بالإيذاء، واكتفى بالإشارة إلى أنه لا يؤخذ بما تم البناء عليه من اعترافات.

أما في مجال الحق بتأسيس الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني؛ فقد تضمن الدستور مواد عصرية [3]، رغم أن القوانين قد ضيقت الخناق عليها في آلية تسجيلها، ويعتبر قانون 84 سنة 2002 من أشهر هذه القوانين، حيث اتسم هذا القانون بتعقيد إجراءا إنشاء الجمعيات الأهلية من خلال السلطات الواسعة التي تحظى بها وزارة التضامن الاجتماعي في الاعتراض على الطلب المقدم لإنشاء جمعية[4]، يذكر أن هذا التضييق يخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يحظر على الدولة أن تضع اشتراطات تؤدي إلى إفراغ حق تكوين الجمعيات من مضمونه.

إن إحدى أكبر الإشكاليات التي واجهت المجتمع المصري منذ ثورة 23 يوليو 1952 في مجال حقوق الإنسان، لم تتمثل – فقط – في غياب الإطار الدستوري الذي يحمي حقوق المواطنين ويصون كرامتهم ؛ وإنما في وجود تشريعات وقوانين تلتف على القيم والمبادئ التي أرستها تلك الدساتير مما أفرغها من مضمونها، حيث يغلب على الحالة المصرية في هذا المجال ظهور " تطبيع الاستثناءات " والتي تتيح للدولة اللجوء إليها متى أرادت كحالة الطوارئ التي بقيت مفروضة على مصر ومنذ 6 أكتوبر 1981 بعد اغتيال السادات[5]، واستمرت حتى ثورة 25 يناير 2011.

ثانيا: نظام الحكم: لقد كانت إحدى أهم مثالب دستور 1971 ما تضمنته المادة (76) قبل تعديلها عام 2005، والتي تتبنى أسلوب الاستفتاء الشعبي لانتخاب الرئيس بعد موافقة ثلثي أعضاء

---

[1] دستور 1971، المادة (40)

[2] دستور 1971 ، المادة (42)

[3] دستور 1971، المادة (55)

[4] قانون رقم 84، لسنة 2002، المادة (6)

[5] محمد بسيوني؛ محمد هلال،، **الجمهورية الثانية في مصر**، مرجع سابق، ص 306

مجلس الشعب، والذي يقتضي استخدام الأسلوب السري في الاقتراع، حيث فهم من نصه أنه توطئة وتمهيد للتداول السلمي للسلطة، إلا أن الحقائق تشير أن هذا التعديل قد فصل على مقاس الرئيس المطاح به حسني مبارك ونجله جمال[1]. كما أن الصلاحيات التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية تجعل منه فرعونا أخر؛ فهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، وهو الذي يعين الموظفين المدنيين والعسكريين في الدولة، واختيار فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، و اختيار رؤساء الجامعات والنائب العام وتعيين السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي، كما أناط الدستور بالرئيس حق اقتراح القوانين[2].

في دراسة نقدية لسلطات الرئيس التي منحها إياه دستور 1971 وتعديلاته للباحثين محمد بسيوني و محمد هلال، خلصا إلى أن الرئيس يشكل عمادة النظام الرئيسية وركيزة الدولة، فهو يجمع بين يديه سلطات هائلة تمكنه من الهيمنة على جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها وتوجيه دفة العمل في أجهزتها الإدارية والتنفيذية، إضافة إلى تلك السلطات الإستثنائية لا يوجد لها مثيل وقرين في أي من دساتير العالم المتحضرة والديمقراطية حيث تعددت وتعارضت في بعض الأحيان.

صفوة القول، بالرغم من تفتح بذور التحول الديموقراطي من خلال تحول الدولة المصرية من نظام الحكم الملكي الدستوري إلى الجمهوري النيابي في عهد جمال عبد الناصر الذي أسس شرعيته على ثورة يوليو وما تبعها من معارك لتصفية الاستعمار ومواجهة إسرائيل ومساعيها لبناء مجتمع اشتراكي تسود فيه العدالة الاجتماعية، الأمر الذي أكسبه شعبية جماهيرية لم يحظ بها شخص أو نظام قبله، إلا أن الإعلانات الدستورية عموما ومشروع دستور 1956 حالت دون استقامة الحياة السياسية، فالأحزاب منعت، والاشتغال بالسياسة قصر على تنظيم شعبي واحد، والمعارضة السياسية أقصيت عن المسرح السياسي، وضيق الخناق على منظمات المجتمع المدني، وفرضت الدولة هيمنة على مختلف وسائل الإعلام، والحد من الحريات، وأصبح القانون أداة طيعة بيد السلطة التنفيذية.

---

[1] دستور 1971، المادة (76) وتعديلها عام 2005

[2] دستور 1971، المواد (109،137،138،141،142،143)

من الإجحاف الكبير- ونحن نتحدث عن الحياة السياسية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011 - إن نوجه سهام النقد إلى أنظمة الحكم بدون تسليط الضوء على الوجه الآخر؛ فتكاد تكون الدولة المصرية متفردة في العالم العربي بممارستها للديمقراطية بآلياتها وأدواتها، وان كانت هذه الممارسة تسير بخطى متثاقلة، فقد تخلى النظام السياسي في مصر مبكرا عن فكرة الحزب الواحد ابتداءا من الخمسينيات وتحديدا عام 1953 وصولا إلى التعددية الحزبية المقيد في أواسط السبعينات، كما تم تشكيل أول مجلس شورى مصري عام (1966)، وبالرغم من أنه كان مجلسا استشاريا إلا أنه لعب دورا مهما في تطور الحياة السياسية وتوفير الأجواء المناسبة للتفكير في العمل الحزبي[1]؛ فالأمر اللافت في الحياة السياسية والدستورية المصرية التدافع بشأن الشريعة والأحزاب فبرغم أن الحياة الحزبية شهدت في تلك الفترة تعددية إلا أن مواد الدساتير كانت دائما تحد من تكوين الأحزاب على خلفية ومرجعية دينية، رغم أن كثيرا من الدول الديموقراطية تضم في مجالسها النيابية أحزابا بمرجعية دينية[2].

[1] هشام العوضي، **صراع على الشرعية**، الإخوان ومبارك 1980- 2007

* تم حظر جماعة الإخوان المسلمين قبل ثورة 25 يناير 2011 مرتين في عام 1949، وعام 1953

[2] أحزاب (شاس، البيت اليهودي) الإسرائيلية، والحزب الديموقراطي المسيحي في الدنمارك، حزب الوسط المسيحي في المانيا، وحزب الشعب المسيحي البرتغالي، انظر الموقع الالكتروني http://elmanbar.blogspot.com/2011/09/blog-post_05.html#.VFzyifmSz3Q

الفصل الثاني

العلاقة بين جماعة "الإخوان المسلمون" و "التيارات السلفية" في مصر

الفصل الثاني

العلاقة بين جماعة "الإخوان المسلمون" و "التيارات السلفية" في مصر

علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالتيارات السلفية في مصر من العلاقات التي تحمل في ثناياها غموضا يعود إلى الأسس الفكرية لكليهما، وظروف نشأة وهوية كل منهما، كما يعود إلى مرجعية كل منهما وعلاقتهما بالمحيط والبيئة القريبة والبعيدة، حيث لا يمكن إغفال تلك المراجعات المهمة لكليهما، خاصة أن تلك المراجعات التي هيئتهما لتصدر المشهد السياسي عقب ثورة 25 يناير 2011، فالعلاقة بينهما لم تبدأ عقب الثورة بل تكونت جذورها الأولى في السبعينات من القرن العشرين، اللافت أن التجربة الأولى لجماعة الإخوان المسلمين منذ ولادتها منذ عام 1928 في حكم مصر لم يكتب لها النجاح، واللافت أيضا أن التيارات السلفية قد خالفت التوقعات حين انخرطت في العملية السياسة عبر بوابة الانتخابات الرئاسية والتشريعية المصرية؛ فالأسس الفكرية للتيارات الإسلامية كانت تكفر بالديمقراطية كمنتج غربي ولا تؤمن بتعدد الأحزاب.

1.2 الإخوان المسلمون: النشأة والهوية

شكلت البنية الاجتماعية المصرية في عشرينيات القرن العشرين والمنقسمة بين طبقتي الإقطاعيين والفلاحين الفقراء البيئة الخصبة لتجنيد الأتباع والمؤازرين لجماعة الإخوان المسلمين، حيث شكلت بيئة الريف المعروفة بتمسك سكانها بالقيم الاجتماعية والدينية التقليدية مجتمعا مثاليا مكن رواد جماعة الإخوان المسلمين من نشر أفكارهم في ظل قبول اجتماعي عريض، حيث انتشرت أفكار رشيد رضا في صفوف الفئات الأكثر فقرا والتي شكلت السواد الأعظم من التشكيلة الاجتماعية المصرية في ذلك الحين[1]، هذه التركيبة مكنت حسن البنا – مؤسس جماعة الإخوان المسلمين– من تعبئة وتجنيد الآلاف من الفقراء الذين يجدون في القوى

[1] حسن طوالبة، **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مصر والجزائر نموذجا**، ط1، عمان:عالم الكتاب الحديث، 2005 ، ص 170

الإسلامية ضالتهم والمنقذ لهم من أوضاعهم المزرية[1]؛ وبالرغم من ذلك لم يعزف الأغنياء عن الانضمام إلى الجماعة، حتى طبقة البرجوازية المتأثرة بالأفكار الغربية كون أوضاعهم الاجتماعية قد سمحت له بالإطلاع على هذه الأفكار ومعايشتها إلا أن الدعوة استو عبتهم وكان لهم إسهام كبير في نشر الدعوة خارج مصر في مراحل لاحقة[2].

لقد كانت – الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة العثمانية عام 1924 والاستعمار البريطاني والواقع الحزبي المصري وتغليب المصالح الشخصية ومصالح الإقطاعيين على حساب الفلاحين والفقراء، بالإضافة إلى الفساد وعدم الاستقلالية في اتخاذ القرار– أسباباً موضوعية لولادة جماعة الإخوان المسلمين في عام 1928 وازدياد شعبيها[3]. فرغم اختلاف تقدير الباحثين والمؤرخين للبداية الحقيقة لنشأة جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن هناك الكثير من القرائن تفيد أن عام 1928 هي البداية الحقيقية لفكرة إنشاء الجماعة على يد حسن البنا[4].

1.1.2 هوية الإخوان المسلمين

يرى البعض أن حركة الإخوان المسلمين حركة فكر وعمل، حركة دعوية تعمل في السياسة، يشير الكاتب علي الدين هلال في كتابه " السياسة والحكم في مصر" الصادر عام 1977 إلى أن الإخوان المسلمين عرضوا فهمهم للإسلام وقراءتهم له على أنه الإسلام نفسه وبالتالي فان أي انتقاص منه هو انتقاص من الإسلام [5]؛ في حين رأى عضو الإخوان في مصر عبد الرحمن البرّ أن جماعة الإخوان المسلمين هي هيئة إسلامية جامعة، تؤمن بالإسلام ديناً شاملاً، تهتم بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والمعاملات كاهتمامها بالعبادات والأخلاق"[6].

---

[1] هالة مصطفى، **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، القاهرة: مكتبة وهبة، 1990، ص 88

[2] يوسف القرضاوي، **الإخوان المسلمون 70 عاما في التربية والدعوة والجهاد**، بيروت:مؤسسة الرسالة،2001

[3] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط1، القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2007، ص ص 20 –21، وانظر أيضا نشأة الأحزاب المصرية وتطورها قبل العام 1952، الموقع الالكتروني www.eaddla.org/nashzt%20a%20masr.doc

[4] طارق البشري، **الحركات الإسلامية في مصر**، ج1، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1972، ص 66

[5] علي هلال، **السياسة والحكم في مصر**، القاهرة: مكتبة نهضة الشروق، 1977، ص ص 234 – 235

[6] عبد الرحمن البر، العلاقة بين الدين والديمقراطية في مصر، موسوعة الإخوان المسلمين، الموقع الالكتروني http://ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=141353&SecID=390

أرست حركة الإخوان المسلمين قواعد عملها من خلال برنامج فكـــري يشـــمل الـــدين والدنيا، في عام1935 أكد مجلس الشورى على أن عقيدة الإخوان قائمة على أن " الأمر كله لله، وأن سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) خاتم رسله للناس كافة، وأن القرآن كتاب الله وهو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة، وأن يتمسك الأخ بالسنة، وواجب المسلم هو إحياء مجـــد الإســـلام بإنهاض شعوبه وإعادة تشريعه، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر، وأن مهمة كل مســـلم تربية أبنائه على قواعد الإسلام، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إقامة الحكومة الإســـلامية التـــي تطبق قواعد الإسلام"[1].

أول الإشارات السياسية للحركة برزت بعد عشر سنوات من ولادتها تمثل بإصـــدار " مجلة النذير " عام 1938، فمع صدور عددها الأول ظهر جليا توجهات الحركة وإعلانـــا لبـــدء انخراطها في العمل السياسي في الداخل المصري والخارج، حيث وجهت خطابها نحو الحكّـــام والفساد، حيث كانت هذه المجلة دافعا للمؤتمر الخامس للجماعة والذي عقد في يناير عام 1939 لتدشين عمل الجماعة في الساحة السياسية التي وضعت فيها الأسس التنظيمية والفكرية والتـــي تعتبر ميثاق لكل أخ عضو ينضم إلى الجماعة فيما سمي " بوثيقة عقيدتنا"[2].

2.1.2 الإطار التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين

بلورت حركة الإخوان المسلمين إطارها الفكري في الدورة الثالثة لمجلس الشورى عام 1935، وحددت هيئات الجماعة الإدارية، وقررت تشكيلاتها الإدارية على النحو التالي[3]:

---

[1] اللائحـــة الداخليـــة لجماعـــة الإخـــوان المســـلمين، ويكيبيـــديا الإخـــوان المســـلمين ، الموقـــع الالكترونـــي
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86_..

[2] إبـــــراهيم زهمـــــول، الاخـــــوان المســـــلمون..أوراق تاريخيـــــة، الموســـــوعة الإخوانيـــــة
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86_.

[3] القانون واللائحة الداخلية للإخوان المسلمين، المادة (9)، الموسوعة الإخوانية

أولا- المرشد العام: هو مرشد الحركة وممثلها، وهو الرئيس العام للحركة في مصر ورئيس كل من مكتب الإرشاد ومجلس الشورى[1]. تناط به مهام رئيسية منها: الإشراف على كل إدارات الحركة وتوجيهها ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير وتمثيل الحركة في كل شؤونها والتحدث باسمها، وتكليف من يراه من أعضاء الحركة بمهام يحددها هو[2]. ساد العرف أن يكون المرشد العام للإخوان المسلمين مصريا؛ الأمر الذي كان يثير امتعاض إخوان الأقاليم، وقد وصل ذروته في عهد المرشد العام مصطفى مشهور عام 2002 ، مما اضطر قيادة الإخوان في مصر تعيين القطب السوري المقيم في الأردن حسن هويدي أول نائب للمرشد العام من غير المصريين[3].

ثانيا- مكتب الإرشاد: يعتبر مكتب الإرشاد أعلى هيئة إدارية وتمثيلية، وهو المشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها، ويتكون مكتب الإرشاد من مرشد عام وثلاثة عشر عضوا آخر، يتم انتخاب ثمانية منهم من خلال مجلس الشورى من أعضاء المجلس من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد العام، وخمسة أعضاء يتم انتخابهم من مجلس الشورى، بحيث يتم مراعاة التمثيل الإقليمي في اختيارهم، ومدة ولايته 4 سنوات هجرية، ويشترط لعضوية مكتب الإرشاد أن يكون من بين أعضاء مجلس الشورى العام[4]. من أبرز مهام مكتب الإرشاد:وضع الخطة العامة وعرضها على مجلس الشورى العامة لاعتمادها، ورسم الخطوط اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام في جميع الأقطار، والإشراف على سير الدعوة وتوجيه سياستها وتنفيذ أحكام اللائحة العامة ومراقبة القائمين على التنفيذ، وتحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الأحداث العالمية أو تلك التي ترتبط بسياسية الجماعة [5].

---

[1] محمد أحمد عبد العاطي ، **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديموقراطي**، مرجع سابق، ص 45

[2] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط1، مرجع سابق، ص 348

[3] حسن تمام، **تحولات الإخوان المسلمون ، تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 22

[4] النظام العام للإخوان المسلمين (عام 1982)، المواد (18 ،19، 20، 22) ويكي مصدر http://ar.wikisource.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%

[5] النظام العام للإخوان المسلمين (عام 1982)، المرجع السابق، المادة (24)

ثالثا- مجلس الشورى: تشير المادة (30) من النظام العام للإخوان المسلمين لعام 1982 إلى أن مجلس الشورى هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين، وقراراته ملزمة، ومدة ولايته 4 سنوات هجرية. يتألف مجلس الشورى العام من ثلاثين عضوا على الأقل يتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى في الأقطار أو من يقوم مقامهم، ويقوم بعدة مهام، فبالإضافة إلى انتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد العام، تناط به مهام أخرى مثل إقرار السياسات العامة وأهداف الجماعة، وإقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة، واعتماد الميزانية ومناقشة التقرير المالي والإدراي السنوي، وإعفاء أو قبول استقالة المرشد العام، والقيام بتعديل اللائحة وفق القواعد المتبعة والأصول لدى الإخوان.

رابعا- مجالس شورى المحافظات: يتشكل بكل محافظة مجلس شورى يحدد مكتب الإرشاد عدد أعضائه ويختار الأعضاء العاملين بالمحافظة طبقا للإجراءات التي يعتمدها مكتب الإرشاد.

خامسا- مكتب إداري المحافظة: وهو هيئة تمثيلية مسئولة عن تنفيذ مهام الدعوة بالمحافظة طبقا للسياسة العامة للجماعة وتوجيهات مكتب المرشد.

3.1.2 التنظيم العالمي وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين في مصر

تشير الدراسات أن فكرة إنشاء التنظيم العالمي ولدت في مصر، حيث أنشأ التنظيم العالمي لغرض بث بذور الوحدة في نفوس وقلوب الشعوب الإسلامية في العالم، وقد اتخذ اسم (قسم الاتصال بالعالم الخارجي) كهيئة متفرعة عن الإخوان المسلمين المصري، حيث كان الهدف الرئيسي من إنشاءه توحيد كلمة الشعوب الإسلامية على قلب رجل واحد ضد المحتل الأجنبي، ونشر قضايا البلاد الإسلامية في المحافل الدولية والمؤسسات الرسمية، وتصحيح المفاهيم المغلوطة لدى الغير نحو الإسلام ونشر الإسلام الوسطي الشامل بين الشعوب، وقد تم تكوين أربع لجان هي (لجنة البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط، لجنة البلاد الإسلامية في الشرق الأقصى، لجنة للمسلمين في أواسط أسيا، ولجنة للمسلمين في أوروبا)، حيث كانت

جيبوتي التي أنشأت عام 1932 أول شعبة للإخوان المسلمين، ثم توالت شعبة سوريا وفلسطين والسودان والكويت[1].

يرى بعض الباحثين أن البداية الحقيقة للتنظيم العالمي الدولي كانت عقب حالة الصدام بين الجماعة ونظام الإخوان المسلمون عام 1954، حين هاجر العديد من قادة الحركة إلى كل من السعودية وألمانيا، فقد سافر سعيد رمضان زوج ابنة حسن البنا إلى ميونخ– ألمانيا، وقام بتأسيس " المركز الإسلامي " في مسجد ميونخ، وهو المركز الذي يعتبر النواة التنظيمية للتنظيم العالمي، حيث تخرج فيه العديد من الطلبة العرب والأجانب وعلى رأسهم الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان)[2]، في حين يرى كمال حبيب أن النشأة الحقيقة للتنظيم العالمي (الدولي) هو عام 1942 في عهد مصطفى مشهور المرشد العام الخامس لحركة الإخوان المسلمين الذي اضطر إلى السفر إلى ألمانيا عقب حملة الاعتقالات التي قام بها نظام أنور السادات في الخامس من أيلول عام 1981[3].

إن امتداد التنظيم أفقيا في جميع أنحاء العالم قد أفرز أعضاء أغنياء في دول الاغتراب وخاصة دول الخليج العربية، كما أن العلاقات التي بناها هؤلاء الأعضاء مع الدول قد ساعدت في ذلك[4]، حيث تشير بعض الدراسات أن بعض دول الخليج وخاصة (السعودية) قد لعبت دورا مهما في تنشيط المركز الإسلامي في ألمانيا من خلال تمويله بسخاء لفتح فروع له في أوروبا وتأسيس رابطة العالم الإسلامي، حيث كانت تهدف السعودية من وراء هذا الدعم، نشر الأفكار الإسلامية وفق الرؤية السعودية، ولم يقف الدعم السعودي عند الدعم المادي؛ بل قامت السعودية

---

[1] تم النقل عن مدونة أبو مروان، التنظيم العالمي للإخوان المسلمين http://ikhwanwayonline.wordpress.com/2011/06/26/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%

[2] رفعت السيد، مقال بعنوان: التنظيم الدولي للإخوان، 2007، الموقع الالكتروني للمصري اليوم: http://www.almasryalyoum.com/staff/%D8%B1%D9%81%D8%B9%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF

[3] كمال حبيب، مقال بعنوان: قصة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين..مد وجزر التنظيم الدولي، جريدة الشرق الأوسط ، 17 نيسان 2000، الموقع الالكتروني http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9896&article=348634#.Ulf4klCmhQM

[4] المرجع السابق.

بتقديم التسهيلات لبعض قيادات التنظيم في التنقل والحركة؛ فقد منحت سعيد رمضان القيادي الإخواني وزوج ابنة حسن البنا والذي كان يوصف بأنه وزير خارجية الإخوان المسلمين جواز سفر سعودي دبلوماسي[1]، ومما يزيد قوة للتنظيم العالمي للإخوان انضمام العديد من رجال الأعمال في أوروبا وأمريكا حيث يعتبرون من أهم الممولين لهذه الجماعة الذين ساهموا في دعم التنظيم ماديا وتنظيميا.

ولكي يحافظ التنظيم على استقلاليته السياسية بقيت مصادر تمويل الإخوان المسلمين غير معلنة حتى وقت قريب إلى أن كشفت " صحيفة الوطن" المصرية وثائق تبين مصادر تمويل الجماعة والتي بقيت طي الكتمان لعشرات السنين، نظرا للظروف الموضوعية الأمنية والتنظيمية التي أملت على الجماعة التعامل مع المال بطريقة سرية، حيث اتضح أن هناك تسع مؤسسات تعمل بغطاء خيري وهي بواقع الأمر مؤسسات تمويلية للإخوان المسلمين، وأن هذه المؤسسات جلها في أوروبا وتحديدا في سويسرا، وأكبر وأهم هذه المؤسسات جمعية " الجماعة الإسلامية في كانتون، إضافة إلى " مركز الثقافة الاجتماعية للمسلمين في لوزان[2]، فالأموال التي يتم جمعها عبر هذه المؤسسات وغيرها، يتم إنفاقها على الأقاليم، حيث يشير ثروت الخرباوي العضو السابق في جماعة الإخوان المسلمين إلى أن لدى التنظيم العالمي الدولي للإخوان المسلمين لجنة حكماء تقوم بتمويل جميع الفروع كل حسب احتياجاته كما يتم تغطية ذلك من الفروع الأغنى لصالح الفروع الأفقر[3].

لقد أسست الحالة الخاصة لجماعة الإخوان المصرية لعرف وهو أن يكون المرشد العام للتنظيم مصري الجنسية، وأصبح متعارفا أن مرشد جماعة الإخوان المصرية هو نفسه أمين التنظيم العالمي للإخوان، وتأكيدا على هذه العلاقة صرح أمين التنظيم الدولي للإخوان المسلمين إبراهيم أحمد مصطفى منير في الموقع الإلكتروني للدستور الأصلي أن التنظيم لن يسقط بسقوط

---

[1] لورينزو، الإخوان المسلمون الجدد في الغرب،دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص ص 70 – 71

[2] قناة العربية ا لفضائية، خبر بعنوان: صحيفة مصرية تكشف بالوثائق مصادر تمويل جماعة الإخوان المسلمين، تم النقل بتاريخ 2013/8/27 الموقع الالكتروني للقناة:
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/04/01/9

[3] تلفزيون صدى البلد المصري، **برنامج استديو البلد: تغطية خاصة** بتاريخ 2013/8/22

إخوان مصر، حيث ذكر أن التنظيم العالمي، قد بذل جهدا كبيرا في الغرب لإقناعهم أن الإطاحة بالرئيس محمد مرسي 30 يونيو 2013، ما هي إلا نتيجة انقلاب عسكري وليس كما تروج لـــه المؤسسة الرسمية ووسائل الإعلام من أنه ثورة شعبية[1].

شكلت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر والتنظيم العالمي وعلاقة مؤسسة الرئاسة المصرية بمكتب الإرشاد جدلا واسعا في الساحة المصرية بسبب مرجعية والية اتخـــاذ تلك القرارات وشكلت مبررا لاتهام الرئيس محمد مرسي من قبل خصومه بادعائهم أن الكثيـــر من قرارات وسياسات الرئيس كانت بوحي مكتب الإرشاد ، فلم يكن مستغربا أن تكـــون أحـــد شعار المحتشدين في ميدان التحرير في 30 يونيو 2013 " يسقط حكم المرشد"؛ لكن هناك مـــن يرفض هذا الاتهامات، على اعتبار أن حسن العلاقة بين مكتب الإرشاد ومؤسسة الرئاسة لها ما يبررها فالرئيس قبل كل شيء مرشح الإخوان المسلمين للرئاسة وتشكل له شبكة أمـــان مـــن خلال أعضاء حزب الحرية والعدالة في مجلس الشعب ،أما فيما يتعلق بعلاقة جماعة الإخـــوان المسلمون بالتنظيم العالمي يرى البعض أن جماعة الإخوان المسلمين فـــي مصـــر هـــي الأب الروحي لجماعة الإخوان المسلمين في العالم؛ في حين يرى آخرون أن التنظيم العـــالمي هـــو الممثل الأعلى والمشرف على جماعة الإخوان المسلمين في كل بقاع الأرض[2].

خلاصة الأمر، إن علاقة جماعة الإخوان المسلمين المصرية بالتنظيم العالمي هي علاقة عضوية، تعود جذورها للدعوة التي حرص حسن البنا في رسائله التأكيد على أن هذه الدعوة لا تختص بقطر بعينه، وإنما تهدف إلى تعميم الفكرة على كافة الأقطار التي يدين أفرادها بـــدين الإسلام، فيما سمي بعالمية الدعوة، وان دور التنظيم ينحصر في التنسيق بين الأقـــاليم ؛ وهـــي علاقة روحية وحسب، في حين يرى آخرون أن قرارات جماعات الإخوان المسلمين في مصر لها مرجعية أممية أكثر من المرجعية الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية والمحورية؛

[1] رشا عمار، مقابلة مع أمين التنظيم الدولي للإخوان إبراهيم منصور، موقع الدستور الأصلي 2013/8/26على الرابط:
http://dostorasly.com/news/view.aspx?cdate=26082013&id=f64ca223-e18e-4831-81b2-564da1a62112

[2] حسن البنا، رسالة إلى أي شيء تدعو الناس؛ لابـــد أن نتبـــع، الموقـــع الالكترونـــي ويكيبيـــديا الإخـــوان المســـلمين:
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A5

لكن هناك من يرى أن دخول التنظيم الدولي على خط الأزمة بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013 وتصدر الوضع في مصر جدول أعمال اجتماع التنظيم في تركيا و الباكستان كشف عن عمق هذه العلاقة، وأن التنظيم العالمي هو المرجع الأول لجماعة الإخوان المسلمين في العالم، تلك العلاقة أدخلت العضو " الإخواني المصري" في متاهة، خاصة بعد تسلم الرئيس محمد مرسي مقاليد الحكم في مصر، فالولاء كان الامتحان الأصعب له، فهل يكون الولاء للدولة القومية أولا، أم للتنظيم العالمي أم للحزب الذي ينتمي إليه، إن غلبة الولاء للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين ولمكتب الإرشاد قد أدخل الرئيس المصري السابق محمد مرسي في متاهة قانونية[1]، حيث يوجه الإدعاء المصري تهمة الخيانة للرئيس المعزول بسبب علاقته مع أجنحة الجماعة في الأقاليم العربية، لا سيما تلك العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر وبين حركة حماس الفلسطينية.

تعتبر مصر مسقط رأس جماعة الإخوان المسلمين، وهذه الخصوصية شكلت جدلا في علاقة الجماعة بالتنظيم العالمي وأصبحت علاقة الجماعة بالتنظيم تعود نظرة وخلفية المرشد ومكتب الإرشاد ، فقد سجلت علاقة الإخوان المسلمين في مصر بالتنظيم العالمي علامتين فارقتين، فمنذ أن تولى محمد مأمون الهضيبي مرشدا عاما سادسا للجماعة في 28 نوفمبر 2002 اتضحت نية الجماعة التي تهدف إلى تهميش أي دور للقيادات الإخوانية من خارج مصر، وتقليص مساحات الحركة التي كانت متسعة لها بحكم إقامة عدد منهم في أوروبا، وتمتعهم بحرية الحركة والإعلام ووصل الأمر ذروته بإلغاء منصب المتحدث الإخواني في الغرب، والذي كان يشغله كمال الهلباوي الذي قدم استقالته احتجاجا على تهميش الهضيبي قيادات الخارج[2].

على عكس أسلوب إدارة الهضيبي للعلاقة مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، فقد كانت إدارة محمد مهدي عاكف، الذي تولى منصب المرشد العام لجماعة الإخوان في مصر في

---

[1] محمود سلطان، مقال بعنوان: دور "التنظيم الدولي" للإخوان في الأزمة المصرية، 19يوليو2013، موقع محيط شبكة الإعلام العربية، الرابط:
https://moheet.com/news/DetailsWriter/688409/1/%D8%AF%D9%88%D8%B1-

[2] حسام تمام، **تحولات الإخوان المسلمون:تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، ط1، مرجع سابق، ص ص22-23

14 يناير 2004 تبعث برسالة تؤكد الاتجاه نحو تعزيز العلاقة مع التنظيم، حيث اعتبر عـــاكف أن قرار مكتب الإرشاد في مصر باختياره مرشدا لم يكن إلا ترشيحا، وأنه لا بد وأن يعـــرض على مجلس الشورى ومكتب إرشاد التنظيم العالمي ليقره – وهو ما حدث بالإجماع – ومن لـــم يتم ترشيحه يصبح مراقبا عاما في بلده ويتم ترشيح غيره، وفي تعزيز لدور التنظيم العالمي في إشرافه على جماعة الإخوان المسلمين في مصر اعتبر عاكف أن مصرية المرشد ليست ســـوى عرفا يتعلق بتقدير ثقل مصر فقط[1].

كان النموذج الذي اتبعه الهضيبي في تعامله مع التنظيم العالمي يـــدلل علـــى النزعـــة القطرية لديه، وذلك من خلال تقليصه لصلاحيات التنظيم وهيمنته على الجماعة فـــي مصـــر، خاصة مشهد اختياره مرشدا عاما فيما عرف " ببيعة المقابر " عام 1996، والتي جرت بـــدون الرجوع للتنظيم، محددا نمطا جديدا لطبيعة علاقة جماعة الإخوان المسلمين المصرية بالتنظيم، وهي أن الجماعة متبوعة والتنظيم تابع[2].

لقد ذهب الباحثون لتفسير أسلوب الهضيبي على أنه مقاربة وموائمة لمشروعه السياسي الواقعي والذي هدف إلى تأسيس حزب سياسي يتم من خلاله تأطير الجماعة المصرية، التي لن يبقى لها من وضعها القديم سوى الرمزية التاريخية، وهي تؤكد على النزعـــة القطريـــة لـــدى الهضيبي والتي هي بالضرورة ستعكس نفسها على أسلوب تعامل الجماعة مع التنظيم مستقبلا، بمعنى أن مركزية قرار الجماعة، هو القول الفصل وليس التنظيم الدولي للإخوان المسلمين؛ لكن الصورة لم تكن متشابهه عند محمد مهدي عاكف، حيث أن شخصيته ودوره وتاريخه وعلاقته قد حددت رؤيته اتجاه التنظيم العالمي، فقد نشأ عاكف في النظام الخاص الذي يعتبر أكثر أجنحـــة الجماعة تمردا على فكرة القطرية، والتي يتجسد فيها أفكار الخلافة الإسلامية العالمية، ناهيـــك على أن عاكف كان من أبرز مؤسسي المركز الإسلامي في ميونخ – ألمانيا والذي تحول إلـــى مقر الاتصالات الخاص بالتنظيم العالمي[3].

---

[1] حسام تمام، **تحولات الإخوان المسلمون: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، ط1، مرجع سابق، ص 27

[2] المرجع السابق، ص 23

[3] المرجع السابق، ص ص 25-28

4.1.2 الأصول الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين

يرى الإخوان المسلمون أن فكرهم مستمد من الفكر الإسلامي، والذي يهدف إلى محاولة إصلاح المجتمع في كل المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية عن طريق ضبط هذه المجالات بالمعيار الشرعي الذي يحدده البناء الفكري الإسلامي، وذلك على مستوى الفرد والمجموع، والانطلاق نحو تعميم هذا الإصلاح على كل مكونات الأمة العربية لتعاد إليها السيادة والاستقلالية ثم باقي بقاع الأرض.

تأسست جماعة الإخوان المسلمين على الأصول الفكرية التالية[1]:

1. شمولية الإسلام: حيث يرى أن الإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف".

2. الإصلاح الشامل: شمل فكر الإخوان المسلمون كل نواحي الإصلاح في الأمة؛ حيث يرى حسن البنا أنها دعوة سلفية، وطريق سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية، وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية.

3. تتميز بمجموعة من الخصائص، مثل البعد عن مواطن الخلاف، البعد عن هيمنة الأعيان والكبراء، البعد عن الأحزاب والهيئات، العناية بالتكوين والتدرج بالخطوات، إيثار الناحية العملية الإنتاجية على الدعاية والإعلانات، شدة الإقبال من الشباب، وسرعة الانتشار في القرى والمدن.

4. الفرد هو الأساس: يتناول فكر الإخوان وفق مواثيقها في تكوين الفرد المسلم مبتدأ بالتربية من خلال الأسرة المسلمة ثم المجتمع المسلم ثم الحكومة الإسلامية، ثم الدولة فأستاذية العالم وفق الأسس الحضارية للإسلام.

---

[1] صبري خيري، جماعة الإخوان المسلمين:قراءة منهجية لأصولها الفكرية، الموقع الالكتروني http://drsabrikhalil.wordpress.com/2012/06/09/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%87-

5. أركان البيعة: وهي الفهم والإخلاص والعمل والجهاد والتضحية والطاعة والثبات والتجرد والأخوة والثقة.

6. عدم تكفير المسلمين: حيث يرى البنا انه لا يجوز تكفير المسلم إذا أقر بالشهادتين عمل بمقتضاهما وأدى الفرائض "، حيث يكفر الشخص إذا أقر بالكفر أو أنكر معلوما من الدين أو كذب صراحة بالقرآن، مع هذا هناك من يرى أن سيد قطب كان متشددا في تكفيره للحكام والمجتمعات من خلال عديد النصوص التي كتبها فيما عرف " بجاهلية المجتمع "، حيث ينظر إلى رأيه على أنه خروج عن الأصل الفكري للإخوان الذي يقوم على أساس عدم جواز تكفير المسلمين إلا بعد استيفاء شروط التكفير وانتفاء موانعه[1].

5.1.2 الوسائل التي تتبعها جماعة الإخوان المسلمين في تحقيق أهدافها

تشير المادة الثالثة من النظام العام للإخوان المسلمين " أن الجماعة تعتمد عددا من الوسائل في تحقيق أهدافها "، منها:الدعوة بكافة الوسائل الإعلامية والوفود والبعثات في الداخل والخارج، وتربية أعضاء الجماعة وإنشاء جيل جديد يفهم الإسلام روحيا وعقليا وبدنيا، ووضع المناهج الصالحة في التربية والتعليم والتشريع والقضاء والجند والصحة والحكم، وإيصالها إلى الهيئات التشريعية والتنفيذية، وإنشاء مؤسسات تربوية واجتماعية واقتصادية وعلمية وتأسيس المساجد والمدارس ولجان الزكاة...وإعداد الأمة جهاديا تمهيدا لإقامة الدولة الإسلامية الراشدة.

ترتبط هذه الوسائل التي انتهجتها جماعة الإخوان المسلمين من أجل تحقيق أهدافها بشعارها الدائم والمستمد من الآية الكريمة " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة "، كما ترتبط بفلسفة الإخوان المسلمين الساعية للتغير باعتماد الأسلوب المتدرج، حيث يتضح ذلك في رسائل حسن البنا المؤسس والمرشد الأول لجماعة الإخوان المسلمين، حيث يقول في مطلع رسالته إلى الشباب " أن منهاج الإخوان محدود المراحل.."[2]، وأن وسائل التغيير لديها ترتبط بالحالة

---

[1] صبري خيري، **جماعة الإخوان المسلمين:قراءة منهجية لأصولها الفكرية، الفقرة دعاة لا قضاه**، لحسن الهضيبي، مرجع سابق.

[2] إخوان أون لاين: شرح رسالة هل نحن قوم عمليون؟ الرابط: http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=18584&SecID=371

التاريخية التي توجد عليها الجماعة، فعندما تكون الحالة تربوية دعوية تكون الوسائل دعوية تثقيفية تنطلق من المساجد والمقاهي والطرقات والمراكز الشبابية وفرق الجوالة..، وعندما يتاح لها المجال السياسي، تراها بارعة في استخدام أدوات السياسة وإقامة التحالفات حتى مع من يخالفها الفكر والأسلوب، بل يصل بها إلى حد التحالف مع خصوم الأمس، وعندما تجد نفسها مطاردة ومحظورة تتقن العمل السري.

لا شك أن مرحلة التغيير السياسي لدى جماعة الإخوان المسلمين قد ولدت نظريا مع انبثاق الأفكار الأولى لمؤسس الجماعة الإمام حسن البنا، والذي أكد على منهجية التغيير في أكثر من رسالة ولقاء، وهاجسه في ذلك الوصول للخلافة الإسلامية من خلال النظرة الشاملة لكافة مفاصل الحياة الداخلية والخارجية للدولة المصرية؛ ففي رسالته " الإخوان المسلمون تحت راية القرآن "، طرح رؤيته التفصيلية لمجالات التغيير التي تشمل مختلف المجالات في المجتمع، من قضاء وجندية واقتصادية وسياسية وثقافية وتربوية..[1]، كما يؤمن البنا بأن صناعة التغيير بحاجة إلى ثلاثة عوامل لابد من توفرها لأحداث التغيير فيما سمي ب " ثالوث التغيير في فكر البنا " المكون من: الفرد باعتباره الخلية الأولى، والجماهير القادرة على التأثير في القرار والقيادة التي تشرعن التغيير وصفوة هذه القيادة هم الشباب[2].

لقد شكل فكر سيد قطب في صناعة التغيير انعطافة ثورية في مسيرة الجماعة، حيث يقسم سيد قطب المجتمع إلى فسطاطين مختلفين منطلقا من الأسس التالية:

---

[1] حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام ، رسالة الإخوان المسلمون تحت راية القرآن، ص ص 191-192 الرابط: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%80%D9%88%

[2] حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد ، رسالة التعاليم، الرابط: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84_%D8%A7

وانظقطب،ا: حنان عبد المجيد، **التغيير السياسي في الفكر الإسلامي الحديث**، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001، ص 257

أولا: الحاكمية لله، والتي " أفراد الله تعالى بالحكم والتشريع والقوامة والسلطان، وأن حاكمية البشر تندرج في إطار الجاهلية "[1]، وهذه النظرة تدلل على مدى تأثر سيد قطب بأفكار أبي الأعلى المودودي، والذي يقول: " أنه لا يحل لأحد غير الله أن ينفذ حكمه في عباد الله، "[2].

ثانيا: وجوب أقامة دولة الإسلام لإزاحة دولة الباطل والجاهلية، حيث تنقسم الأنظمة إلى نظامين،" نظام أسلامي" و"نظام جاهلي "؛ فالنظام الجاهلي في نظر قطب هو النظام الذي لا يحكم ولا يطبق ولا يحتكم إلى شرع الله[3]، وعليه فان الأنظمة الوضعية في نظر قطب هي أنظمة جاهلية يجب تغييرها من أجل قيام دولة الإسلام.

ثالثا: أن التغيير يبدأ بالجماعة ومن ثم الفرد، فالدولة الإسلامية هي الكفيلة بأعداد الفرد المسلم[4].

رابعا: لأنظمة الحكم المركزية على غيرها من الأنظمة الديموقراطية؛ فالشورى عند قطب تخضع لوسائل العصر وإمكانياته، حيث برر منح سلطات كبيرة للحاكم لتشمل الحق في التشريع في إطار الشريعة الإسلامية[5].

خامسا: يقوم المنهج ألتغييري على الثورة العارمة لأحداث التغيير، كما يبيح استخدام القوة المادية والعنف المفرط من أجل إحداث التغيير.

6.1.2 أساليب التغيير عند جماعة الإخوان المسلمين

إن أساليب التغيير عند جماعة الإخوان المسلمين متعددة تخضع لمعايير وضع الجماعة وحالتها، حيث يمكن حصر هذه الأساليب بما يلي:

---

[1] سيد قطب ، **في ظلال القرآن**، ط27، ج3، عمان :دار الشروق،1992،ص 492

[2] أبوا لأعلي المودودي، **تدوين الدستور الإسلامي**، مؤسسة الرسالة ، 1980، ص 18

[3] سيد قطب، **في ظلال القرآن**، مرجع سابق، ص 888

[4] المرجع السابق، ج5، ص 949

[5] محمد دياب، **سيد قطب والخطاب الأيديولوجي**، ط1، القاهرة : رؤيا للنشر والتوزيع،2010

1- الأسلوب الدعوي الفكري: يعتبر البنا المنظر الأول لهذا الأسلوب، وقد أفردت الكثير من الرسائل والخطب والجولات في سبيل نشر الدعوة [1]، وما زالت رسائله حتى الآن مصدر الهام للأجيال القادمة، وقد نجح هذا الأسلوب في استقطاب المناصرين والمؤيدين، كما كان له كبير الأثر في المعارك السياسية التي خاضتها الجماعة ضد خصومها السياسية.

2- أسلوب النضال الدستوري (المشاركة السياسية الديموقراطية): لم تترك جماعة الإخوان المسلمين أية فرصة أتيحت لها بالمشاركة السياسية إلا واستثمرتها، سواء كان ذلك من خلال أشخاص مستقلين أو من خلال قوائم انتخابية مشتركة مع أحزاب أخرى، ففي أعوام 1942 و 1944 ترشح حسن البنا عن دائرة الاسماعلية، كما شاركت الجماعة في انتخابات في فترة حكم السادات (1970 – 1980) التي تعد مرحلة الإنطلاق الحقيقي للجماعة نحو ممارسة الديموقراطية في مصر 1976 ومثلها نائب واحد هو الشيخ صلاح أبو إسماعيل، وفي انتخابات 1979 نجح صلاح أبو إسماعيل والحاج حسن الجمل، وسجلت الجماعة من خلال أبو إسماعيل والجمل إنجازا دستوريا وسياسيا تمثل في إقرار الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع في مصر[2]. حيث يرى البنا أن الإخوان المسلمين يعتقدون أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم في العالم كله إلى النظام الإسلامي[3]، والمتابع لمنحنى مشاركة الإخوان السياسية يجده في حالة صعود دائم فمنذ عام 1984، بدأ التحول لدى جماعة الإخوان المسلمين في الممارسة السياسية الجماعية، من خلال تحالفها مع حزب الوفد بقائمة واحدة[4].

وفي عام 1995 قرر الإخوان المسلمون خوض انتخابات من خلال ترشيح 170 عضوا كأفراد مستقلين، حيث فاز عضو واحد منهم فقط، ومنذ عام 2000، بدأت تظهر الجماعة على

---

[1] حسن البنا، رسالة المؤتمر السادس، موقع الشبكة الدعوية: http://www.daawa-info.net/books1.php?id=5121&bn=195&page=10

[2] (د.ذ.م)،الأداء البرلماني لنواب الإخوان في الميزان،20تشرين أول 2005، موقع سويس info الالكتروني: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=4777302

[3] زيد محمد، بحث بعنوان: مفهوم التغيير عند الإخوان المسلمين، موقع مطرية أون لاين، الرابط http://site.matariaonline.com/dindetail.asp?id=165

[4] هشام العوضي، **صراع على الشرعية ، الإخوان المسلمين ومبارك (1982- 2007)**،ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 128

الساحة المصرية كقوة سياسية، حيث حصلت على 17 مقعدا وتوالى حصد المقاعد، حيث حصلت في عام 2005 على 88 مقعد وهو ما يعادل20% من مقاعد مجلس الشعب، وأصبحت بهذه النتيجة أكبر قوة معارضة[1]، ثم كان ذروة وأكبر ثمرة لمشاركتهم السياسية في عام 2012 في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، حين حققت الجماعة فوزا كاسحا ب 127 مقعدا من أصل 235 مقعد وهذه النتيجة تعادل 47.18% من مقاعد مجلس الشعب[2]، إضافة إلى فوز محمد مرسي المرشح الإخواني بالرئاسة بنسبة 51.73% على منافسه أحمد شفيق الذي فاز بنسبة 48.27%، ليصبح أول رئيس مدني منتخب لمصر.

3- الأسلوب العنفي: قبل الحديث عن هذا الأسلوب الذي تحاول جماعة الإخوان المسلمون نفي اعتماده ضد خصومهم[3]، لا بد من توضيح مفهوم العنف والإرهاب والعنف السياسي، حيث جاء في الموسوعة العلمية إن العنف : هو كل فعل يمارس من طرف جماعة أو فرد أو ضد أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولا أو فعلا ، وهو فعل عنيف يجسد القوة المادية أو المعنوية[4]، ولا بد هنا من استحضار العنف السياسي والتفريق بينه وبين الإرهاب السياسي؛ فالإرهاب السياسي كفعل وعمل هو إدخال الهلع وإرعاب الأفراد والجماعات، والاستحواذ على ممتلكاتهم المادية والرمزية، من خلال ما تخلفه هذه الأفعال من نتائج شنيعة ومرعبة، تؤثر على نفسية الأفراد والجماعات، أما الإرهاب فهو عمل مجرم مخالف لقيم وأعراف المجتمعات ويجسد ممارسات عنيفة.

إن اللجوء للعنف يعبر عن وجود أزمة في المجتمع وقد يكون مصدره الحكومة نفسها عندما تمارس الاستبداد السياسي وحظر بعض الأحزاب السياسية بهدف إقصاءها عن الساحة السياسية، حينها يصبح العنف السياسي ليس فقط وسيلة تغيير، بل آلية لاسترداد حق مسلوب،

---

[1] هشام العوضي، **صراع على الشرعية ، الإخوان المسلمين ومبارك (1982- 2007)**، مرجع سابق، ص 269

[2] فوز الإخوان المسلمين ب 47% من مقاعد مجلس الشعب لمصري2012، 21 يناير 2012، المجلة الاقتصادية، العدد 6676، الموقع الالكتروني للمجلة:http://www.aleqt.com/2012/01/21/article_618274.html

[3] عامر الشماخ، **الإخوان المسلمون والعنف،قراءة في فكر وواقع جماعة الإخوان المسلمين**، ط1، القاهرة : اسعد للنشر والتوزيع، 2007، ص 4

[4] الموسوعة العلمية (Universals)

وفي هذا الإطار تشير الوقائع والأحداث التاريخية أن جماعة الإخوان المسلمين استخدموا العمل العنيف في المراحل الأولى للتأسيس والإنتشار والمرحلة القطبية الناصرية، من خـــلال تشـــكيل النظام الخاص والذي تعود بدايات نشأته إلى عام 1939، حيث يرى محمود عبد الحليم المكلف بتشكيل النظام الخاص أن العام 1940 هي البداية الحقيقية لهذا التشكيل، حيث نسبت لهذا الجهاز العديد من العمليات العنيفة منها محاولة تفجير محكمة الإستئناف فيما سميت بقضية الجيب، من أجل التخلص من أوراق ومستندات وذلك بتاريخ 1948/11/15 مما أدى إلى حل الجماعة على أثر هذه العملية، وكذلك اغتيال أحمد ماهر في آذار 1945 بعد أن ألف الـــوزارة عـــام 1944، واغتيال رئيس الوزراء محمود النقراشي واغتيال المستشار القاضي أحمـــد الخزنـــدار بتـــاريخ 1948/3/22[1]، يضاف إليها حادثة المنشية عام 1954، والتي أعدم على أثرها سيد قطب. هذه الأحداث مضافا إليها تشكيل العديد من المجموعات المسلحة التي انبثقت عن هذه الجماعة والتي تمارس العنف ضد الخصوم من أمثال تنظيم الجهاد والفنية العسكرية بزعامة صالح أبو سرية، يتضح أن جماعة الإخوان المسلمين تنتهج الأسلوب العنفي بدون تردد إذا شعرت أن الجماعة في خطر يتهدد وجوده، فالبنا يؤكد أن الإخوان المسلمين سيستخدمون العنف والقوة العملية حيث لا يجدي غيره، حيث يقول في رسالة الجهاد:" إن الأمة التي تحسن صناعة الموت، وتعرف كيف تموت ألموته الشريفة، يهب الله لها الحياة العزيزة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة " [2]، ورغم أن المقصود في هذه الرسالة هما الإستعمار البريطاني والإحتلال الإسرائيلي إلا أن السياق يؤكد على فلسفة الإخوان المسلمين التي تقوم على اعتماد الأسلوب العنفي متى دعت الحاجة[3].

وفي أعقاب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013، حدثت مجموعة من إعمال العنف كإحراق عدد من المؤسسات الرسمية ومحاولة اغتيال وزير الداخلية محمد إبراهيم بتاريخ 2013/9/6، إضافة إلى العديد من العمليات التي استهدفت الشرطة والجيش المصـــري

---

[1] خالد عزب وصفاء خليفة، الطريق إلى اغتيال المرشد العام حسن البنا " الحلقة الأولى "2010/9/24، الـــرابط لموقـــع مصرس:http://www.masress.com/dostor/29512

[2] إسماعيل حامد، مقال بعنوان: البنا..وفن صناعة الحياة والموت،الإخوان المسلمون أون لايـــن، 2012/2/21، الموقـــع الالكتروني: http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=138453&SecID=111

[3] سيد قطب، **معالم على الطريق**، ط1، فلسطين: (د.ذ.م.ن)، 2004، ص63

والتي تبنتها جماعة سلفية [1]، شكلت مبررا لخصوم الجماعة لاتهامهم باستخدام العنف بالتعاون مع المجموعات الجهادية، حيث يرى المحللون أن هناك علاقة بين هذه العمليات والتصعيد الحاصل- تحديدا- في سيناء وبين عزل مرسي عن الرئاسة ويدللون على ذلك بالتصريح الشهير الذي أطلقه محمد البلتاجي القيادي البارز في جماعة الإخوان المسلمين حيث قال: " أنه في اللحظة التي يتراجع فيها الجيش عن الانقلاب تتوقف العمليات في سيناء "[2]، وقد وجهت له النيابة المصرية بعد اعتقاله تهمة التحريض على القتل، لكن هناك من يرى أن العديد من العمليات مخطط لها من قبل النظام السابق من أجل تبرير حملة الاعتقالات ضد أنصار جماعة الإخوان المسلمين وأن الربط بين جماعة الإخوان المسلمين والجماعات العنيفة كجماعة أنصار بيت المقدس يأتي في سياق حظر الجماعة وتبرير الإنقلاب على نظام الإخوان المسلمين، خاصة أن جماعة أنصار بيت المقدس قد نفذت عددا من العمليات أثناء حكم الرئيس المعزول محمد مرسي خاصة حادثة اختطاف الجنود السبعة في سيناء[3].

2.2 السلفية: النشأة والهوية

أخذ مصطلح السلفية سلسلة متطورة من التسميات أملتها عليها المرحلة التاريخية لحال الأمة الإسلامية، حيث كان أول ظهور لمصطلح " أهل الحديث " ليدل على السلفية في عهد التابعين لتميزهم عن الفرق الكلامية التي بدأت بالظهور فـ "أهل الحديث" هم أهل النقل والرواية الذين حرصوا على الإلتزام بالإسلام كما أخذوه، ظل مصطلح " أهل السنة والجماعة " يطلق على إتباع منهج أحمد بن حنبل إلى أن ظهر " أبو الحسن الأشعري" الذي استخدم المنهج الكلامي في الدفاع عن عقائد أهل السنة في مواجهة المعتزلة، حيث كان الأشاعرة يعتبرون أنفسهم امتدادا لأهل السنة فأطلقوا على أنفسهم لقب " الخلف "، أصبح يطلق لاحقا وحتى يومنا

---

[1] حوار أجراه حسام عبد البصير مع النائب عن بورسعيد البدري فرغلي (الوفد)، محاولة اغتيال وزير الداخلية مسؤولية الإخوان بتاريخ 2012/9/10، البوابة الالكترونية للوفد http://www.alwafd.org/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%

[2] محمد القماش، تقرير اخباري بعنوان: " البلتاجي للنيابة: حديثي عما يحدث في سيناء، قصدت به: " المظاهرات " وليس العنف، المصري، 30اغسطس 2013، الرابط: http://www.almasryalyoum.com/node/2074026

[3] تقرير بعنوان " قناة الجزيرة تدافع عن الإخوان المسلمين..." نشر على موقع وكالة الأنباء الإسلامية " حق " http://www.dawaalhaq.com/?p=12222

هذا على المنهج الذي يقوم على الإتباع (أي السير على منهاج الرسالة النبويـــة) وذم الإبتـــداع الذي يقوم على إدخال أمور في الدين ليس عليها دليل شرعي في الكتـــاب والســـنة: بـــالمنهج السلفي؛ الذي هو منهج "أهل السنة والجماعة". ولذلك يقول أصحابها إن "السلفية" ليســـت مـــن تأسيس بشر، وإنما هي الإسلام نقياً، لأنها تتلخص في التمسك بما كان عليه النبي ــ صـــلى الله عليه وسلم وأصحابه.[1]

يرى عمار علي حسن، أن السلفية في مصر كما هي في غيرها من البلدان الإســـلامية، ليست طريقاً واحداً سواء من حيث دوائر الاعتقاد أو المناهل الفقهية التـــي تغـــرف منهـــا، أو توجهاتها حيال القضايا الحياتية المطروحة، وموقفها من الجماعات والتنظيمات والفرق الإسلامية الأخرى[2]، ولكن ما تجمع عليه هذه التيارات يتمحور حول تلقي الدين على القرآن الكريم والسنة الصحيحة واتفاق رجال الدين المجتهدين في عصر من العصور على حكم شرعي منطلقين على اختلاف تياراتهم من أسس فكرية كالتسليم والاستسلام لنصوص الكتاب والسنة وأولوية الـــنص على الفعل ورفض التأويل وطاعة الحاكم درءا للفتنة ورفـــض منتجـــات الحضـــارة الغربيـــة كالديمقراطية وأدواتها، وعدم قبول أي حاكمية لغير الله [3].

1.2.2 خارطة التيارات السلفية في مصر

عرفت مصر ظهور التوجهات والاتجاهات السلفية بالمعني العام مع بـــواكير ظـــاهرة الصحوة الإسلامية في مفتتح القرن العشرين، غير أن خارطة الاتجاهات السلفية شـــهدت مـــع توالي السنين حالة من التنوع في الأفكار والرؤى، وبرغم التصاعد الســـلفي فـــي المجتمعـــات العربية والإسلامية بشكل عام ومن بينها مصر فقد ظلت هذه الخارطة السلفية تتسم بتعقد وتداخل

---

[1] علي عبد العال، دراسة بعنوان: السلفيون في مصر المنطلقات الفكرية والعقدية للحركة السلفية فـــي مصـــر ، 2012، الموقع الالكتروني: http://ali.islamion.com/?p=1236417

[2] عمـــار حســـن، صـــراع البقـــاء بـــين الســـلفيين والإخـــوان، البوابـــة الالكترونيـــة للوفـــد: http://www.alwafd.org/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%84 تم النقل بتاريخ 2013/11/11

[3] محمد نبيل الشيمي، دراسة بعنوان: السلفيون..الجذور والأفكار، الحوار المتمدن، العـــدد 3723، 2012/5/10،الموقـــع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307036

الخيوط إلى الحد الذي بات معه من الصعوبة بمكان الإحاطة الدقيقة بمكونات الخارطة السلفية في الساحة المصرية والوقوف علي أفكارها ورموزها واتجاهاتها وقواها من روابط الوصل ومحددات الإفتراق والتمايز[1].

تأخذ السلفية الصفة الفكرية الدعوية، وقد ترك المجال للإتباع هامشا في إتباع إحدى المدارس السلفية الحديثة (السلفية التاريخية – السلفية المدرسية– السلفية النهضوية – السلفية الوطنية – السلفية الحركية – السلفية الجهادية – السلفية التحريرية – السلفية العلمية – السلفية المحدثة – السلفية المدخلية – السلفية السرورية)، حيث تركز التيارات السلفية المدرسية والعلمية والتاريخية على الجوانب العقائدية والفقهية والعلمية، في حين التيار السلفي الجهادي تبنى الدعوة للجهاد ومواجهة الحكام الجائرين.[2]

وفي محاولة لرسم خارطة للتيارات السلفية في مصر صنف الباحث عبد المنعم منيب في دراسته " خريطة الحركات الإسلامية في مصر، التيارات السلفية " إلى:

أولا - السلفية العلمية: أنشأت مجموعة من قادة الحركة الطلابية الإسلامية في عدد من جامعات مصر في منتصف سبعينيات القرن العشرين تيار السلفية العلمية في جامعة الإسكندرية كان من أبرز قادتها محمد إسماعيل المقدم و سعيد عبد العظيم و أبو إدريس و أحمد فريد،وقد رفضوا الإنضمام للإخوان المسلمين، وسموا أنفسهم المدرسة السلفية ورفضوا لفظ الأمير لإعتبارهم أنه يقتصر على إمارة الدولة ، واحتدم التنافس بين" المدرسة السلفية" و الإخوان المسلمين على ضم الشباب والسيطرة على المساجد .

وظلت السلفية العلمية تطلق على نفسها اسم" المدرسة السلفية " لعدة سنوات لكنها سعيا لتطوير حركتها و إعطائها مزيدا من الحركية زاد اهتمامهم بالعمل الجماهيري و أطلقوا على منظمتهم اسم" الدعوة السلفية "وبذلك أصبح اسم" المدرسة السلفية" مجرد تاريخ و"الدعوة

---

[1] محمد نبيل الشيمي، المحور: **ال**علمانية، الدين السياسي ونقد الفكر الديني، الحوار المتمدن–العدد: 3723، 2012/5/10، الموقع الالكتروني :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307035 تم النقل بتاريخ 2013/7/27

[2] قاسم قصير، **الأسس الفكرية والنظرية للسلفية: حاكمية الله والعودة للماضي وتكفير الآخر**، مرجع سابق

السلفية" منتشرة في كل أنحاء مصر و لها أتباع كثيرون يقدرون بمئات الألوف و يطلق عليهم اختصارا اسم" السلفيين"؛ لكنهم ليسوا تنظيما هرميا متماسكا مثل الإخوان المسلمين بل يغلب عليهم التفرق لمجموعات يتبع كل منها شيخ من المشايخ لكن مشايخها متعاونون بدرجة كبيرة جدا، ومن مشايخها المشهورين محمد حسان وأبو ذر القلموني صاحب كتاب" ففروا إلى الله "و محمد حسين يعقوب و محمد حسين العفاني و ياسر برهامي و أبو إسحاق الحويني و مصطفى العدوي.

ترى الدعوة السلفية مثلها مثل بقية تيارات الحركة الإسلامية الحديثة وجوب رجوع المسلمين إلى الإلتزام بتعاليم الإسلام وفقا لمنهج السلف الصالح لكنهم أكثر حرفية والتزاما بذلك واقل اجتهادا وتجديدا فيه، ويفرق بينهم وبين الإخوان المسلمين رفضهم للتصوف وآراء الأشاعرة و المعتزلة والشيعة التي ترك الإمام حسن البنا الباب مواربا لها بهدف لم شمل المسلمين.

ثانيا - السلفية الحركية: في نفس الوقت الذي نشأت فيه السلفية العلمية منتصف السبعينات، نشأ في حي شبرا بالقاهرة رافد أخر من روافد السلفية بقيادة عدد من الدعاة الشباب، وكان من أبرزهم في ذلك الوقت الدكتور سيد العربي و الدكتور محمد عبد المقصود و الشيخ نشأت إبراهيم .تختلف السلفية الحركية عن السلفية العلمية بالإعلان عن كفر الحاكم الذي لا يحكم بالشريعة الإسلامية باسمه أيا كان اسمه، و قد انتشر هذا التيار مع الوقت و صار له أنصار و أتباع يقدرون بعشرات الآلاف، لا سيما بعدما برزت شعبية بعض الدعاة الإسلاميين من هذا التيار مثل الداعية فوزي السعيد، وقد أطلق بعض أتباع هذا التيار على أنفسهم اسم السلفية الحركية،و لكن المشايخ الكبار من هذا التيار لا يطلقون على أنفسهم أي اسم، ومن الملاحظ أن التشدد الأمني في مصر مع هذا التيار يأتي بسبب مجاهرة هذا التيار بمعارضة الحاكم الذي لا يحكم بالشريعة وتصريحهم بكفره، رغم موقفهم الواضح برفض العمل المسلح أو إنشاء منظمات إسلامية سرية.

ثالثا - السلفية الجهادية: بالرغم من هذا النوع من التيارات لا يقع في نطاق دراستنا، إلا إن تداخل العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين مع القوى الإسلامية المشاركة في العملية السياسية وتلك التي تستخدم العنف قد أعطى انطباعا أن السلفية هي واحدة، تم تأسيسها في أوائل التسعينات بواسطة عدد من الجهاديين العرب البارزين أمثال أبو محمد المقدسي وأبو

قتادة الفلسطيني ركزوا على الجهاد فقط ، و انتشر هذا الاسم في دول الخليج و الشام يتبين من خلال السياق أن اسم السلفية الجهادية لا علاقة له بالسلفية العلمية أو الحركية الموجودتين في مصر و في أغلب الدول العربية[1].

يرى الباحث عبد المنعم منيب عام (2009)، إن هناك عوامل كثيرة قد أنتجت حالة من " السيولة " في الظاهرة السلفية، وعليه فان المقاربات التصنيفية لهذه ا لتيارات قد اعتمدت على الخطاب الدعوي وكذلك على الموقف من قضايا الجهاد المسلح والموقف الشرعي من حكام المسلمين.

حصر طارق عثمان التصنيف لهذه القوى بالإعتماد على مدى فاعلية الممارسة السياسية لهذه القوى كالآتي[2]:

أولا: قوى سلفية منظمة وتشمل (الجماعة الإسلامية، الجمعية الشرعية، الدعوة السلفية).

ثانيا: قوى سلفية سياسية غير منظمة، حيث تتمثل "بالرمز السلفي" والذي يملك قاعدة كبيرة من التابعين له، ولكن ليس هناك أية روابط تنظيمية بين هذا الرمز، وهؤلاء التابعين له،ويتراوح خطاب تلك الرموز بين الخطاب العلمي والخطاب الدعوي إلى الخطاب الجهادي ويندرج تحت هذا التصنيف:

1- قوى غير فاعلة سياسيا: وتشمل (الرموز السلفية الرافضة لمبدأ المشاركة السياسية، الجمعية الشرعية، جمعية أنصار السنة).

2- قوى فاعلة سياسية وغير مؤطرة حزبيا: وتشمل (حركات سياسية منظمة مثل الجبهة السلفية، رابطة النهضة والإصلاح، رموز سلفية تنتظم في كيان كخطوة للإقتراب من مؤسسة " أهل الحل والعقد ").

---

[1] عبد المنعم منيب، **خريطة الحركات الإسلامية في مصر**، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2 مارس 2009، بدون ذكر مكان ودار النشر، ص ص 70-81

[2] طارق عثمان، **الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر (قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة)**، مركز نماء للبحوث والدراسات، أبحاث نماء 1، الموقع الالكتروني www.nama.center.com

ثالثا: قوى سلفية فاعلة سياسيا ومؤطرة حزبيا وتشمل (حزب النور السلفي الـذراع السياسـي للدعوة السلفية، حزب البناء والتنمية الذراع السياسي للجماعة الإسـلامية، وحـزب الأصـالة المدعوم من الرمز السلفي محمد عبد المقصود).

يمكن القول أن التيارات السلفية بمختلف اتجاهاتها تقوم على عدة أسس تنطلق منها في مواجهة الآخرين ورغم ذلك لم يمنعها من القيام بعدة مراجعات أو إعادة نظر في النصوص أو على صعيد الأداء الميداني، وإعادة الاعتبار لفقه الأولويات أو الإعتـرف بضـرورة مواكبـة المتغيرات، مما دفع بعض التيارات السلفية للمشاركة في الانتخابات أو الإستعداد للحـوار مـع التيارات الأخرى، سواء كانت تنتمي لمذاهب أهل السنة أو الشيعة، مما يعني إنقلاب السـلفيين على أفكارهم الأساسية بل ووصل الأمر ببعض المشايخ السلفيين لإصدار فتاوى تسمح للحكـام بتجاوز بعض الفتاوى والأحكام الفقهية كالإستعانة بالجيوش الأجنبية[1].

بعد ثورة 25 يناير 2011 قامت التيارات السلفية بعدة مراجعات أو إعادة نظـر فـي النصوص أو على صعيد الأداء الميداني، وإعادة الاعتبار لفقه الأولويات أو الإعترف بضرورة مواكبة المتغيرات، مما دفع بعض التيارات السلفية للمشاركة في الانتخابات أو الإستعداد للحوار مع التيارات الأخرى، سواء كانت تنتمي لمذاهب أهل السنة أو الشـيعة[2]، ونتيجـة للمراجعـة الفكرية التي قامت بها التيارات السلفية استجابة لاستحقاق دخولها في العملية السياسية المصرية، سارعت هذه التيارات إلى إنشاء أحزاب سياسية أبرزها:

1- حزب النور: يعتبر اكبر الأحزاب السلفية، ابرز قياداته عماد الدين عبـد الغفـار وياسـر برهامي وعبد المنعم الشحات.

---

[1] قاسم قصير، الأسس الفكرية والنظرية للسلفية: حاكمية الله والعودة للماضي وتكفير الآخر، موقع السفير الالكترونـي : http://www.elnashra.com/news/show/444059/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3% تم النقل بتاريخ 2013/7/27

[2] قاسـم قصـير، الأسـس الفكريـة والنظريـة للسـلفية: حاكميـة الله والعـودة للماضـي وتكفيـر الآخـر، http://www.elnashra.com/news/show/444059/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3% ، مرجع سابق

2- حزب الفضيلة المصري: من ابرز قياداته الدكتور حسام البخاري.

3- حزب الأصالة: وهو حزب منشق عن حزب الفضيلة المصري، ابرز قياداته عادل العفيفي.

4- حزب الإصلاح والنهضة: ابرز قياداته أيمن مرسي وهشام مصطفى عبد العزيز.

5- حزب النهضة السلفي: ومن ابرز قياداته ممدوح إسماعيل.

إن توزع السلفيين إلى مجموعات متعددة تتبع كل منها شيخ من مشايخ السلفية هو عقبة أخرى من عقبات قيام السلفيين بأي دور سياسي واحد، و تيار الدعوة السلفية هذا منتشر في جميع أقطار العالم تحت أسماء و مسميات متعددة، ولكنها كلها متفقة في مجمل و جوهر المنهج الفكري، و إن تعددت اجتهاداتهم السياسية و التي يعتبرونها قسم من الاجتهاد الفقهي، فنجدهم في بعض الدول كالكويت و البحرين يشاركون بقوة في الحياة السياسية و المجلس النيابي، كما شارك بعض منهم في الحكم لفترة من الزمن في كل دول الخليج و اليمن و لكنهم سرعان ما يختلفون مع الحكام بسبب عدم نضوجهم سياسيا وعدم امتلاكهم لرؤية سياسية تقنع المجتمع الدولي بها.

3.2 نقاط الاختلاف والاتفاق بين "جماعة الإخوان المسلمين " و" التيارات السفلية " في مصر

مقارنة جماعة الإخوان المسلمين بالتيارات السلفية لا تتم بين نسقين فكريين مختلفين؛ – فالسلفية ليست إطارا منفصلا لجماعة إسلامية جديدة، انتزعت نفسها من قلب دائرة الجماعة الإسلامية الواحدة تتخذ لنفسها مفهوما معينا تمتاز به عن بقية الحركات والتيارات الإسلامية؛ تستمد فكرها من الإسلام المصفى من رواسب الحضارات القديمة وموروثات الفرق القديمة بكماله وشموله، على أسس وقواعد ومنطلقات النص الشرعي المتمثل بالقرآن والسنة وإجماع الأمة (السلف الصالح)، فالسلفية وفق هذا الفهم تتطابق في المصدر والأساس مع الإطار العام

لفكر جماعة الإخوان المسلمين[1]– وإنما نقارن بين شريحتين مجتمعيتين لهما وجودهما في الساحة المصرية دعويا وسياسيا يقتربان من بعضهما لكن لا يصلان لحالة من الإلتحام ولا يفترقان ليصلا حالة من التنافر والإبتعاد، فلكل منهما أسلوبه الدعوي والسياسي يستخدمه للوصول إلى غاية الغايات، وهي إقامة دولة الخلافة.إن الخلاف بين " الإخوان المسلمين " و "التيارات السلفية " ليس خلافا أصيلا عقائديا؛ لكنه يعود لمصادر التلقي والفهم للكتاب والسنة[2]،ولأسلوب الوصول للأهداف. والجدير ذكره أن العلاقة بينهما لا تسير على نمط واحد، بل تصعد وتهبط حسب المستجدات والمتغيرات، فتصل تارة مستوى عال من التوافق والشراكة تأخذ أحيانا طابع المناكفة والخلاف والتصادم، خاصة إذا تعلق الأمر بالرؤى السياسية وحالة الاستقطاب الدعوي[3].

يرى الكاتب أحمد فهمي أن الخصومة والتنافس القوى الإسلامية قد أفقدتهما قوتهما الجمعية فكان من السهل على خصومهما إخضاعهما لسياسة "الإجهاض التبادلي"، حيث يتم تسكين أحد التيارين تفرغا للآخر، وأحيانا يتم دفع أحدهما للمشاركة في حصار الطرف الآخر، وأن التعدد داخل بنية العمل الإسلامي ينطوي على ظواهر إيجابية وأخرى سلبية، حيث يستنبط الكاتب ثلاثة أثار لهذا التعدد:

1. سلبي بالمطلق، ولم ينتج عنه إلا المفاسد والأصلح أن تتوحد هذه التيارات في تيار إسلامي واحد.
2. إيجابي بالمطلق، وأنه أفاد العمل الإسلامي كثيرا في تجنيب جهود التصفية وأن الخلافات البينية هي خسائر مقبولة في معركة الإسلام.

---

[1] أبي أسامة الهلالي، **الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة**، رام الله: شركة النور للطباعة والنشر والتوزيع، 2004،ص ص 543 – 544

[2] المرجع السابق، ص 535

[3] علي عبد العال، مقال بعنوان: حول خلاف " الإخوان " و " السلفية " في مصر، جريدة الأهرام الديموقراطية، العدد 51، 2013/5/27 الموقع الالكتروني http://democracy.ahram.org.eg/News/432/%D8%AD%D9%88%D9%84-

3. أثار إيجابية وأخرى سلبية، وأنه لا بد من التعامل مع هذه الحقيقة[1].

لم تتبلور علاقة محددة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين قبل ثـورة 25 يناير 2011 وربما يعود السبب إلى المنطلقات الفكرية للتيارات السلفية ، واقتصرت تلك العلاقة على الجوانب الدعوية والتربوية والفكرية، والتي أسست لمرحلة ما بعد الثورة وخلال فترة حكم الإخوان المسلمين القصيرة، حيث إن أول ظهور سياسي للتيارات السلفية على الساحة المصرية من خلال تشكيلها للأحزاب السياسية وأبرزها حزب النور السلفي الذي شكل ثاني أكبر حـزب إسلامي سياسي بعد حزب الحرية والعدالة، فرض علاقة من نوع أخر بين التيـارات السـلفية وجماعة الإخوان المسلمين أقرب إلى تغليب المصالح على الثوابت الرئيسية.

لا يمكن إنكار أن الحالة المصرية بكافة فصولها قد كشفت عدم متانة هذه العلاقة، فـي كافة المراحل سواء أثناء الثورة أو بعد فشل تجربة الحكم تحت مظلة القوى السياسية، حيث يرى مؤيدو جماعة الإخوان المسلمين أن حزب النور السلفي قد اسـتغل غيـاب جماعـة الإخـوان المسلمين ونزع الشرعية عنهم وحظر نشاطهم وطرح نفسه بديلا سياسيا عنـه وانخـرط فـي خارطة الطريق والتي كانت ابرز نتائج الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 30 يونيـو 2013، والانخراط في اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور والمشاركة الفعالـة فـي انتخابـات الرئاسـة المصرية 2014، في حين يدعي مؤيدو حزب النور السلفي أن تصرفهم هذا يأتي فـي سـياق التعاون بين هاتين الشريحتين، وعدم ترك الساحة خالية للتيارات الليبرالية في صياغة مسـتقبل مصر بعيدا عن القوى الإسلامية.

1.3.2 مواطن الخلاف بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية في مصر

يمكن حصر الخلاف في أمرين رئيسيين:

1. اختلاف الأولويات السياسية، والشرعية: حيث يرى البعض أن هذه الاختلافات وان حصلت فهي اختلافات في الفروع وليست في الأصول، فعلى المستوى السياسي، فان جزئية عـدم

[1] أحمد فهمي، **دراسة بعنوان: العلاقة بين الإخوان والسلفيين..أسباب التباعد واحتمالات التقارب**، مرجع سابق، ص ص 204-203

الخروج على الحاكم إلا بشروط، شكلت نقطة خلاف بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين[1]، إضافة إلى بعض الخلافات في شكل بعض المواد الدستورية في دستور 2012 التي تخص الشريعة ، كلها يندرج في خانة الخلافات الفرعية .

2. نظرية " الفيصل الأقوى": ترى جماعة الإخوان المسلمين أنها "الجماعة الأم" التي على كافة التيارات والجماعات السياسية الإسلامية أن يقبلوا بقيادتها ويسيروا في أثرها، مراعاة لخبرتها وتاريخها، الأمر الذي تتحفظ عليه التيارات السلفية، وتؤكد رفضها لهيمنة فصيل واحد على الحياة السياسية المصرية، فتجربة الدكتور ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة السلفية مع الإخوان وخاصة الموقف الذي تعرض له في بداية نشأة " الدعوة السلفية " في الإسكندرية، حين حمله عدد من أنصار الإخوان ورموه خارج المسجد أثناء إلقائه محاضرة، تبقى ماثلة في ذهن" الدعوة السلفية " في تعاملهم مع الإخوان المسلمين، وفي ذات السياق حدد ياسر برهامي أسس العلاقة مع الإخوان إلى أنها يجب أن تستند إلى الندّ والقوة إلى جانب الاحترام، حيث قال" إن تمكن الإخوان المسلمون من الدعوة السلفية سيقضون عليها "[2].

3. هناك بعض الاختلافات المهمة التي تجعل من السلفية تيارا متميزا في الطرح والبناء عن جماعة الإخوان المسلمين مثل البيعة والسرية لدى الإخوان المسلمين، حيث يرى السلفيون أن البيعة ليست شرطا للعمل الجماعي، حيث من الممكن أن يكون هناك عملا جماعيا بغير بيعة، كما يتحفظ السلفيون على النهج السري الذي يتبعه الإخوان المسلمون رغم المحظور الأمني، حيث يتمسكون بعلنية الدعوة ويرفضون الأسلوب المتبع عند الإخوان ، كما يعتقد السلفيون أن تقديم الدليل الشرعي هو البديل للطاعة الذي يتطلبه النهج الإخواني لضمان

---

[1] يسري العزباوي؛ هاني سليمان، مقال بعنوان: علاقات متقلبة وتحالف قلق سيناريوهات التفاعل بين الإخوان والسلفيين، المركز العربي للبحوث والدراسات:http://www.acrseg.org/2312/bcrawl

[2]علي عبد العال، **مقال بعنوان: حول خلاف" الإخوان "و" السلفية " في مصر** ، مرجع سابق، وانظر أيضا غادة صبري، تقرير و فيديو أرشيفي– ياسر برهامي يروي كيف تم طرده الإخوان خارج المسجد لاختلاف جماعة الإخوان المسلمين معه، موقع نريد مصر كما نتمنى، 6فبراير 213، الموقع الالكتروني: http://www.noreed.com/3~10557~%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A3%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D9%81%D9%8A-%E2%80%93-%D9

تنفيذ الأعضاء والتزامهم اتجاه جماعة الإخوان، فالمنهج السلفي يقوم بتربية أعضائه على توقير واحترام وإجلال العلماء والدعاة، ومن ناحية تنظيمية تتسم جماعة الإخوان بوجود التنظيم الهرمي، في حين تفتقد ذلك التيارات السلفية وهذه إحدى مثالب التيارات السلفية[1].

2.3.2 العلاقة بين التيارات السلفية و جماعة الإخوان المسلمين قبل ثورة 25 يناير 2011

تشير البدايات الأولى لولادة التيارات السلفية والحركات الجهادية في سبعينيات القرن العشرين، حيث اشتقت السلفية الجهادية من جماعة الإخوان المسلمين عن طريق ما عرف بتنظيم " جماعة المسلمين " الذي اشتهر باسم تنظيم " الفنية العسكرية " على يد صالح سرية عام 1973، ثم أعقبها تأسيس جماعات جهادية مثل "جماعة الجهاد"و" الجماعة الإسلامية "[2]، حيث يرى الباحث مروان شحادة أن التيار الجهادي، خرج من رحم حركات الإسلام السياسي التي وضعت في قلب أولوياتها تغيير الأنظمة (أنظمة الحكم القائمة) غير الإسلامية واستبدالها بأنظمة إسلامية شمولية، في حين يرى د. أحمد الموصلي أن غياب الديموقراطية هو العامل الأول للعنف والإرهاب[3]، أما المدرسة السلفية والتي أصبحت لاحقا تسمى بالدعوة السلفية فقد رفضت الانضواء تحت عباءة الإخوان المسلمين بعد تأسيسها في سبعينيات القرن العشرين، و احتدم التنافس بينهما على ضم الشباب و السيطرة على المساجد، و عندما أصدرت المدرسة السلفية نهاية عام 1979سلسلة كتب دورية باسم" السلفيون يتحدثون" تندر عليهم بعض الإخوان بقولهم السلفيون يتحدثون و الإخوان يجاهدون و كان الجهاد الأفغاني قد اندلع لتوه ضد السوفيت و كان الشائع حينئذ أن المجاهدين الأفغان هم من الإخوان المسلمين. هكذا كانت البدايات الأولى للعلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية؛ فحالة عدم الممارسة السياسية الحقيقية في الساحة المصرية والتي ميزت المرحلة التاريخية قبل ثورة 25 يناير 2011 حفزت كلا من " جماعة الإخوان المسلمين " و " التيارات السلفية " التركيز على المجال الدعوي ساعية لاستقطاب الأفراد والجماعة من خلال الخطاب الدعوي.

---

[1] جاسم محمد، مقال بعنوان:**السلفية في، الموقعقدة السياسة..السلفيون في مصر والعملية السياسية**،الموقع الالكتروني للعراق اليوم:http://www.iraqalyoum.net/news.php?action=view&id=16109

[2] مروان شحادة، **تحولات الخطاب السلفي، الحركات الجهادية – حالة دراسية (1990–2007)**، مرجع سابق، ص 13

[3] المرجع السابق، ص 70، ص 26

حصر الباحث طارق عثمان العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين بثلاثة أطياف:

1. تيار اليمين: ويمثله التيار المدخلي السلفي، و الجامي[1] ، وهذا التيار يتبنى موقف غاية في الحدة من جماعة الإخوان المسلمين، حيث يرى هذا التيار جماعة الإخوان المسلمين فرقة مبتدعة مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة وينطلق هذا التيار في موقفه هذا من قاعدة عدم جواز تشكيل أية تنظيمات داخل الدولة القطرية، حيث تعد هذه التنظيمات خروجا على ولاة الأمور، والذي يتنافى بدوره مع منهج أهل السنة والجماعة، وهو بهذا الموقف يتخذ موقفا عقائديا من الجماعة يأخذ شكلا عدائيا وهجائيا نحوها، متهما الجماعة بالابتداع في الدين وإضلال المتبعين لها.

2. تيار اليسار: ويمثله التيار الحركي، وأهم رموزه محمد عبد المقصود، حسن أبو الأشبال، فوزي السعيد، هشام عقدة، وهو تيار سلفي يتجاوز الممارسة السلفية في الدعوة والعناية بالعلمية للتعرض للقضايا السياسية، وانعكس موقف هذا التيار على علاقته بجماعة الإخوان المسلمين، حيث شكل الموقف من السلطة الحاكمة والعناية بقضايا الأمة عامة محددا لهذا التقارب، ولكن حال بين إتمام هذا التقارب عزوف هذا التيار عن الإنخراط في العملية السياسية، والذي يرجع إلى المنطلقات الشرعية لهذا التيار.

3. تيار الوسط: والذي يمثل الشريحة الأوسع من المجال السلفي العام، ويتكون هذا التيار من الجماعة الإسلامية، جماعة أنصار السنة، الجمعية الشرعية، والكيان شبه المنظم " الدعوة السلفية "، بالإضافة إلى بعض الرموز السلفية من أمثال محمد حسان، محمد حسين يعقوب، أبو إسحاق الحويني، مصطفى العدوي، هذا التيار يقع بين يمين ويسار المجال السلفي العام؛ فلا هو يتخذ موقفا عدائيا من جماعة الإخوان المسلمين، ولا تتسم علاقته بها بدرجة عالية

[1] تعود تسمية الجامية إلى مؤسسها محمد بن أمان الجامي ، ظهرت الجامية في المدينة المنورة بين عامي 1411 هـ و 1412هـ تقوم على أسس أهمها توظيف نصوص السمع والطاعة في تبرير السلطة المطلقة للحاكم، انظر: مجموعة باحثين، **عقيدة الطاعة وتبديع المختلف السلفية الجامية**، دبي: مركز المسبار للدراسات ص ص 39 – 42

من القرب والتوافق، ويتسم خطاب هذا التيار بالمجمل بالسكوت العام عن الجماعة، وعدم التعرض لهم بالمدح أو الذم المؤثر.

لقد كانت الأنظمة السابقة لثورة 25 يناير 2011، وبالتحديد نظام حسني مبارك أحد المحددات المهمة التي أثرت في العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية، حيثالعوامل:م مبارك في منع أية محاولة للتقارب بينهما فضلا عن السعي نحو إذكاء حالة العداء بينهما، وذلك عن طريق دعمه للتيار المدخلي الناقد للجماعة ومعها القوى السلفية المعادية للنظام.

خلص طارق عثمان إلى أن العلاقة بين الإخوان المسلمين والتيارات السلفية حتى ثورة 25 يناير 2011 كانت تتسم بالجمود أو " السلام البارد "، حيث عزى هذا الجمود لمجموعة من العوامل[1]:

- لم تكن هناك أية محاولة من كلا الطرفين لتضييق الفجوة بينهما على مستوى الفكر والممارسة؛ ذلك أنهما كانتا تنطلقان من نقاط خلافية وليست توافقية.
- المناكفات والانتقاد والتحفظ الذي صبغ رأي معظم التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمون لبعضهما، حيث ترى التيارات السلفية أن ممارسات جماعة الإخوان المسلمين اتجاه الأقباط والشيعة والأحزاب والمرأة خاصة فيما يتعلق بولاية الأقباط والمرأة، تمس الشريعة والتي تعتبر من الثوابت التي لا يمكن التنازل والمراوغة فيها، أما جماعة الإخوان المسلمين فينظرون إلى أن الخطاب السلفي لا يتسم بالواقعية وهو مفارق للواقع من حيث نوعية وسطحية بعض الممارسات مثل لباس المرأة ولباس الرجل ولحيته...

بعض الباحثين يرون أن التيارات السلفية المصرية وخاصة الدعوة السلفية في بداية نشأتها ولدت من رحم جماعة الإخوان المسلمين، فلم يكونوا بعيدين عن حركة الإخوان المسلمين فكريًا ولا تنظيميًا، إذ نشأ بعضهم في بيوت إخوانية، كالشيخ ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة

[1] طارق عثمان،**الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة**، مرجع سابق

السلفية الذي كان والده وعمه من بين من اعتقلوا من الإخوان خلال الحقبة الناصرية، بينما عمل البعض الآخر من السلفيين بين صفوف حركة الإخوان في أول حياتهم، لكن مع تأسيس جماعتهم بالإسكندرية في سبعينات القرن الماضي، رفض السلفيون العمل ضمن جماعة الإخوان، واختاروا مواصلة تأسيس جماعتهم انطلاقا من المنهج السلفي الذي يهتم بالعقيدة، ويحارب البدع[1].

3.3.2 علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالتيارات السلفية بين ثورة 25 يناير 2011 وعزل الرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013

تعتبر ثورة 25 يناير 2011 إحدى أهم المحطات في التاريخ المصري الحديث، حيث شكلت أول إشارات التحول الديموقراطي قلبت المعادلة السياسية المصرية والمتمثلة بأفول أحزاب سياسية كانت عنوانا لمرحلة سياسية كالحزب الوطني وبروز جزر حزبية جديدة شكلت عنوانا للمرحلة القادمة– كانت بالأمس مغيبة بشكل طوعي أو قسري عن العملية السياسية – كحزب " الحرية والعدالة " المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين و"حزب النور " الذراع السياسي للدعوة السلفية.

اكتسبت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية في هذه الفترة أهمية استثنائية؛ فهذه العلاقة شهدت نضجا حقيقيا أمكن تسجيله منذ اللحظة الأولى لبداية زلزال التغيير لثورة 25 يناير 2011 الذي أجبرت الرئيس محمد حسني مبارك على التنحي وحتى الهزات الارتدادية التي تلت هذه الثورة والمتمثلة بعزل الرئيس محمد مرسي بتاريخ 30 يونيو 2013، حيث امتازت هذه العلاقة بعدم ثبات تعريفها، واجتاح هذه العلاقة اللون الرمادي فلا قطع نهائي بينهما ولا وصل التحامي، حيث شاءت الأقدار أن تضعهما في قارب واحد.

تباينت مواقف التيارات السلفية اتجاه ثورة 25 يناير 2011 ، حيث كان لكل مبرراته المنطلقة من قناعاته الفكرية ورؤيته الاستشرافية للمستقبل، لكن رياح التغيير هبت على نحو أكدت صدق المبكرين بالتأييد وأحرجت المترددين، ولم تجد الدعوة السلفية مناصا من اتخاذ

[1] على عبد العال، **مقال بعنوان: حول خلاف" الإخوان "و" السلفية " في مصر**، مرجع سابق.

قرارا مصيريا تدخل من خلاله إلى المشهد السياسي مستغلة تلك الفسحة الضيقة التي اخترقت في جدار النظام السياسي المصري لإثبات انه بإمكانها أن تتقن السياسة كما أتقنت الدعوة، وأن طبيعة المرحلة تتطلب المشاركة السياسية عبر بوابة الديموقراطية للوصول إلى هدفها في إقامة المشروع الإسلامي، وعدم الذوبان في أتون جماعة الإخوان المسلمين المتحفزة للولوج في عمق المشهد السياسي، أو تنتصر لثوابتها التي ظلت ترسخها في أذهان وعقول مناصريها طيلة عقود طويلة حتى أصبحت من المسلمات.

لم ينتظر حكماء التيارات السلفية وخاصة أولئك الذين أظهروا ميلا قويا في الإنخراط في العمل السياسي، فسرعان ما اختاروا الدخول في العملية السياسية وقاموا بإنشاء الأحزاب السياسية التي كانت شرارة الإحتراق لمرحلة الجمود والدخان الأبيض الذي أعلن بداية التحول في الرؤية السياسية وبناء تحالفات وصفقات مع الشركاء السياسيين، فكان الأوفر حظا بإقامة هذه الشراكة مع الجار القريب والأخ الشقيق الأخوان المسلمين.

1.3.3.2 موقف التيارات السلفية من ثورة 25 يناير 2011

ينقسم موقف التيارات السلفية من ثورة 25 يناير إلى عدة اتجاهات رئيسية:

أولا: موقف المؤيدين: لعل أهم المدارس السلفية التي أيدت ثورة 25 يناير 2011 منذ بدايتها هي المجموعات السلفية في القاهرة و التي اصطلح على تسميتها السلفية الجهادية في فترة سابقة وجرى اعتقال رموزها وأعضاءها وعانت من بطش قوى الأمن، و هذه المجموعات لم تكتف بالتأييد فحسب بل شارك العديد من رموزها بالفعل في تظاهرات ميدان التحرير مثل الشيخ محمد عبد المقصود والشيخ نشأت أحمد والشيخ فوزي السعيد وقد شارك المئات من أبناء هذه المدرسة في اعتصام ميدان التحرير طوال أيام الثورة من 25 يناير 2011 وحتى تنحي الرئيس مبارك يوم 11 فبراير2011[1].

[1] د.ذ.م، حقيقة موقف السلفية المصرية من ثورة 25 يناير، مقالات وتحليلات، إعداد: المركز العربية للدراسات الإنسانية الموقع الالكتروني: http://www.arabcenter.org/index.php?option=com_content&view =article&id=167:25jan-revolution&catid=41:analysis-articles&Itemid=79

ويمكن إدخال الداعية الشهير الشيخ محمد حسان في صف الدعاة السلفيين المؤيدين في الثورة وإن كانت مواقفه قد تبلبلت في البداية عندما حاول إمساك العصا من المنتصف ولكنه عاد في النهاية فنزل إلى ساحة ميدان التحرير بنفسه مصطحبًا أولاده للمشاركة في التظاهرات المليونية التي نظمها الثوار ودعا الرئيس مبارك صراحة إلى التنحي عن الحكم حقنًا للدماء ورفعًا للمظالم عن الشعب، إضافة لبعض رموز التيار السلفي في مصر مثل الدكتور محمد يسري و الشيخ نشأت أحمد و الدكتور هشام عقدة و دعم الشيخ محمد عبد المقصود و شيوخ الدعوة السلفية .

ثانيا: مواقف معارضة للثورة: أبرز وأهم الدعاة غير المؤيدين لثورة 25 يناير 2011 الشيخ محمود المصري، والذي حاول مخاطبة جموع الثوار في ميدان التحرير محاولاً حثهم على العودة إلى ديارهم، وترك الاعتصام؛ لكنه طرد من ساحة الميدان ولم يسمح له المتظاهرون بنصحهم في ذلك الأمر، وقد كان الشيخ المصري قد تحدث قبل ذلك في بعض المداخلات بالتلفزيون المصري داعيًا إلى وقف التظاهرات، وعودة الحياة إلى البلاد درءً للمفاسد على حسب قوله، كذلك الشيخ مصطفى العدوي والذي تحدث بدوره في مداخلة للتلفزيون المصري رافضًا ما يحدث من ثورة حيث دعا الشباب إلى العودة إلى ديارهم درءًا للفتن والمفاسد الناجمة عن خروجهم، وكذلك شدد على حرمة الدماء والاقتتال بين المسلمين نافيًا صفة الشهادة عن ضحايا الثورة، كذلك الشيخ محمد حسين يعقوب الذي رفض الثورة ووصفها بالفتن المتلاطمة، ودعا الثوار إلى العودة إلى ديارهم ولزوم المساجد وعدم الجدل واللجاجة بشأن ما يحدث في مصر داعيًا الجميع إلى لزوم الصمت درءًا للمفاسد وقد استخدم في ذلك عددًا من أحاديث الفتن مسقطًا إياها على واقع الثورة في مصر[1].

ثالثًا: مواقف ملتبسة: أبرز هذه المدارس وأهمها الدعوة السلفية بالإسكندرية و التي تمثل أكبر تكتل سلفي في مصر، والتي جاء رفضها لثورة 25 يناير 2011 عبر فتوى للدكتور ياسر برهامي أحد أهم رموز هذه المدرسة حول حكم المشاركة في ثورة 25 يناير 2011 التي دعا

[1] طارق عثمان، **الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة**، مرجع سابق

لها عدد من الناشطين على الإنترنت اقتداءً بثورة تونس، جاء فيها "انطلاقًا مِن تمسكنا بدِيننا وشعورنا بالمسئولية تجاه بلادنا وحرصًا على مصلحتها، وتقديمًا وتغليبًا لأمن العباد والبلاد في هذه الفترة العصيبة، وتفويتاً لمقاصد الأعداء التي تهدف إلى نشر الفتن نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير..."، ثم أصدرت الدعوة السلفية عقب ذلك ثلاثة بيانات بشأن الأحداث التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011، والتي تمثلت في انتشار بعض مظاهر الفوضى والتخريب وحالات السلب والنهب بعد انسحاب جهاز الشرطة من واجهة الأحداث وفرار الكثير من السجناء.

رابعا: مواقف الصامتين: يأتي موقف الشيخ أبو إسحاق الحويني على رأس هذا الجانب لكنه فسر بأنه صمت و إعراض عن التعرض للموقف.

وفي هذا السياق لا بد من تسجيل ملاحظتين، الأولى: هناك الكثير من الشرائح السلفية وخاصة الشباب قد اتخذت مواقف مؤيدة للثورة دون انتظار موقف رسمي من قيادات ومشايخ التيارات السلفية، ويعود ذلك لضعف البناء التنظيمي لهذه التيارات، وثانيهما: مع تنحي مبارك في 18 فبراير 2011 أصبح المزاج العام المصري مزاجا ثوريا فرض واقعه على الجميع بأن ينخرط ضمن هذا المزاج؛ فاضطر المترددون والمتشككون والمنتظرون أن يندمجوا مع هذا الجو، حتى لا يؤخذ عليهم ذلك[1].

وبعد استعراض المواقف العامة للتيارات السلفية لا بد من البحث في علاقتهم مع جماعة الإخوان المسلمين آخذين بعين الاعتبار بروز الدعوة السلفية وحزبها النور كفاعل أساسي ومنافس حقيقي لجماعة الإخوان وتيار يعتد به أو يحسب له في الساحة المصرية، وسوف نلجأ إلى تسجيل الأحداث والموقف التي دللت على هذه العلاقة.

2.3.3.2 موقف جماعة الإخوان المسلمين من ثورة 25 يناير2011

يدعي أنصار الإخوان المسلمين أنهم هم الذين أسسوا ثورة 25 يناير 2011، وهم الذين حموها و أنجحوها، ولولاهم ما كانت..، فقد تبنوا فكر التغيير في مراحل مبكرة ودفعوا ثمن ذلك

[1] طارق عثمان، **الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة**، مرجع سابق.

خيرة أبنائه إلى أعمدة المشانق والى غياهب السجون[1]، وهناك من يدعي أن جماعة الإخوان المسلمين قد تلكئوا وانتظروا ولم يتضح تأييدهم المباشر للثورة خشية منهم أن يتم اتهام الثورة بأنها انقلاب إسلامي فتعاملوا بذكاء مع هذه الثورة ووقفوا بانتظار هدوء الموج ورسو السفينة وهذا الموقف مشابه لموقف الدعوة السلفية حيث يشتركان بأنهما استغلا الفرصة السانحة وركبا موجة التي التغيير التي وفرتها لهم ثورة 25 يناير 2011 ليكونا فاعلين أساسيين في العملية السياسية المصري[2].

رغم تردد الإخوان المسلمين في الانخراط في الثورة ، إلا أن هناك تشابها بين موقف جماعة الإخوان المسلمين بموقف التيارات السلفية من الثورة ، وان كان موقف جماعة الإخوان أكثر وضوحا، لأن الجماعة لها مرجعية قيادية موحدة، على عكس التيارات السلفية، تلك الحالة المفاجئة أوجبت عليهما نسج علاقة تصل بهم إلى شاطئ الأمان منطلقتان من المواقف العامة لكليهما، حيث جاءت متناغمة مع طبيعتهما؛ فموقف جماعة الإخوان المسلمين يلاءم نهجها الإصلاحي، وكذلك الموقف السلفي جاء متناغما مع طبيعة الحالة السلفية " السائلة " والمتنوعة، كما تتضح التمايزات في الموقف من الثورة داخل المجال السلفي العام؛ بينما موقف يسار المجال السلفي العام، يشبه موقف الإخوان، أما موقف يمين المجال السلفي يتناقض من موقف الإخوان[3].

في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 وما أفرزته من انفتاح على الممارسة السياسية من قبل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية فرضت الثورة مجموعة متغيرات في طبيعة العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين ، حيث أصبح الجميع أمام أحزاب سياسية من المفترض أن تتعامل بواقعية يكون فيها برنامج الحزب هو معيار التنافس بينهما ، فضلا عن الآراء والمواقف التي تتباين حيال كل حدث وأمام كل جديد[4].

---

[1] عامر شماخ، الإخوان عصب ثورة 25 يناير، إخوان أون لاين، الموقع الالكتروني: http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=136110&SecID=373

[2] طارق عشمان، **الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة**، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق

[4] علي عبد العال، خلافات الفصيلين الإسلاميين في القديم والحديث:تحرير منحنى العلاقة بين " الإخوان "و" السلفيين " في مصر، 25 فبراير 2013، الموقع الالكتروني ل كتاب من أجل الحرية: http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=63100&Item

في ضوء علاقة جماعة الإخوان بالتيارات السلفية، يثار تساؤل: هل وصل كل من الإخوان والقوى السلفية السياسية إلى مرحلة النضج السياسي لصياغة علاقة بينهما تقوم على فهم الواقع الجديد الذي فرض عليهما بما يتضمن إدراك مقومات وأدوات اللعبة السياسية، وأن منبر البرلمان يختلف عن منبر المسجد، وجلسات الدعوة في المسجد والأماكن العامة تختلف عن جلسات السياسة؟ وهل تستطيع القوى الإسلامية قيادة العملية السياسية؟ لا شك أن جماعة الإخوان المسلمين لها من التجربة ما يكفي، ولكن ال، حال من القوى السلفية ذات العمر القصير في السياسة مهددة من خطر الإنكسار نتيجة عبورها من مجال بارد إلى مجال ساخن أو ربما الذوبان في لهيب تجربة الإخوان السياسية الغنية، هذه الأسئلة استفزت أفكار الباحثين فأسالت أقلامهم فرسموا سيناريو ملامح العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والقوى والتيارات السلفية وهي على النحو التالي:

- تنوع الموقف السلفي من الثورة، والراجع بدوره لتنوع القوى السلفية،حال دون تغيير في طبيعة العلاقة بين الإخوان والسلفيين.

- بالرغم من وجود مواقف سلفية متناغمة مع موقف الإخوان، إلا أنها لم تستغل في تغيير طبيعة العلاقة للأفضل.

- وجود مواقف سلفية مناقضة لموقف الإخوان، لم يؤثر بمزيد من السلبية، على مسار العلاقة.

- في خضم الفعل الثوري، كان الإخوان المسلمون والسلفيون تشغلهم تطورات الأحداث والنظر فيما ستؤول إليه الأمور، ولم يكن ثمة مساحة للتفكير في وضعية العلاقة بينهما. وعليه فان موقف كل من الإخوان المسلمين والتيارات والقوى السلفية من ثورة 25 يناير 2011، لم يشكل أية تغيير ملموس على طبيعة العلاقة بينهما[1].

[1] طارق عثمان، **الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة**، مرجع سابق.

4.3.2 حالة الخلاف والاتفاق بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية عقب ثورة 25 يناير 2011

يمكن وصف العلاقة التي نسجت خيوطها على عجل بين الأخوان المسلمين والتيارات السلفية في الفترة الواقعة بين 25 يناير 2011 وحتى عزل الرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013 بالشكل التالي:

أولا: حالة الوفاق: هذه المرحلة امتداد لموقف الطرفين من الثورة والتي غلب عليها حالة من الانبهار من إفرازات الثورة، وخاصة أنها أطلقت العنان لمستبعدي الأمس من القوى الإسلامية في المشاركة السياسية وغياب الحزب الوطني الذي هيمن على السلطة المصرية طيلة ثلاثة عقود عن الساحة السياسية ، إضافة إلى تراجع شعبية أحزاب ليبرالية أخرى.

ما ميز هذه العلاقة حضور وجاهزية الإخوان المسلمين لفرض رؤيتهم لهذه المرحلة نظرا للخبرة السياسية والحزبية التي خلفها لهم الإرث السياسي على مدى ثمانية عقود، على شريكهم الإسلامي الآخر الأحزاب السلفية حديثي العهد بالعمل السياسي.

فمن جانب كانت شعارات القوى السلفية في البداية امتدادا للمؤثرات الدينية الدعوية البريئة والتي تفترض حسن الظن أو ما يطلق عليها المصريون " بالبركة "، حيث أعلنوا أنه ليس لديهم الاستعداد لأن يتنازلوا عن مبادئهم، أو أن يتصارعوا من أجل السياسة، خاصة أنهم لا يؤمنون بفكرة المعارضة من أجل المعارضة، لذلك زادت الدعوات التي تحث على الوحدة وطرح الخلاف والنظر إلى مساحة المشترك، حيث كان أحد محددات هذا التوجه هو شعور جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية أن المزاج العام لدى القواعد تتجه نحو مزيد من التعاون بل الاتحاد لشعورهم أن المشروع الإسلامي هو أقرب ما يكون للتحقق من أي وقت مضى، فكانت دعوات مشايخ السلفية متناغمة مع الإرادة الجماهيرية لكلا الطرفين، حيث تبنى هذا الموقف عدد من القيادات والرموز السلفية من أمثال الشيخ محمد حسان والشيخ محمد عبد المقصود وعبود الزمر وأحمد النقيب، وقد تجلت نتيجة ذلك حالة توافقية بينهما اتجاه الكثير من

القضايا والأحداث كالاستفتاء على التعديلات الدستورية والحفاظ على المادة الثانية من الدستور، ومعركة هوية الدولة المصرية الإسلامية، ومليونية التاسع والعشرين من شهر يوليو 2011 وجولة الإعادة للإنتخابات الرئاسية[1].

ما ساعد على أقامة علاقة متوافقة بين الإخوان المسلمين والقوى والتيارات السلفية وخاصة الدعوة السلفية ذوبان محدد وعائق المشاركة السياسية الذي وقف أمام تقاربهم فترة طويلة، حيث كانت التيارات السلفية تنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين بسلبية بسبب هذا المحدد، ولكن بعد انخراط معظم التيارات السلفية في العملية السياسية ومشاركتها الفاعلة في النشاط الحزبي، أضحى هذا العائق لا مبرر لبقائه سببا في عدم التقارب بينهما، علما بأن التيارات السلفية سارعت إلى إنشاء أول حزب سياسي عرف بحزب الوسط في 19 فبراير 2011، ثم تلاه مباشرة حزب الحرية والعدالة الإخواني في 6 يونيو 2011. وفي خضم هذا الحراك الفكري للتيارات السلفية من الولوج في " الوحل السياسي " كان التحدي والخيار الآخر في كيفية الدخول إلى هذا المشهد الغامض والغريب على التجربة السلفية، حيث كانت التيارات السلفية تفاضل بين الدخول تحت عباءة الإخوان أو العمل باستقلالية تامة، إلى أن حسم الأمر لصالح الخيار الثاني، وقررت " جمعية الدعوة السلفية " الفصيل الإسلامي الأهم والأكبر في التيارات السلفية، أن تنشأ " حزب النور " في 12 يونيو 2011، ثم تواتر تأسيس عدد من الأحزاب السلفية، مثل حزب البناء والتنمية و حزب الأصالة[2]؛ لكن هذا التحول لم يصاحبه إعلان صريح واضح من قبل التيارات السلفية بتبني الديموقراطية بوصفها " نظاما انتقاليا " نحو تطبيق الشريعة الإسلامية[3].

حالة التوافق هذه لم تتوج بتشكيل تحالف إنتخابي واحد في الإنتخابات البرلمانية؛ فالتصريحات التي صدرت من كلا الطرفين أثناء الانتخابات والتي دعت إلى الالتزام بالآداب

---

[1] علي عبد العال، **خلافات الفصيلين الإسلاميين في القديم والحديث:تحرير منحنى العلاقة بين " الإخوان "و" السلفيين " في مصر**، مرجع سابق

[2] طارق عثمان، **الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة**، مرجع سابق.

[3] محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي..سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**، مرجع سابق، ص 21

الإسلامية في المنافسة الإنتخابية كانت إحدى حالات هذا التوافق، فدعوة الشيخ ياسر برهـــامي نائب الدعوة السلفية إلى التنافس وفق ما شرع الله من عدم التعرض للأموال والأعراض وكذلك دعوة الشيخ محمد حسان مؤيدي حزب الحرية والعدالة وحزب النور إلى التآخي لنصرة شريعة الله، هذه الأجواء توجت بالاحتفال المشترك بنتائج الانتخابـــات البرلمانيـــة والتهنئـــة المتبادلـــة وأعطت انطباعا من أن هذه الشراكة هي النموذج الأمثل بين جماعتين إسلاميتين تشتركان فـــي الهدف وهو إقامة دولة الخلافة[1].

ما يميز علاقة الإخوان المسلمين بـــ"الدعوة السلفية " الكثير من حالات الشد والجـــذب بين الطرفين، حيث أنه لا يوجد تحالف أو تكتل بينهما، وكذلك لا يمكن أن توصف العلاقة بينهما بأنها "تصارع" أو "خلاف"، إلا أن السلفيين كانوا الأكثر حرصاً على استمرار "علاقة الإخـــوة" بينهم وبين الإخوان المسلمين، وقد تم تسجيل البدايات الأولى للاختلاف بعد أن أصبح لكل منهم كيان حزبي خلال عام 2011، حيث أصبح للجماعة حزب "الحرية والعدالة"، وأسست الـــدعوة السلفية حزب " النور"، وسعى الحزبان لإنشاء تكتل انتخابي فـــي انتخابـــات مجلـــس الشـــعب الماضية، تحت اسم التحالف الديمقراطي في الإنتخابات البرلمانية الأولى بعد الثـــورة، وفشـــل الحزبان في تكوين التحالف بعدما أصرت قيادات "الحرية والعدالـــة"، علـــى تشـــكيل التحـــالف الديمقراطي مع عدد من القوى والأحزاب غير الإسلامية، والتي رفض حزب النور البقاء معهم لوجود أحزاب ذات مرجعية يسارية وليبرالية وعلمانية ضمن التحالف، كما كان الإختلاف على حصة مقاعد حزب النور ضمن التحالف كان سبباً رئيسياً لخروج "النور" من التحالف، بعـــدها قرر حزب النور تأسيس "تحالف من أجل مصر" وضم الأحزاب الإســـلامية، ومنهـــا (النـــور، والأصالة، والبناء والتنمية).

راهنت جماعة الإخوان المسلمين على أنه يمكن التعايش التيارات الجهاديـــة ، علـــى الرغم من أنها تتهم الأنظمة الحاكمة بما فيها النظام الذي يتزعمه الإخوان المسلمون في مصـــر

[1] علي عبد العال، **خلافات الفصيلين الإسلاميين في القديم والحديث:تحرير منحنى العلاقة بين " الإخوان "و" الســـلفيين " في مصر**، مرجع سابق

بأنها " خارجة على شرع الله " إلا أن هذا التيار لم يصل إلى اعتبار نظام الإخوان نوعا من " حكم الطاغوت " الذي يجب محاربته، حيث حرصت هذه التيارات على عدم الصدام مع سلطة الإخوان، لكي لا تفرض عليها التدخل ضدها، وفي محاولة لتسكين التوتر مع الجهاديين، فقد تغاضت سلطة الإخوان عن التهديد الصريح من قبله ضد جهاز الأمن الوطني والذي تعتبره جزءا من السلطة، بل أحد أدواتها، إلى درجة أن الرئيس محمد مرسي كان قد أبدى رغبته عقب توليه منصبه في نقل تبعية هذا الجهاز من وزارة الداخلية إلى رئاسة الجمهورية، ومع ذلك بقي هذا الجهاز يتعرض لوابل من الهجوم والتهديد عبر بيانات تصدر عن الجماعات السلفية الجهادية بدعوى أن هذا الجهاز يقوم بتعقبهم، كما قامت بعض هذه الجماعات بتنظيم تظاهرات ضده في أول مايو 2012، حيث حاصروا مقر الرئيس في شرق القاهرة رافعين الرايات السوداء، وحاول بعضهم اقتحام المقر مما أسفر عن بعض الإصابات وتحطيم بعض الواجهات، وتأكيدا على متانة تلك العلاقة قام الرئيس محمد مرسي المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين بإصدار عفو رئاسي أطلق على أثره مئتي شخصية إسلامية كانت معتقلة في ظل النظام السابق معظمهم من السلفيين الجهاديين، وبعضهم كان قد اعتقل على خلفية جرائم قتل مثل عاصم عبد الماجد الذي أتهم بالتسبب بقتل 108 أشخاص، إضافة إلى عدد من الفلسطينيين المتهمين بأحداث عنف وقتل وأبرزهم عادل العطار ومحمد نوفل[1].

يرى المحللون والمتابعون أن جماعة الإخوان المسلمين كانت تهدف من تقوية هذه العلاقة مع الجهاديين في تلك المرحلة، إلى استمالة التيارات السلفية الجهادية وتأجيل عداءها للدولة في هذه المرحلة العصيبة التي تمر بها الدولة المصرية بقيادة الإخوان، بالإضافة إلى جعلها رصيدا احتياطيا لها ربما تحتاجه إذا اندلعت انتفاضة أو ثورة شعبية ضدهم، حيث ترى قيادة الإخوان أن هذه ا لجماعة غير قادرة على التعامل مع مثل هذه الأحداث بالعنف، مما يجنب جماعة الإخوان المسلمين التورط بالدم والقتل[2]، وعلى النقيض من ذلك يرى آخرون أن جماعة

---

[1] تلفزيون صدى البلد المصري، برنامج صالة التحرير بتاريخ 2013/9/12 ،كما يمكن مشاهدة الفيديو على الرابط التالي: http://www.el-balad.com/614023#.UjDTmMami_A

[2] وحيد عبد المجيد، **مقال بعنوان: المواجهة بين " الإخوان " و " السلفية الجهادية " في تونس ومصر**، جريدة الأيام الفلسطينية، 2013/6/6، نقلا عن جريدة الاتحاد الظبيانية

الإخوان المسلمين كانت تهدف من هذه العلاقة إعطاء انطباع إيجابي للعالم الغربي بأنه بمقدورها أن تدجن هذه الجماعات " المتطرفة " وتساهم في استقرار المنطقة، وتحول دون وصـــول هـــذه التيارات إلى السلطة في البلدان العربية والتي تشهد ثورات عربية، بدلالة الوســـاطة القطريـــة التركية ألألمانية بين الإخوان وأمريكا هدفت إلى إقناع الأخيرة بأن وصول الإخوان سوف يساهم في استقرار المنطقة، وكان على رأس المؤيدين لهذا التوجه " خيرت الشاطر " إضـــافة إلـــى " عصام العريان "[1].ومما يعزز هذه الفرضية آلية تعامل جماعة الإخـــوان المســـلمين والرئاســـة المصرية بقيادة الرئيس المعزول محمد مرسي مع قيادات هذه الجماعات، فقد تم دعـــوة بعـــض قيادة هذه الجماعات لحضور المناسبات الرسمية للدولة المصرية كاجتماع سد النهضة وذكـــرى حرب أكتوبر 2012/10/6[2].

ثانيا: حالة الخلاف والشقاق: يرى البعض أن حالة الخلاف في هـــذه المرحلـــة بـــين جماعـــة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية هي الوضعية الحقيقية، وهي النتيجة الطبيعة لعلاقة سياسية قامت على عجل بدون إرساء قواعد متينة وواضحة من الندية والمساواة ، فقلة خبرة التيـــارات السلفية في ميدان السياسية أظهرها مرتبكة ومراوغة، ومن جانب آخر يرى الإخوان المسلمون أن موقف السلفيين من الانخراط في العملية السياسية، أشبه بانتزاع حق من حقـــوق الإخـــوان؛ فالجماعة منخرطة بالعملية السياسية منذ زمن طويل؛ بل أنها دفعت العديد من أعضائها ثمنا لهذا الاستحقاق، الأمر الذي لا ينطبق على التيارات السلفية وخاصة الدعوية، وأن كل صوت يذهب لصالح هذه التيارات في الانتخابات البرلمانية هو انتزاع من حساب ورصيد الإخوان المسلمين؛ لكن هذه الرؤية لم يتم ترجمتها إلى أي مواقف علنية من الجماعة تندد بالمشاركة الســـلفية فـــي الحياة السياسية، والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على العلاقة الساكنة بينها وبين السلفيين، لقد ظهر جليا امتعاض الإخوان المسلمين من أسلوب القوى السلفية في الدعاية الانتخابية التي اعتمـــدت الخطاب الديني مما شكل إحراجا لها أمام المجتمع الدولي؛ فالإخوان المسلمون حاولوا إعطـــاء

---

[1] **تقرير عن وساطة قطرية بين الإخوان وأمريكا**، جريدة القدس الفلسطينية، العدد 15817، السبت 2013/8/24، ص 2، نقلا عن صحيفة الأهرام المصرية

[2] تلفزيون صدى البلد المصري، برنامج صباح الخير، **لقاء مع خالد الزعفران القيادي المنشق عـــن جماعـــة الإخـــوان المسلمين**، 2013/8/30

الغرب انطباعا بأن مشاركتهم السياسية في العملية السياسية واحتمالية وصولهم للسلطة سيساهم في ترسيخ مفاهيم الديموقراطية على طريق الدولة المدنية الحديثة، وكان هذا موقف التيارات السلفية مؤشرا سلبيا لدى الإخوان أن القوى والتيارات السلفية قد شاركتها بموقف سياسي وليس عملية سياسية.

يعتبر الموقف من الرئاسة المحك الذي اختبرت من خلاله علاقة التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين، حيث اتسم المشهد بقدر من الدراما والإضطراب، بدء من اللحظة التي فتح فيها باب الترشيح للرئاسة وحتى إعلان نتيجة جولة الإعادة بين مرشح الإخوان " محمد مرسي " ومرشح النظام السابق " أحمد شفيق "؛ فقد تم في هذه الفترة رصد الملاحظات التالية:

1- لم يتوافق الإخوان المسلمون والسلفيون على مرشح معين منذ بداية السباق.

2- في الجولة الأولى عندما دفعت الجماعة بالمرشح محمد مرسي بعدما تم استبعاد خيرت الشاطر من قبل لجنة الانتخابات، قررت غالبية القوى السلفية (الدعوة السلفية وحزبها النور، الجماعة الإسلامية وحزبها البناء والتنمية) أن تدعم "عبد المنعم أبو الفتوح"، بينما قرر عدد أخر من القوى السلفية غير المؤثرة (الجبهة السلفية، الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، وبعض الرموز السلفية) أن تدعم المرشح محمد مرسي [1].

3- كان لانقسام القوى السلفية في دعم المرشحين أثر في توتر العلاقة بين المؤيدين لعبد المنعم أبو الفتوح وخاصة الدعوة السلفية وبين جماعة الإخوان المسلمين، وقد ظهر ذلك من خلال المعاتبات المتبادلة بين د. محمود غزلان، المتحدث الرسمي باسم الإخوان و المهندس عبد المنعم الشحات، المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية[2].

---

[1] نيفين العيادي، **الاستقطاب الديني- المدني في مصر ما بعد الثورة: النشأة والأبعاد**، مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2013، نسخة الكترونية، ص 20

[2] طارق عثمان، **الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر، قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة**، مرجع سابق

رصدت بعض الاختلافات والخلافات بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين في هذه الفترة، وهي على النحو التالي[1]:

1- هناك بعض الممارسات التي قام بها النواب السلفيون والتي لم ترق لنواب جماعة الإخوان المسلمين، والتي أعتبرت خروجا عن البروتوكول والعرف البرلماني المصري، حيث قام النواب السلفيون بإضافة العبارة " بما لا يخالف شرع الله " على اليمين الدستوري الخاص بهم، بالإضافة إلى رفع الأذان داخل قبة البرلمان.

2- تعددت انتقادات النواب السلفيين لنواب الإخوان المسلمين في أكثر من جانب خاصة فيما يتعلق بقضية الشريعة والتهميش المتعمد من قبل رئيس البرلمان سعيد الكتاتني للنواب السلفيين.

3- نتيجة إفراط السلفيين في توقعاتهم بالظفر بحصص وزارية تتماشى مع الأوزان الحزبية في المجلس، كان الإحباط مضاعفا حين تم تجاهلهم في البداية من تشكيل الفريق الرئاسي، وعرض حقيبة وزارية واحدة على حزب النور هي حقيبة البيئة، قام حزب النور على أثرها بإصدار بيان أدان هذا التجاهل، ولتدارك اتساع هوة الخلاف ونتيجة للضغوط التي تعرضت لها جماعة الإخوان المسلمين، تم ضم ثلاثة أعضاء من حزب النور إلى الفريق الرئاسي، وهم الدكتور عماد عبد الغفور الرئيس السابق للحزب السلفي،وعضو الهيئة العليا بسام الزرقا، والخبير البيئي خالد علم الدين.

4- لقد كان خلاف حزب النور مع مؤسسة الرئاسة على خلفية إقالة الدكتور خالد علم الدين القيادي بحزب النور ومستشار الرئيس لشؤون البيئة منتصف فبراير عام 2013 بمثابة الشرارة التفجيرية لفصل أخر من الخلافات بين الإخوان والدعوة السلفية، والشعرة التي قسمت ظهر العلاقة المترنِّحة بين الطرفين.

---

[1] علي عبد العال، **خلافات الفصيلين الإسلاميين في القديم والحديث:تحرير منحنى العلاقة بين " الإخوان "و" السلفيين " في مصر**، مرجع سابق

5- ومما زاد الخلافات اتساعا خاصة داخل أروقة مجلس الشورى، الخلاف على القروض الربوية من البنك الدولي التي طرحها النظام بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية، حيث طالب حزب النور أن يتم أخذ رأي كبار العلماء فيها.

5.3.2 العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013

يصعب الإحاطة وفهم تفاصيل العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي دون الغوص في ظروف وأجواء فترة وجود مرشح الإخوان المسلمين في سدة الرئاسة، والصعوبات والخطوات والسياسات وطريقة التعامل مع الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية؛ فعلى ما يبدو أن الإخوان المسلمين قد وقعوا في المحظور حين استلموا زمام الأمور في البلاد في تلك الفترة التي كانت تعاني فيها مصر من مجموعة من الهزات الإرتدادية للثورة المصرية التي حدثت في 25 يناير عام 2011، فقد كانت الحالة المصرية مثقلة بحمل تنوء منه الجبال؛ فعلى المستوى السياسي لم تسعف تجربة الإخوان المسلمين السياسية طيلة ثمانية عقود في إجادة إدارة الدولة وربما يعود ذلك إلى التركيبة السياسية غير الناضجة للنظام السياسي المصري القائم على عرقلة الآخر، رغم أن معارضة الآخر ومحاولة إفشال برنامجه هي إحدى أدبيات الديموقراطية، وقد ينم ذلك عن عدم قدرة جماعة الإخوان التفريق بين الجماعة كتنظيم والدولة المصرية، حيث عانى الرئيس المصري من محاولة هيمنة مكتب الإرشاد على مستوى اتخاذ القرارات، كما أن السياسة الخارجية كانت مدفوعة بمحاولة الإخوان المسلمين الإثبات للعالم أنهم قادرون على العبور بالدولة المصرية إلى الدولة الحديثة، وموائمتها بالمشروع الإسلامي، إما على المستوى الإقتصادي فقد ورث النظام الإخواني تركة من الفقر والجوع والبطالة ونقص من الأموال من مخلفات النظام السابق، فعلى الرغم من أن الشعب المصري ثار في الخامس والعشرين من يناير العام 2011، مطالبا بـ "عيش، حرية، عدالة اجتماعية "، إلا أنه وبعد عامين من قيام الثورة وتولي الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين حكم مصر لم يتحقق العيش الكريم للمواطن المصري بل على العكس

فقد انهار الإقتصاد وعانى المواطن من البطالة وارتفاع الأسعار وأزمات اقتصادية يتبعها أزمات وسط غياب بل ضياع الأمن والأمان، لقد تم رصد زيادة الواردات المصرية خلال النصف العام قبل الماضي أي منذ (2012/7/1- 31 /2012/12) بنسبه تزيد عن (12%)، وظهرت أعراض تراجع الجنيه المصري أمام الدولار، من منتصف ديسمبر 2012 إلى منتصف يناير 2013 حتى استقر على سعر (7 جنيهات للدولار) في آخر شهر (فبراير 2013)، زيادة أسعار السلع المستوردة بما لا يقل عن 20 %، وزيادة أسعار السلع المحلية المشابهة للمستورد بذات النسبة على الأقل.انخفاض الإنتاج المصري وإغلاق ما لا يقل عن (3602 مصنع) خلال عام 2012[1]، إن إعطاء 59 تصريح لجريدة يومية أو أسبوعية 22 تصريح لقناة فضائية فترة قياسية إبان حكم الإخوان المسلمين وتصدير تشريع يمنع الاحتياطي للصحفيين بسبب توجيه النقد للرئيس،[2] لم يمنع المفوضة الأممية لحقوق الإنسان بيلاي من انتقاد النظام المصري بحجة تراجع الحريات في مصر على خلفية عدم محاسبة رجال الأمن الذين انتهكوا حرية المظاهرات في مسيرة القضاء[3]، ما يجعلنا نؤكد أن الأسباب التي أدت إلى تفجير ثورة 25 يناير 2011 والإطاحة بنظام حسني مبارك ما زالت قائمة بل زادت حدة، أما على المستوى الفكري الأيديولوجي فقد مرت الجماعة بمرحلة مراجعة فكرية أدت بها إلى الوقوف على مفترق طرق، مما وضع مشروع الجماعة على المحك،، فأصبح التعاطي مع محرمات الأيديولوجية الإخوانية المستمدة من الفكر الإسلامي كالقروض الربوية والمخاطبات البروتوكولية مع الرئيس الإسرائيلي جزءًا من سياسة الإخوان التي أملتها عليها ظروف وجدتها في السلطة، إضافة إلى آلية التعامل مع الاتفاقيات الدولية كاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، إضافة إلى ضعف التعامل مع التهديد الأثيوبي الخارجي المتعلق بسد النهضة، كل هذا وضع الجماعة تحت دائرة انتقاد من قبل خصومها السياسيين، بل ساهم في تصدع نظام الحكم، وإذا ما أضيف لذلك أداء الحكومة غير المرضي للشعب المصري نجد أن الإخوان المسلمين قد وقعوا في مأزق سياسي كانت نتيجته، تململ الشارع المصري ضد النظام الإخواني مدعوما بالقوى الليبرالية ونفوذ الدولة

[1] صلاح جودة، مقال بعنوان: المشكلة والحل لإنقاذ الجينة المصري، شبكة الإعلام العربية(محيط) http://moheet.com/2014/05/22/2071692/%D8%A

[2] http://www.aljazeera.net/programs/specialinterview/2013/4/22/%D9%85%D8%AD%D9%

[3] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and

العميقة، وأضحت الحالة المصرية ككرة ثلج تدحرجت حتى بلغت ذروتها في الثلاثين من يونيو 2013، حيث احتشد ملايين المصريين مطالبين الرئيس بالرحيل، وفي ذروة هذا التحرك جاء تدخل الجيش المصري ليدق المسمار الأخير في نعش النظام السياسي الوليد، والذي لم يكمل عمره عاماً واحداً، حيث وصف البعض هذا التدخل من قبل الجيش على أنه انحياز للشعب واستكمالاً لثورة 25 يناير 2011، فيما قال آخرون أنه انقلاب عسكري أطاح برئيس مدني منتخب، لتدخل بذلك مصر منعطفاً خطيراً ما زالت تداعياته حتى تاريخ كتابة هذه السطور، وعلى صعيد العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية فقد دخلت مرحلة جديدة أكثر وضوحاً من المرحلة السابقة، هذه العلاقة أثارت جدلاً لدى الباحث وتساؤلا عريضاً، يتعلق بموقف الدعوة السلفية في الإنخراط بخارطة الطريق المصرية، فيما إذا كان عن وعي وإدراك بتنسيق مع الإخوان المسلمين من أجل عدم أبقاء الساحة المصرية فارغة للقوى الليبرالية في رسم مستقبل مصر بعيدا عن القوى الإسلامية، خاصة إذا ما استشعرت الحركات الإسلامية أن هذا التحرك سوف يطيح برأس الإخوان، أم أن هذا الموقف هو أسلوب جديد تنتهجه الدعوة السلفية لتكون بديلا سياسيا عن الجماعة في هذه المرحلة، خاصة وأن هذه التيارات قد عانت طيلة فترة حكم الإخوان من تهميش وإقصاء؛ مما شكل حالة من عدم الرضى عن سلوك الجماعة السياسي وطريقتها في إدارة الدولة؟

ما ميز هذه المرحلة على صعيد العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين الإطاحة برئيس الجمهورية المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، وإغلاق القنوات التلفزيونية التابعة للقوى الإسلامية، بالإضافة إلى اعتقال العديد من قيادات الجماعة قد تكون له انعكاسات خطيرة، تكمن أهميتها في ترسيخ قناعة لدى جماعة الإخوان المسلمين بأن الديمقراطية لم يعد من الممكن التعويل عليها في تغيير الأنظمة وإقامة المشروع الإسلامي عبر المسار الديموقراطي؛ وعطفًا على هذا، بالإضافة إلى انجذاب الجماعة وبقوة نحو العنف كمسار بديل، ومن ثم اللجوء إلى التحالف مع السلفيين الجهاديين للوصول إلى غايتها النهائية المتمثلة في استرداد الشرعية، كما يلاحظ أن هناك مؤشرات لتصاعد العنف في الآونة الأخيرة، حيث أن هناك أصواتًا داخل الجماعة الإسلامية وحزبها (البناء والتنمية) المتحالفة مع جماعة الإخوان

المسلمين تطالب بالعودة إلى العنف كبديل عن الديمقراطية، كما أن الوضع في سيناء ينطوي على مخاطر حقيقية، وخصوصًا مع ظهور كيانات إرهابية مستحدثة مثل التنظيم السلفي، المسمى "أنصار الشريعة " و"جماعة بيت المقدس". بالإضافة إلى أنه من المتوقع أن يؤدي إلى إعطاء زخم أكبر لأفكار تنظيم القاعدة في مصر، فعبر عقود والتنظيم يعادي القيم الغربية، وفي مقدمتها الديمقراطية بالصورة التي جعلت التنظيم ينتقد مواقف الإسلاميين الذين قبلوا بالديمقراطية والانتخابات، فأيمن الظواهري ظل لعقود رافضًا لمواقف جماعة الإخوان المسلمين معتبرًا أن انخراط الجماعة في العمل السياسي والحزبي لن يؤدي إلى شيء، فالغرب والقوى المتحالفة معه لن تسمح بنجاح المشروع الإسلامي، وتأسيسا على ما سبق فإن التيار السلفي الجهادي وتنظيم القاعدة يعتبران من أهم الأطراف التي حققت مكاسب إستراتيجية، حيث تعززت رؤيتهم برفض المنتجات الغربية كالديمقراطية بعد عزل محمد مرسي؛ فالتنظيم يمكن أن يستخدم الحالة المصرية كنموذج يدعم أطره الفكرية الرافضة للديمقراطية، والترويج لفرضيات الحرب المستمرة بين الإسلام والعلمانية، ومن ثم فإن الوصول للسلطة وتكوين الدولة الإسلامية المنشودة يأتي عبر السلاح والحرب المقدسة وليس الديمقراطية وصندوق الانتخابات[1].

لا يمكن إنكار حقيقة أن الإطاحة بالرئيس محمد مرسي وحظر جماعة الإخوان قد وضع جماعة الإخوان المسلمين أمام خيارين إما الإنحياز إلى العنف وبناء علاقة مع التيار الجهادي وأما النزوع إلى الأسلوب السلمي والسياسي وتقوية وبناء علاقات جديدة مع التيار السلفي الذي أوجد له موطأ قدم في العملية السياسية، وهذه الظروف أسست لصورة أخرى من صور التعاون بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية ، حيث مالت جماعة الإخوان المسلمين نحو خيار العنف في ظل تنكر تيار الدعوة السلفية للإخوان المسلمين وانقسامهم في التعاطي مع محنة الإخوان، فعلى صعيد العلاقة بين التيار الجهادي أمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات التي أظهرت الميل الواضح للأسلوب العنفي في استرداد الشرعية، فعلى ما يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين قد استشعرت مبكرا أن حجم الضغوطات القادمة ستتسع مما يصعب عليها تحملها،

[1] مقال منشور بعنوان: مستقبل التيارات السلفية في مصر بعد سقوط الاخوان، عرض محمد بسيوني عبد الحليم، 2013 http://rcssmideast.org/reviews/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D

وأدركت أنها مقبلة على مرحلة ستكون فيها مستهدفة كجماعة وكنظام؛ فقامت بتوثيق عرى أواصر العلاقة مع التيار الجهادي وخاصة في سيناء، حيث ذكر أشرف بدر رئيس تحرير صحيفة الأهرام العربي أن خيرت الشاطر القيادي في جماعة الإخوان المسلمين كان قد اتصل عقب ثورة 25يناير2011 برمزي موافي الملقب بالكيماوي والخبير في تصنيع المتفجرات والذي كان يعتبر الطبيب الخاص لأيمن الظواهري طالبا منه الحضور إلى سيناء من أجل الإعداد لتأسيس جيش على غرار الجيش الحر السوري، وقام الكيماوي بالإستعانة بإبراهيم سنجاب اليمني الجنسية والفلسطيني خليل أبو المر لتلك الغاية[1]، إضافة إلى إفراج الرئيس المعزول محمد مرسي عن 200معتقل من المعتقلات غالبيتهم من القاعدة وأبرزهم عاصم عبد الماجد المتهم بقتل 108 أشخاص، كل هذه الوقائع تدلل على أن الإخوان المسلمين والرئيس المصري المعزول كانوا يستعدون لسيناريو الإطاحة بالرئيس وإسقاط النظام، وقد كانت كلمات محمد البلتاجي القيادي في جماعة الإخوان في اعتصام رابعة عن أن ما يحدث في سيناء من عنف، هو نتيجة عزل الرئيس محمد مرسي وأن عودته للحكم سيوقف ما يحدث من عنف، حيث فسره بعض المتابعين وخاصة أنصار النظام السابق على أنه ميلا للعنف ودليلا آخر على التنسيق بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الجهادية، أضف إلى ذلك مشاركة القيادات السلفية الجهادية في احتفالات نصر أكتوبر عالم 2012 وجلوسهم على منصة كبار الشخصيات.

اتصفت علاقة التيارات السلفية بجماعة الإخوان المسلمين بهذه المرحلة بحالة من تعزيز العلاقات مع التيارات الجهادية وحالة من الجفاء والخلاف مع الأحزاب السياسية السلفية ، وقد تبلور هذا التنسيق في نصرة بعض التيارات الجهادية لجماعة الإخوان المسلمين في اعتصامي رابعة العدوية والنهضة من حيث الحماية والمشاركة فيهما، كما تجسد هذا الدعم من خلال المسيرات التي أعقبت الإطاحة بالرئيس، حيث شوهدت الأعلام السوداء التي تخص هذه الجماعات في هذه المسيرات، كما شوهد عدد من أنصار التيار الجهادي يحملون السلاح في هذه المسيرات، أما مجموع العمليات التي استهدفت قوات الشرطة والجيش كمركز كرداسة وقتل

[1] **برنامج صالة التحرير**، لقاء مع أشرف بدر (رئيس تحرير مجلة الأهرام العربي) على فضائية صدى البلد بتاريخ 2012/9/12

الجنود أل 26 في رفح إضافة إلى محاولة اغتيال وزير الداخلية محمد إبراهيم بتاريخ 2013/9/5 وتفجير خط الغاز المغذي للأردن وإسرائيل وسلسلة عمليات التفجير وإطلاق النار في سيناء على الجيش المصري، وتفجير مبنى الداخلية في الدقاهلية في 2013/12/24 يمكن تفسيره على أنه جزء من ردة الفعل على عمليات الجيش المصري في سيناء فيما يعرف " بالحرب على الإرهاب " ولكن تزامن كل هذا مع عزل الرئيس مرسي مما يرجح كفة التنسيق مع الجماعة، حيث يعتبر الكثيرون أن هذا النوع من العلاقات هي العلاقة النموذجية بين القوى الإسلامية وهي تعني بالنسبة لجماعة الإخوان الإبتعاد عن النموذج السياسي والارتماء في حضن العنف الذي تتقنه التيارات الجهادية وتتلاقي مع أفكارها ومبادئها في محاربة الطاغوت وأدواته كالجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى.

وعلى صعيد علاقة جماعة الإخوان مع الدعوة السلفية وذراعها السياسي " حزب النور" فقد تحددت معالمها بحالة حافلة بالخلافات وسوء الظن، خاصة وأن الإطاحة بالرئيس مرسي قد جاء في الفترة الالإماراتي.دا بين الطرفين؛ لا بل وصلت درجة كبيرة من الاختلاف والحنق والعتاب، فقبل الإطاحة بالرئيس مرسي بأيام اقترحت الدعوة السلفية مبادرة على الرئيس المعزول بضرورة الإستجابة لمطلب الجماهير وإجراء تعديلات على حكومة هشام قنديل، لكنه رفض ذلك. ناهيك عن الخلاف في السياسة الخارجية للنظام وتحالفه مع محور قطر– إيران – تركيا، وهو التحالف الذي يتحفظ عليه السلفيون خاصة العلاقة مع إيران والشيعة تحديدا وتفضيلهم للمحور السعودي الإماراتي[1]. إن فرضية استغلال الدعوة السلفية لفرصة غياب جماعة الإخوان عن المشهد السياسي نتيجة الإطاحة بنظامهم ونزع الشرعية القانونية عن نشاطاتها وحل حزب الحرية والعدالة لاحقا وانضمامها إلى فريق صناعة خارطة طريق مصر، له ما يدل عليه، حيث بات يدرك حزب النور السلفي أنه من أكبر الأحزاب الإسلامية في مصر، وكان منافسا قويا لجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية حتى حصل على المركز الثاني في عدد المقاعد النيابية بنسبة 25%.

[1] حاتم مطير، خلافات الإخوان والسلفيين تهدد المشروع الإسلامي، الموقع الالكتروني ل شبكة المحيط الإعلامية: http://moheet.com/news/newdetails/654796/1/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-

إن فشل الرئيس المعزول محمد مرسي في احتواء حلفائه وخصومه السياسيين وغض الطرف عن إشراكهم في السلطة، أحدث تصدعا مع حزب النور السلفي إتسع عندما فشل في ضمان مناصب وزارية وعدت لأعضائها قبل جلسات الحوار الوطني، وتجاهله القواسم المشتركة الإسلامية بين جماعته والسلفيين، كل ذلك أدى إلى غضب حزب النور السلفي وإصداره تقريراً كشف عن وجود مخطط إخواني لأخونة الدولة والسيطرة عليها. بدأت بتعيين 13 من أعضاء الجماعة من الولاة في مناصب رئيسية وتنفيذية في جميع مؤسسات الدولة؛ فالدور الذي لعبه حزب النور في إسقاط الرئيس مرسي في 30 يونيو 2013 جعل الدعوة السلفية أكثر الرابحين بانضمامها لفريق خارطة طريق مستقبل مصر، التي أعلنت عنها القوات المسلحة بعد الإطاحة بمرسي، مما جعلها الطرف المرجح أو الطرف المعطل، برز هذا الموقف الجديد عندما أبدى موفد الحزب اعتراضه على اختيار د. محمد البرادعي رئيساً للوزراء لأنه علماني ويحارب الإسلاميين، ورغم التوافق مع التيار الليبرالي إلا أنه هدد بنزول أعضائه ومؤيديه إلى الشارع والإنضمام إلى الإخوان في اعتصام رابعة العدوية ورفع شعارات عودة الرئيس مرسي إلى الحكم، وقلب الطاولة على الجميع وامتثلت القوى السياسية لاعتراضات الحزب السلفي.

لقد أشار د. شادي حامد الخبير في حركات الإسلام السياسي إن حزب النور في مرحلة ما بعد مرسي رغم أنه لم يشارك فعلياً في الإطاحة بالرئيس مرسي إلا أنهم يمتلكون حق الفيتو والإعتراض على جميع القرارات التي تغضبهم، لكنه بمقدوره الحشد واللعب على ورقة الدين بأن العلمانية قد تكون بديلاً للحكم الإسلامي في البلاد، موضحاً أن الحكومة والسلطة الجديدة تحتاج إلى دعم حزب النور حتى لا يخرج الشارع ضدها. وإذا خسرت السلطة الحزب الإسلامي الوحيد القادر على الحشد مثل الإخوان سيكون أمامهم الآلاف من الأنصار للانضمام إلى جماعة الإخوان في الشارع وربما يطالبون بعودة مرسي إلى الحكم مجدداً.

هناك من يرى أن السلفيين لا يجيدون اللعبة السياسية أو تطويع الموقف، حيث وصف د. خليل العناني الخبير في حركات الإسلام الراديكالي، أن هناك ساسة علمانيين تعاونت معهم جماعة الإخوان المسلمين أثناء وجودها في الحكم، ورغم نفور حزب النور السلفي من الجلوس

حتى مع هؤلاء القادة إلا أنهم ظهروا على حقيقتهم فور سقوط مرسي وأصبحوا يحصدون المكاسب السياسية المتتالية، لافتاً إلى أن السلفيين رغم ذلك إلا أنهم أنقياء سياسياً ولا يجيدون الإلتفاف أو المراوغة لتحقيق مصالحهم عكس الإخوان الذين قد يتصالحون مع أعداءهم لتحقيق مصالحهم وبعدها يطيحون بهم؛ لذلك يوجد الكثير من السلفيين في أنحاء البلاد الذين رحبوا بإقالة الرئيس محمد مرسي ولم يبدو غضاضة في الإطاحة بالرئيس الإسلامي.. وما زالوا يثقون في العملية الديمقراطية وتنفيذ خارطة الطريق بشفافية طالما تواجد قادة الحزب السلفي داخل أروقة إتخاذ القرار، واتفق مع الرأي السابق د. "عمار على حسن" الباحث في شؤون الحركات الإسلامية، واصفا ذلك بأن السلفيين اكتشفوا خداع الإخوان لهم بعد انفرادهم بالسلطة، حتى تنبهوا إلى أن الجماعة تحتاج إليهم- فقط – لتحقيق مصالحهم وأغراضهم السياسية، وبعدها يصبح التجاهل التام بين الطرفين سيد الموقف، لافتاً إلى أن الاستقلال السلفي جاء بعد وجود حالة غضب وسخط من جانب مؤيدي الحزب في المحافظات المصرية، خاصةً بعد تزايد الشعور العام أنهم أصبحوا أداة سهلة في أيدي حزب الحرية والعدالة المنبثق عن الإخوان المسلمين، إضافة إلى تلاعب مكتب الإرشاد بالسلفيين في انتخابات رئاسة الجمهورية والمجالس التشريعية والتعديلات الوزارية وحنثهم بالوعود التي قطعوها بتولي مناصب في الحكومة الجديدة بعد صعود الإخوان لسدة الحكم، حيث أن سلسلة الخطوات التي اتخذها الحزب السلفي ابتداءا من المشاركة مع فريق خارطة الطريق لمستقبل مصر والمشاركة بلجنة الخمسين المكلفة بكتابة دستور 2014، إضافة إلى موقفهم من الجيش وعمليات القتل والتخريب، فضلاً عن ذلك امتلاك الحزب السلفي قبولا سياسيا من كافة القوى الليبرالية، يؤهلهم لخلافة الإخوان المسلمين وتمثيل القوى الإسلامية وإعطاء انطباع لدى مناصريه أنه يمتلك رؤية سياسية وأنه أكثر نضجا من الإخوان المسلمين على طريق تحقيق الهدف النهائي المتمثل بإقامة دولة الخلافة ولكن من بوابة المشاركة السياسية، لكن هناك رأي أخر لا يرى في حزب النور بديلا سياسيا للإخوان المسلمين، حيث يرى عمرو المكي مساعد رئيس حزب النور للشؤون الخارجية، أن الحزب لن يقدم نفسه كبديل سياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وخلال فترة خارطة الطريق على القوى السياسية إقناع الشارع ببرامجهم الإنتخابية لإعادة بناء الأمة بعد الثورة، فالسلفيين بعد عام واحد

من حكم الإخوان أدركوا أنه كان يتم إستخدامهم من قبل جماعة الإخوان للوصول إلى السلطة وترسيخ أقدامهم في الحكم، لكن حزب النور والدعوة السلفية تنبهت مبكراً لمخطط الإخوان وانفصلت عنهم سياسياً، حيث نفى نادر بكار نائب رئيس حزب النور أن يشكل السلفيون بديلاً للإخوان المسلمين في الحكم، لكن في المرحلة الانتقالية التي قادها الرئيس المؤقت عدلي منصور لا بد من تتضافر الجهود من أجل مصلحة البلاد وعبور الأزمة الخانقة أولاً، وليس من المنطقي أن يتلاعب السلفيون بالقوى السياسية ويلهث وراء أمريكا لتقديم أنفسهم بهذه السرعة، موضحاً أن الحزب يضع نصب أعينة مراحل تنفيذ خارطة الطريق أولاً بداية من تعديلات الدستور ومدى توافق القوى السياسية والمصريين على مواده الجديدة [1].

مهما بلغت الخلافات بين الحزبين أو الجماعتين فإنها ستظل في حدودها ولن تتجاوز إلى الصراع أو الاقتتال أو حتى التحالف مع المناهضين للمشروع الإسلامي على حساب قوى إسلامية أخرى وصمام الأمان في كل ذلك نابع من عدة أسباب:

- وحدة المنهج الفكري والعقائدي ووحدة القيم والأهداف بين كل الإسلاميين في مصر.
- رأي عام إسلامي ضاغط يحرم النزاع والشقاق بين مكونات الإسلاميين.
- إدراك الطرفين أن الإخوان غير قادرين على قهر السلفيين، ولا السلفيين يتمنون يوما أن يهلك الإخوان، حيث يبرر السلفيون انخراطهم في خارطة الطريق على أنه يأتي في إطار حماية المشروع الإسلامي والقوى الإسلامية من أن يتم تصفيتها، وهذا الشكل من السلوك يخدم الإسلام حتى لو أغضب الإخوان المسلمين.

[1] محمد نوار، مقال بعنوان: السلفيون ومغانم سقوط الإخوان، موقع صوت البلد الالكتروني: http://www.baladnews.com/save.php?cat=2&article=50666

الفصل الثالث

تأثير العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية بعد ثورة 25 يناير 2011 على بناء الدولة المصرية الحديثة

الفصل الثالث

تأثير العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية بعد ثورة 25 يناير 2011 على بناء الدولة المصرية الحديثة

يوصف النظام السياسي المصري قبل ثورة 25 يناير 2011 بأنه نظام شبه تسلطي وغير ديمقراطي في جوهره[1]، على الرغم من أن الحياة السياسية المصرية كانت قد شهدت تجارب ديمقراطية قبل اندلاع ثورة 25 يناير 2011، فلم تنمو أركان الدولة الحديثة الأساسية تمام النمو فيستقيم عودها. أضحت الديموقراطية واحترام القانون وحقوق الإنسان والتي تعتبر أهم دعائم بناء المجتمعات الحديثة أسيرة جميع المراحل الانتقالية التي ميزت الحياة السياسية المصرية؛ فالديمقراطية ليست وصفة دوائية لعلة؛ ولكنها نظام متكامل لا بد من أجل بنائها وترسيخها من متطلبات نفسية وثقافية ووسائل اقتصادية وتراكمات تاريخية تمهد لتغيير الأنظمة التسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، فعلى الرغم من عراقة الشعب المصري وحضارته التي أضاءت تلك التجارب سماءه، وبرغم العديد من المحاولات المتتالية لترسيخ النهج الديموقراطي، إلا أن مصر سرعان ما " تنقض غزلها " وتفض الشراكة مع الديموقراطية، تحت حجج وذرائع لها علاقة بالظرف الداخلي تارة والتحدي الخارجي تارة أخرى، مما جعل عملية التحول نحو الديموقراطية رهينة مزاج النظام الجديد وليس مطلبا شعبيا، فهل حقيقة أن هذا الشعب الغني بتراثه وتجربته مهيأ ثقافيا ونفسيا واقتصاديا وفكريا لعملية تحول ديمقراطي، وهل الأحزاب المصرية قادرة على تبني عملية ديمقراطية تقوده إلى بناء دولة حديثة؟ فإذا صح افتراض أن النظام السياسي المصري قبل ثورة 25 يناير 2011 لا يرغب في السير في هذا النهج لأن الديموقراطية تتعارض مع مصالحه، ويشكل حجر عثرة أمام هذا التحول؟ هل ثورة 25 يناير 2011 وموجتها الثورية تعتبر أولى حلقات مسلسل التحول الديمقراطي الحقيقي في مصر، أم أن هذه الثورة وموجاتها جاءت لتكشف أن الديموقراطية التي تنشدها الشعوب العربية عموما

[1] حسن نافعه، **النظام *السياسي بعد انتخابات الرئاسة: رؤية تحليلية***، **مجلة الديموقراطية**، العدد 20، 2005، نسخة الالكترونية، ص 89

والشعب المصري خصوصا، صعبة المنال وتحتاج إلى توطئة فكرية ونفسية وثقافية لم يـــدرك الشعب المصري كنهها بعد، بل وكاشفة لعقم النخب السياسية ومنظمات المجتمع المدني اتجـــاه هذا المطلب الإنساني التي تستخدم الديموقراطية "عند الحاجة " بما يتوافـــق أو يتعـــارض مـــع مصالحها وأهدافها؟ وهل سطوع شمس القوى الإسلامية الممثل بحركـــة الإخـــوان المســـلمين والتيارات السلفية في سماء مصر، وتصدرها للمشهد السياسي يقود إلى ذاك التحول المنشود؟ أم أن وجود القوى الإسلامية في موقع الأكثرية النيابية وسيطرتها على القرار الرسمي للدولة هـــو المسمار الأخير في نعش مسيرة الديموقراطية المتعثرة ؟

هذا العصف الذهني من التساؤلات يقود إلى استكشاف أثر علاقة الإخـــوان المســـلمين بالتيارات السلفية على دعائم الدولة الحديثة ممثلة بالديمقوقراطية واحتـــرام وحقـــوق الإنســـان وسيادة القانون، حيث تظهر حداثة الدول بدساتيرها وقوانينها وتتضح صورتها أكثر في الفصل والتوازن بين السلطات.

1.3 أثر علاقة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية على دستور 2012

يتربع دستور الدولة على قمة الهرم التشريعي في كافة الأنظمة القانونية الموجودة فـــي العالم، ثم القانون ثم اللائحة التنفيذية ثم القرار الإداري ويجـــب تخـــالف القـــوانين واللـــوائح والقرارات الإدارية الدستور في أي قاعدة من قواعدها[1]، فطبيعة مواده تعكس مدى قرب أو بعد الدولة عن الحداثة

شهدت الحياة الدستورية المصرية عام 1923 وحتى ثورة 25 يناير2011، حالة تكـــاد تكون نمطية من التعطيل والتعديل، فمنذ أن وضع أول دستور مصري مكتمل، استشرت ظاهرة التجميد (التعطيل) ومن ثم التعديل أو التغيير للدستور السابق. هكذا سارت مصر علـــى مـــدى تسعين عامًا مضت في صياغة الدساتير، تتشكل لجنة لصياغة دستور فتقوم بتعديل ما وضـــعته سابقتها أو تستحدث مواد جديدة تعكس رؤيتها، ليجرى بعد ذلك استفتاء على منتجها النهائي، ثم

[1] السيد أبو الخير، **الحماية الدستورية للوقف في الدستور المصري الجديد 2012**، دار المنظومة الالكترونية، نسـخة pdf

يحدث تغيير في النظام الحاكم ويتم تعطيل الدستور وتقوم لجنة جديدة بإعادة وكتابة دستور جديد، وهكذا..؛ فمنذ عام 1923 وحتى عام 2013 تم كتابة وتعطيل الدستور المصري ثلاثة عشر مرة[1]، كما شهدت ثورة 25 يناير 2011 وحتى يومنا خمسة "إعلانات دستورية*[2]، وكتابة دستورين.

هناك من يقر أن ثورة 25 يناير 2011، تتطلب أكثر بكثير من إسقاط دستور 1971، وكتابة دستور جديد، ويستوجب ابعد من أطلاق حرية إنشاء الأحزاب وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفتح باب المشاركة في الحياة السياسية، فرغم أهمية مثل هذه الإجراءات إلا أن الشعب المصري بحاجة إلى ثقافة الديمقراطية التي تتطلب الرغبة في المشاركة في الحياة العامة والإقدام على الخدمة المجتمعية، فلا يمكن تصور– أبدا – قيام نظام ديمقراطي سليم في بلد ما يتسم شعبه بالسلبية وعدم الاكتراث[3].

يعتبر دخول جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية على خط كتابة الدستور المصري مؤشر واضح على مدى رغبتهم في لعب دور حقيقي في ترسيخ الديموقراطية، كما يعتبر من أهم المراجعات التي تم تسجيلها بعد ثورة 25 يناير 2011 في فكر كل من جماعة والإخوان المسلمين والقوى السلفية، حيث كان شعار " دستورنا القرآن " ثابتا فكريا ونهجا تربويا لم يكن من السهل إسقاطه والإشتراك بكتابة دستور وضعي، حتى حين كانت مواد الشريعة تمثل مرجعية دينية تم التشديد عليها في دستور 2012، حيث لم يكن بوسع كليهما أن يتجاوزا الحدث المفاجئ الذي وضعهم في موقع صناعة القرار لأول مرة في تاريخ الجماعة ذات الخبرة السياسية العريضة وكذلك للتيارات السلفية حديثة العهد في اللعبة السياسية، هذا التطور الملحوظ فسره المراقبون، على أن هناك تأثيرا متبادلا بين عملية التحول الديموقراطي وشرعنة هذه

---

[1] (د.ذ.م)، **تاريخ الدساتير المصرية من القدم حتى الحداثة**، الهيئة العامة للاستعلامات..بوابتك إلى مصر، الموقع الالكتروني: http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2128

[2] الإعلان الدستوري: هو دستور مختصر، مكون من عدد قليل من المواد يسمح للسلطة الحاكمة الجديدة بحكم البلاد بصورة قانونية، ويمكن، وإصدار قوانين تمكن تسهيل أوجه الحياة، حتى يتم إصدار دستور جديد.

[3] محمود بسيوني؛ محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، مرجع سابق، ص ص 93 – 94

الجماعات، حيث استفادت جماعة الإخوان المسلمين من إفرازات الثورة التي كانت الديموقراطية أول مطالبها، ودخلت عبر بوابة الشرعية الثورية إلى بيت الشرعية الدستورية، وبقدر أكبر فان التحول نحو الديموقراطية قد حفز التيارات السلفية للانخراط وبقوة في العملية السياسية، وتحقيقا لذلك عملت على تأسيس عدد من الأحزاب السياسية لأول مرة منذ نشأتها، مما يشجع كليهما على قيادة عملية التحول الديموقراطي.

لقد أضحى من البديهيات في الحالة المصرية، أن يكتب ويعدل دستورها ليعكس رؤية النخب السياسية الحاكمة، ولم يصل الدستور المصري مرحلة الثبات وتصبح مواده مرجعية للنظام الحاكم والشعب منذ عام 1923 وحتى عام 2013، ولم تكن القوى الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية) حين تصدرت المشهد السياسي في أول انتخابات حرة – بعد ثورة 25 يناير 2011 – نيابية ورئاسية، استثناء من هذا النمط، فقد ظهرت بصمة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية جلية في مواد الأحزاب والشريعة والهوية والحقوق والمساواة في دستور2012، وقد كانت بواكير هذه الرؤية من خلال المادة المستحدثة (232) والتي أكدت على منع قيادة الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي والترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بدستور 2012، حيث توافقت هذه المادة مع " قانون العزل السياسي"[1].

لقد شهدت العلاقة بين حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب المنبثقة عن التيارات السلفية وخاصة حزب النور قبل كتابة دستور 2012 أعلى درجات التنسيق بعد نجاح ثورة 25 يناير 2011، خاصة في الاستفتاء الذي جرى في 19 آذار 2011 حول التعديلات الدستورية المقترحة في مصر، والتي تمهد لانتخابات مبكرة، حيث تمت الموافقة على التعديلات بنسبة 77%[2]، والتي سميت من قبل الإسلاميين " غزوة الدستور "، لقد

---

[1] إبراهيم البيضاني، ***جغرافية التغييرات السياسية في ربيع الثورات العربية فوز الإخوان المسلمين والسلفيين في الانتخابات المصرية وتأثيره على النظام السياسي الإقليمي***، **مجلة آداب ذي قار** ، عدد خاص– المؤتمر العلمي الخامس 2012،نسخة pdf، ص 191

[2] المرجع السابق.

ظهرت سيطرة حركات الإسلام السياسي جلية من خلال تركيبة أعضاء اللجنة التأسيسية لدستور 2012 التي كانت تضم (2 من مكتب الإرشاد إضافة إلى 30 عضوا اخوانيا و22 عضوا سلفيا ما يعادل 60% من أعضاء اللجنة المائة، لكن هذا التنسيق كان " كالرماد الذي يخفي تحته نار التوتر"، والتي اتضحت أثناء كتابة الدستور وشكلت المواد الخلافية أبرز مثيرات هذا التوتر؛ حيث تعتبر هذه المواد الاختبار الأول لمعرفة مدى جدية الإسلام السياسي في صناعة عملية تحول الديموقراطي حقيقي.

لقد اشتمل دستور 2012 على الكثير من المواد الخلافية الجدلية والمواد التوافقية والتي عكست حالة الإرتباك التي عانت منها العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية والتي شكلت مؤشرات حقيقية لفوضى القرار لديهم في تكريس المنهج الديموقراطي:

المواد الجدلية: تعتبر المادة الثانية من دستور 2012، فتيل التفجير الذي كاد أن يشعل الخلاف بين الدعوة السلفية وذراعها السياسي " النور " من جهة، وجماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي" الحرية والعدالة " والأحزاب الليبرالية من جهة أخرى، حيث أصر السلفيون على أن تكون " أحكام الشريعة الإسلامية" هي المصدر الرئيسي للتشريع، في حين ارتأت حركة الإخوان المسلمين وقوى مدنية عديدة في نص المادة الثانية من دستور 1971 مخرجا ملائما من مأزق حقيقي، الأمر الذي اعتبر من قبل السلفيين أنه تنصل جماعة الإخوان المسلمين من وعود سابقة قطعت للسلفيين بتعديل هذه المادة، ورضوخا للمسعى العلماني الهادف لتمييع وضع الشريعة في الدستور[1].

التشريح العرضي للمادة الثانية من دستور 2012 ، يوضح مدى جدية جماعة الإخوان المسلمين في اعتماد نصوص دستورية تتوافق مع رغبتها في الانخراط في عملية تحول ديمقراطي حقيقي، حيث أن الاحتكام إلى المبادئ الكلية للشريعة يعطي هامشا واسعا للقوى المدنية ويقدم أوراق اعتماد للأحزاب الليبرالية ويناسب التركيبة المصرية المتنوعة؛ بينما نجد

[1] بشير عبد الفتاح، مقال بعنوان: هل حانت المواجهة بين الإخوان والسلفيين؟، موقع صحيفة الوطن الالكتروني: http://www.elwatannews.com/news/details/139411

إصرار السلفيين على تضمين نص مرجعية " أحكام الشريعة " يمثل جمودا دستوريا، وقلة خبرة سياسية انعكست على فهمها للديمقراطية، وأنها على طريق " أسلفت " الدولة المصرية، وما يؤكد هذا التوجه لدى السلفيين، إصدار مجلس شورى العلماء – والذي يضم كبار مشايخ التيار السلفي في مصر ومؤسسيه – بيانا حول مسودة دستور 2012 والذي أكد على سبعة بنود تتضمن رؤية السلفيين الدستور المصري، كان أبرزها المطالبة بوضع مادة وفق دستورية صريحة قاطعة، تطالب بأن تكون الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، وأن أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية فهو باطل، على العكس من ذلك أبدت جماعة الإخوان المسلمين نضجا سياسيا برغماتيا، حيث كانت مطالبها بعد ثورة 25 يناير 2011 خاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، ولم يكن بين هذه المطالب أي ذكر للشريعة، كما تجنبت جماعة الإخوان المسلمين استخدام الدين بشكل رسمي في المعارك السياسية، وحاولت أن تظهر كقوة وطنية من خلال تحالفها مع أحزاب مدنية بعد فشل فكرة التحالف بينها وبين حزب النور السلفي وبرامج سياسية عملية، بل وزادت على ذلك بانتقاد نواب البرلمان السلفيين الذي أضافوا جملة "بما لا يخالف شرع الله " للقسم الدستوري لمجلس الشعب[1].

إن انفتاح الدستور على حرية العبادة والاعتقاد لم يمنع منظمة العفو الدولية من توجيه الانتقادات إلى جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين التي ركزت على الديانات السماوية (الإسلامية، اليهودية، المسيحية) كما ورد في المادة (43) من دستور 2012، الأمر الذي تعتبره منظمة العفو الدولية، حجرا على المعتقدات والديانات الأخرى في إشارة إلى البوذية وشعائر الأقليات كالشيعة والبهائية[2]، كما أن المادة (42) من الدستور تعزز التخوف نفسه لدى منظمات حقوق الإنسان لأنها أكدت على حرية إقامة دور العبادة لأصحاب الديانات السماوية الثلاث فقط، أما المادة (219) التي تفسر مبادئ الشريعة الإسلامية المنصوص عليها في المادة (2) ؛ فهي

---

[1] بسام صلاح، مقال بعنوان: بين الإخوان والسلفيين ماذا تعني " مبادئ الشريعة " في الدستور؟، الموقع الالكتروني للبوابة نيوز: http://www.albawabhnews.com/3986

[2] حسيبة حاج صحراوي، مقال بعنوان : يحد دستور مصر من الحريات الأساسية ويتجاهل حقوق المرأة، موقع منظمة العفو الدولية الالكتروني:
http://www.amnesty.org/ar/http%3A/%252Fwww.amnesty.org/en/news/egypt-s-new-constitution-limits-fundamental-freedoms-and-ignores-rights-women-2012-11-30

تعبر عن رؤية السلفيين لمصدر الحكم، هي تكمن خطورة هذه المادة في أنها تؤسس لنظام طائفي يخص "أهل السنة والجماعة"، وتؤدي إلى فوضى تشريعية لأنها تحمل في طياتها الرجوع إلى "القواعد الأصولية والفقهية" التي تتغير حسب الزمان والمكان، وتمهد الطريق لتطبيق صارم للشريعة الإسلامية على المجتمع المصري الذي يمثل المسيحيون نحو عشرة في المائة منه.[1]

المتفحص لمواد دستور 2012 يجد أنه – تحت ضغط جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية – تم تفسيخ المادة الثانية في دستور 1971 وتفريخها إلى أربعة مواد [2]، وهو ما يؤكد إصرار الأحزاب الإسلامية على تحديد دين الدولة، ولم تخفي القوى المدنية والأقليات الدينية كالقبطية تخوفها من أن تؤسس المادة الرابعة لهيئة دينية غير منتخبة (هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف) سلطة دينية تنتقص من سلطة التشريع والقضاء، وأن يكون ذلك نمط من أنماط "ولاية الفقيه" التي يعتمدها النظام الإيراني[3]؛ لكن هناك من يرى أن دور الأزهر يرتبط بالحالة الديموقراطية في مصر، فكلما انتعشت تلك الحالة اكتسب الأزهر استقلالا، وتفرغ لرسالته دون الارتباط بسلطة ما، وأنه يمكن للأزهر تقديم دور استشاري دون أن يكون لاعبا أساسيا في الساحة السياسية الداخلية، بينما يؤدي إقصاء الأزهر إلى ظهور قوى متطرفة تروع الشارع [4].

يتفق المفكر السياسي عزمي بشارة الذي أشار إلى العديد من مواد الدستور وخاصة المادة الرابعة حيث اعتبر أن إقحام هذه المادة في الدستور يتعارض مع أسس الديموقراطية وتدخلا من قبل هيئة دينية في السلطة التشريعية؛ فالتشريع – حسب رأيه – من اختصاص نواب

---

[1] حسن صابر، مقال بعنوان: مواد الدين والشريعة في تعديلات دستور 2012، الموقع الالكتروني ل الموجز: http://almogaz.com/news/politics/2013/10/21/1149051

[2] الدستور المصري 2012، المواد (2، 3، 4، 219)

[3] حسن صابر، مقال بعنوان: **مواد الدين والشريعة في تعديلات دستور 2012**، مرجع سابق.

[4] إبراهيم اليضاني، ***جغرافيا التغييرات السياسية في ربيع الثورات العربية:فوز الإخوان المسلمين والسلفيين في الانتخابات المصرية وتأثيره على النظام الإقليمي العربي***، **مجلة آداب ذي قار**، عدد خاص- المؤتمر الخاص العلمي 2012، نسخة pdf، ص 198

الشعب[1]، مع المخاوف لدى الأقباط المواد، الذين رأوا أن مواد الشريعة وخاصة المادة (219) تكرس لدولة دينية[2]،

تعبر المادة السادسة في دستور 2012 عن شكل النظام السياسي المصري الذي يقوم على الديموقراطية والشورى[3]، وهنا نلمح– أيضا– بصمة القوى الإسلامية التي ترى أن الديمقراطية الغربية تختلف عن الشورى؛ وهذه المادة تؤكد تخوف أنصار الديموقراطية من أن القوى الإسلامية لا تؤمن بالنظام الديموقراطي كأسلوب استراتيجي في الوصول للحكم، فالفارق شاسع بين الديموقراطية ذات المنشأ الغربي، والشورى ذات المرجعية الإسلامية، كما أن الفقرة المتعلقة بالأحزاب تعبر بشكل جلي عن رؤى تلك الأحزاب في ترسيخ شرعيتها الدستورية كأحزاب دينية، وهنا يتسآل الباحث، ماذا لو قام المسيحيون المصريون بتأسيس حزبٍ سياسيّ ذا مرجعية دينية مسيحية؟ واليهود المصريون حزبا ذا مرجعية دينية يهودية؟

صحيح أن هناك مجتمعات ديمقراطية غربية يحتوي نظامها السياسي أحزابا دينية، لكن هذه الأحزاب قد توافقت مع النظام الديموقراطي وأصبحت جزءا منه، الأمر ذاته لا ينطبق على الحالة المصرية، لأن الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في مصر هي حديثة العهد تفتحت بذورها مع انبلاج عملية التحول الديموقراطي، ولم تترسخ لديها مفاهيم الديموقراطية وما زال الجدل محتدما حول قبول أو عدم قبول النظام الديموقراطي كآلية حكم، فهي لم تعترف – بعد– ببعض القيم الديمقراطية كحق المرأة في تولي المناصب العليا والمساواة، وفي ظل هذه المعطيات سوف يؤدي تأسيس الأحزاب على أسس دينية ومذهبية إلى تكوين معازل وجيتوهات حزبية الأمر الذي يتنافى مع مقتضيات الديموقراطية التي تعلي من روح المواطنة والمصلحة العامة على المصالح الفئوية رغم أن التعددية الحزبية هي إحدى ملامح وأسس الديموقراطية .

---

[1] عزمي بشارة، تقرير بعنوان: مشروع دستور مصر الحالي ديمقراطي يتضمن عيوبا ونواقص هامة، الموقع الالكتروني لجبهة التغيير الوطني الجزائرية، http://lequotidienalgerie.org/2012/11/30/%D8%B9%D8%B2%D9%85%D9%8A-

[2] الأنبا بولا، تقرير أخباري بعنوان: أهمها " تفسير الشريعة الإسلامية "..الكنيسة تعترض على 40 مادة بالدستور، الأهرام الجديد، http://www.ahram-canada.com/11408/%D8%A7%D9%87%D9%85%D9%87%D8%A7

[3] الدستور المصري 2012، المادة (6)

فمن خلال التشريح المقطعي للمادة السادسة يتبين أن هذه المادة قد صيغت لتتواءم مع ظـــروف الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، حيث إلغاء المادة الخامسة من دستور 1971 والتي تحظـــر تأسيس أحزابا سياسية على أساسي ديني، والتي من شأنها أن تخلق أزمات في النظام المصري، مما يعيق عملية التحول الديموقراطي التي تعتبر أهم أدبياته ذوبان الجزء في الكل المصري.

كان صانعوا القرار السياسي المصري بعيد ثورة 25 يناير 2011 على مفترق طـــرق لاختيار أحد ثلاثة نماذج من الحكم الجمهوري، حيث استقرت رؤاهم على النمـــوذج المخـــتلط (الرئاسي البرلماني) لما لهذا النموذج من مزايا تجمع بين النموذج الرئاسي والنموذج المخـــتلط إضافة إلى خصوصية وطبيعة التجربة المصرية التي ملت من تجربة النظام الرئاسي التســـلطي الذي استمر عقودا طويلة وكذلك النموذج الملكي الدستوري الذي أخذ طابع التوريـــث؛ ولأجـــل ذلك صيغت العديد من المواد في دستور 2012 لتوضيح دور السلطة التنفيذيـــة المكونـــة مـــن الرئيس ورئيس الوزراء حتى يتم الاستفادة من مزايا هذا النموذج وتلافي عيوبها، حيث يتبين أن الدستور المصري قد أعطى الرئيس المصري صلاحيات تمكنه مـــن التـــدخل فـــي الســـلطات التشريعية والقضائية، الأمر الذي اعتبره المحللون أنه تناقض واضح مـــع المـــادة الدســـتورية (132)، خاصة وأنها تعتبر رئيس الجمهورية راعيا للحدود بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)؛ فقد أعطى الدستور المصري الرئيس المصري صلاحية الاطـــلاع علـــى الســـلطة التنفيذية؛ فهو رئيسها، وله الحق بدعوة رئيس مجلس النواب ومجلس الشورى للانعقاد بشـــكل عادي واستثنائي، كما يجيز له تعيين عدد لا يزيد عن عشر الأعضاء المنتخبـــين فـــي مجلـــس الشورى، ويختار رئيسا للوزراء ويكلفه بتشكيل الحكومة ويتولى سلطاته بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونواب الوزراء، عدا ما يتصل منها بالدفاع والأمن القومي والسياسة الخارجية، ويضع مع مجلس الوزراء السياسة العامة ويشرفان عليها، كما يمثل الدولة في علاقتها الخارجية، ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة البرلمان. وهو القائد الأعلى للقـــوات المســـلحة، ويعـــين الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم، ويعين الممثلين السياسيين للدولـــة ويقـــيلهم، ويعتمـــد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية، كما يخوله الدستور صلاحية العفو عن العقوبـــة أو تخفيفها، إضافة إلى إعطائه حق الدعوة إلى الاستفتاء العام، وتعيين النائب العام بناء على ترشيح

مجلس القضاء الأعلى، كما يصدر قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وتعيين رؤساء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، إضافة إلى صلاحية طلب تعديل بعض مواد الدستور، كما أعطي الدستور رئيس الجمهورية صلاحية إعلان حالة الطوارئ بعد أخذ رأي الحكومة، كما يقوم بحل مجلس النواب بدون استفتاء إذا فشلت الحكومة في الحصول على ثقة البرلمان ثلاث مرات متتالية[1]. إن هذه الصلاحيات التي أعطاها الدستور لرئيس الجمهورية وبالرغم من أنه تم استلهام بعض من الدساتير العصرية[2]، إلا أنها أثارت انتقاد المحللين السياسيين والفقهاء الدستوريين، حيث يرون أن هناك مواد دستورية تتعارض مع مواد أخرى، فكيف يكون الرئيس حارسا وحاميا للفصل بين السلطات وهو رئيس للسلطة التنفيذية، وكيف يقوم بحل مجلس النواب إذا فشلت الحكومة بالحصول على ثقة المجلس ثلاث مرات متتالية بدون استفتاء[3]؟ إضافة إلى أن طريقة الاستفتاء تعتبر فكرة دكتاتورية لا تتبع في الديمقراطيات إلا استثناء، حيث تقوض الديموقراطية وتعيق العملية البرلمانية[4]، كذلك يتوسع الدستور في منح رئيس الجمهورية سلطة تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين ولم يقصرها على كبار الموظفين كما هو الحال في فرنسا، حيث أن تعيين الموظفين العسكريين يمس حياديتها، أضف إلى ذلك تعيين رؤساء الهيئات الرقابية الذين يمارسون رقابتهم على جميع مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة[5].

إن هذه الصلاحيات تعطي حقا دستوريا للسلطة التنفيذية في التدخل في صلاحيات السلطات التشريعية والقضائية، خاصة صلاحية تعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا دون تحديد الجهات التي ترشحهم، مما يجعل الرئيس متحكما بعملية التعيين، إضافة إلى مجمل التحصينات على قرارات الرئيس التي شملها الإعلان الدستوري في 11 فبراير 2012 [6]، الأمر الذي اعتبرته القوى الثورية انحرافا عن أهداف الثورة، خاصة بعد استنساخ مواد دستور 1971

---

[1] الدستور المصري 2012،المواد(142،141،140،139،133،132، 147،146،145،144،143، 148، 149، 150، 202،9، 217)

[2] الدستور الفلسطيني، المواد (117، 118، 121، 112، 129، 130، 131، 133، 135، 136، 138)

[3] الدستور المصري 2012، المادة (132)

[4] عزمي بشارة، تقرير بعنوان: **مشروع دستور مصر الحالي دالديموقراطية،عيوبا ونواقص هامة**، مرجع سابق

[5] حنان أبو سكين، **نظام الحكم في الدستور المصري**، مجلة الديموقراطية ، العدد 50، 2013، نسخة pdf، ص 124

[6] الإعلان الدستوي 11 فبراير 2012، المادة (2)

المعدل عام 2005[1]، تلك المواد التي أعطت لرؤساء الأنظمة السابقة صلاحيات واسعة مما يفقد ثقة الشعب المصري بنتائج الثورة وأن ما تم تغييره هو– فقط– الوجوه والشخوص.

تعتبر قضية المرأة من القضايا الجديرة بالإهتمام والتي حظيت باهتمام المشرعين الدستورين والتي فرضت نفسها على مواد دستور 2012، حيث تعتبر مؤشرا كبير على مدى قرب أو بعد الحركات الإسلامية من الديموقراطية، خاصة أن الديموقراطية تعطي المرأة حقا تنكره هذه الحركات كحق الإمامة الكبرى والمساواة، فإذا ما قارنا بين مواد المرأة في دستور(2012)، والذي تم صياغته بوحي ومباركة هذه الحركات وبين المنطلقات الفكرية لكل من جماعة الإخوان المسلمين والقوى السلفية، نجد أن هناك بونا واسعا يصعب فهمه، فالمرأة في فكر الجماعة والسلفيين لا تتبوأ منصب الرئاسة والقضاء، لكن الدستور لم يذكر صراحة ما يمنع المرأة من تولى هذين المنصبين؛ ففي المادة (33) أكد على مبدأ التساوي في الحقوق والواجبات، وكذلك المادة (55) التي أكدت على حرية الترشيح والانتخاب لكافة المصريين دون تمييز، الأمر ذاته ينطبق على المادة (132) والمادة (134) الخاصة بمنصب الرئاسة، حيث لم يتم ملاحظة ما يمنع المرأة من تولى منصب الرئاسة، الأمر الذي ينطبق على منصب القضاء، ففي المادة (170) لم تتضمن ما يمنع صراحة تولي المرأة لهذا المنصب[2]. هذا التطور الكبير في موقف جماعة الإخوان المسلمين والقوى السلفية يبقى في كافة مراحل العملية السياسية تحت الاختبار، وفي إشارة أخرى إلى عدم إيمان التيارات السلفية بالقيم الديموقراطية فقد تم إدراج أسماء النساء في مواقع متأخرة في قوائم السلفية وذلك من أجل تقليل فرص فوزها بمقعد برلماني، وقد برر السلفيون وضع أسماء النساء في ذيل القوائم بالاستناد إلى فتوى ياسر برهامي، رئيس الدعوة السلفية في الإسكندرية، والتي قال فيها إن " ترشح المرأة مفسدة، لكنها أقل من مفسدة من ترك الساحة لمن يريدون تغيير المادة الثانية من الدستور"[3].

---

[1] الدستور المصري 1971 المعدل 2005، المواد (137، 138، 143، 148، 150، 151)

[2] دستور 2012، المواد (33، 55، 132، 134، 170)

[3] ريتا فرج ، السلفية: النساء بمنزلة الأسيرة؟، الموقع الالكتروني للمراقب: http://www.almuraqib.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1768:2013-04-15-16-25-25&catid=37:2012-11-04-06-53-05&Itemid=58

2.3 أثر المراجعات الفكرية التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية على دعائم الدولة الحديثة

تقاس عادة حداثة النظم السياسية بمدى احترامها لحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة سيادة القانون من خلال ممارستها للعملية الديمقراطية، فهذه أركان الحداثة ومؤشراتها، ولقياس ذلك على ظاهرة تصدر القوى الإسلامية المشهد السياسي لا بد من تسليط الضوء على أقطاب هذه القوى في مصر.

1.2.3 الإخوان المسلمون وأثر مشاركتهم في العملية الديموقراطية المصرية

يزعم الكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أن هناك توافقا كبيرا بين الديموقراطية كمنتج بشري وبين المبادئ العامة للإخوان المسلمين، وأن الديمقراطية تظهر بأزهى صورها في داخل حركة الإخوان المسلمين، فكل المواقع في الحركة بدءًا من المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد وأعضاء مجلس الشورى العام، حتى مسئول الشعبة التي هي أصغر الوحدات الإدارية ومجلس شورى الشعبة التي هي أصغر التشكيلات الشوربة، كل تلك المواقع يتم شغلها عبر الانتخاب الحر وفق لوائح منضبطة، وهذا النهج الديموقراطي تم تكريسه في اختيار أعضاء حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين.

وواقع الفكر والتطبيق يقطع بأن الإخوان المسلمين من أكثر الهيئات إيمانًا بالديمقراطية وتحقيقًا للدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة التي تقبل بالتعددية السياسية والفكرية، وترفض الاستبداد أيًّا كان شكله، عسكريًّا كان أو دينيًّا[1]. على النقيض من ذلك يشير الكاتب محمد السيد سعيد إلى أن جماعة الإخوان المسلمين حاولت اختزال الديموقراطية في العملية الانتخابية، واكتفت بالجانب الإجرائي من الديموقراطية اعتقادا بقدراتها على تحقيق الأغلبية في أي انتخابات حرة ونزيهة، وهي ما زالت تتحفظ على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بتقييدها

[1] عبد الرحمن البر، العلاقة بين الدين والديمقراطية في مصر، موسوعة الإخوان المسلمين، الموقع الالكتروني http://ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=141353&SecID=390

بما يعتقد أنه من الشريعة[1]، فعلى الرغم من أن جماعة الإخوان ا لمسلمين تميل إلى قبول الدولة الدستورية كأحد أشكال الدول التي تفرزها الديموقراطية، إلا أنه وعند تطبيق هذه المفاهيم التي تتعلق بحريتي الرأي والاعتقاد والمشاركة السياسية، نجد أن هناك ضبابية وغموضا والتباسا في المواقف، خاصة فيما يتعلق بحرية المرأة وحقوق الأقليات الدينية والمذهبية وشكل الدولة وطبيعة مؤسساتها وأدوات التنفيذ والتشريع..، ولاستجلاء مراجعات الإخوان المسلمين على طريق استيعاب النهج الديموقراطي من خلال:

1.1.2.3 الإخوان المسلمون والمشاركة السياسية في مصر

لا شك أن الإخوان المسلمين قد اكتسبوا خبرة سياسية مكنتهم من الأمر".لحة الجماعة في اختيار الأسلوب المناسب والذي يكفل المحافظة على وجودها وتحملها للضغوط تحقيقا لهدفها في إقامة المشروع الإسلامي، وكيف تطوع ثوابتها في سبيل تحقيق تلك المصلحة، فتجربة الإخوان المسلمين في عقد التحالفات والمشاركات غنية، كما أنها تعرف متى تبيت بياتا سياسيا خاصة إذا ادلهمت الخطوب واضطربت الدروب، فها هو حسن الهضيبي يقول في هذا الإطار: " إن الإخوان يعتبرون الموقف السياسي في مصر بحرا مضطربا لا أمان لأحد فيه، فهم [الإخوان] يقفون على شاطئيه ينظرون من يغرق فيه، ولا يريدون أن تطيح بهم العواصف مع الغرقى..، ويكفي في دفع اللوم عنهم أنهم يقدمون النصيحة للقائمين على الأمر"[2].

تشير الدراسات أن الإخوان المسلمين لم يرفضوا- قط- المشاركة السياسية منذ إنشاء الجماعة عام 1928 وحتى يومنا هذا، إلا إذا تم إقصاؤهم وحظر نشاطهم؛ فقد كانت تجربتهم الأولى عام 1942، حين استثمرت عودة حزب الوفد للحكم، وأعلن حسن البنا ترشيحه عن دائرة الإسماعيلية مسقط رأس جماعة الإخوان المسلمين[3]؛ لكن فترة حكم جمال عبد الناصر كانت من المراحل التي تم تغيب الجماعة عن المشاركة السياسية قصرا، وذلك بسبب حل الجماعة واعتقال

---

[1] د.محمد السيد سعيد، **الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر**، ط1، القاهرة: دار ميريت، 2006، ص ص 127-128

[2] محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ فردية من الداخل(1948- 1952)**، ج 2، الإسكندرية:دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ص 547

[3] عبد الرحيم علي ، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص 40

الآلاف منهم، ولكن الحركة عاودت نشاطها الحزبي في فترة السادات، حيث سميت مرحلة السادات " مرحلة المصالحة غير القانونية مع الإخوان "، حيث اتخذ السادات سياسة المهادنة والمصالحة مع الجماعة، وهذه الفسحة أتاحت مزيدا من الحرية أمام الجماعة لممارسة نشاطها السياسي مع بقاء الحظر القانوني عليها، حيث يقر الزيات أن العلاقة بين السادات والإخوان كانت قائمة على المصالح[1]، فمصلحة السادات أن تبقى هذه الجماعة بعيدة عن التأثير كحزب سياسي يفرض نفسه في قبة البرلمان وفي نفس الوقت يتجنب الحشد الشعبي– الذي تتقنه جماعة الإخوان– ضد نظام حكمه، ومن جهة أخرى فان مصلحة الإخوان تتمثل في إمكانية وجودها في المشهد السياسي ولكن كدور منتقد وغير منخرط في السياسة المصرية التي لا تتماشى مع القواعد الشعبية ولا مع ثوابت الجماعة.

تعتبر فترة حكم مبارك وبالتحديد عام 1984، مرحلة تدشين المشاركة السياسية الحقيقية لجماعة الإخوان المسلمين، حيث تحالفت الجماعة مرة أخرى مع حزب الوفد العلماني رغم الاختلاف الأيديولوجي بينهما وعدم الاتفاق في الرؤى، وحصل التحالف على نسبة14 % من مقاعد مجلس الشعب، وفي انتخابات 1987 تحالفت مع حزبي العمل والأحرار تحت شعار (الإسلام هو الحل) وحصل التحالف على مئة مقعد وانتقلت عندها قيادة المعارضة من حزب الوفد إلى جماعة الإخوان المسلمين[2]، وفي انتخابات 1995 حصلت الجماعة على مقعد واحد فقط[3]، أما في انتخابات 2000 فقد امتازت هذه الانتخابات والتي جرت بإشراف قضائي بتحقيق الجماعة أكبر عضوية لمجلس الشعب المصري، حيث حصلت على سبعة عشر مقعدا، وأصبحت بهذه النسبة أكبر كتلة معارضة، الجدير ذكره أن هذه النتائج المتصاعدة وآلية المشاركة السياسية كان فاتحة الدخول بقوة إلى البرلمان وكان باكورة هذا الصعود في انتخابات 2005 حين حصلت الجماعة على ثمان وثمانين مقعدا، الأمر الذي أكد على شرعية الإخوان في الشارع المصري[4]، والذي مهد لتصدرها المشهد السياسي عام 2012 بالفوز الساحق بانتخابات

---

[1] منتصر الزيات، **الجماعات الإسلامية رؤية من الداخل**، ط2، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2005، ص ص 64 – 65

[2] شريف السيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)**، ص ص 59 – 61

[3] هشام العوضي، **صراع على الشرعية، الإخوان المسلمون ومبارك (1982 – 2007)**، مرجع سابق، ص 239

[4] **صراع على الشرعية، الإخوان المسلمون ومبارك (1982 – 2007)**، مرجع سابق، ص ص 266– 271

البرلمان والرئاسة، حيث استمرت هذه المشاركة وفازت بمائة وسبعة وعشرين مقعدا من أصل 235 من مقاعد مجلس الشعب[1].

صفوة القول، أن جماعة الإخوان المسلمين لم تترك أيّ فرصة تتاح لها من أجل المشاركة السياسية إلا تمسكت بها، حتى في ظل وجود الأنظمة القمعية والتسلطية أو في ظل مرحلة المهادنة والمصالحة، مما يعزز التعريف القائل:" إن جماعة الإخوان المسلمين هي جماعة دينية تعمل في السياسة " وهي تسعى للحكم عبر كل الوسائل المتاحة، فبعد طرح البنا لرؤيته السياسية لهيئة الإخوان المسلمين العامة، والتي تتلخص في أنه لا مانع لدى الجماعة من المشاركة السياسية على طريق تسلم الحكم في أي قطر إسلامي على طريق إقامة الخلافة الإسلامية عزز هذا التوجه قرارات المؤتمر الثالث للإخوان عام 1939 والذي طرحت فيه فكرة الخلافة الإسلامية[2].

2.1.2.3 الإخوان المسلمون وأثرهم على مشاركة المرأة في العملية السياسية في مصر

تشكل المرأة كجنس أنثوي وكعضو تنظيمي وكشقيق سياسي، تحديا كبيرا للمجتمعات العربية عموما وللإسلام السياسي خصوصا، وقد شكل موقعها في أبجديات وفكر ومراجعة الإخوان المسلمين قضية جدلية لدى كثير من المحللين والمتابعين؛ فعندما يتحدث حسن البنا عن مناهج القرآن الكريم في الإصلاح الاجتماعي يجمع بين الرجل والمرأة في أطار عام فضفاض، حيث يعتبر أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت، وهو مملكتها الحقيقية يأتي في مقدمة وظائفها تربية الجيل الإسلامي الذي سيكون عماد البناء الإسلامي[3]، وأن فكرة تحرير المرأة هي فكرة أوروبية غربية جلبت إلى بلاد المسلمين من أجل الفساد، كما يتفق سيد قطب مع البنا بهذه النظرة، حيث يرى سيد قطب أن المرأة يجب أن تتعلم الأمور المرتبطة بالأطفال من حيث التربية والصحة والتدبير المنزلي[4]، بمعنى أن يترك العمل في السياسة للرجال، وتنظر بعض

---

[1] إبراهيم قاسم، جريدة اليوم السابع، 24 يونيو 2012 الموقع الالكتروني:I www.youm7.com/news.asp?news

[2] عبد الرحيم علي ، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص 49

[3] المرجع السابق، ص 91

[4] محمد دياب، **سيد قطب والخطاب والايدولوجيا**، مرجع سابق ، ص ص 202- 203

المدارس الإخوانية للمرأة المتحررة من ضوابط الدين على أنها مسئولة عن الفساد والانهيار الأخلاقي بحكم طبيعتها الفسيولوجية والنفسية، وأن الاختلاط بين الرجل والمرأة هو سبب هذا الانهيار، ولا تجيز تلك المدارس للمرأة الخروج من البيت إلا في حالات محددة، وصل إلى حد منع خروج المرأة للصلاة في المسجد، أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية يعتبر الكثيرون من أعضاء الإخوان المسلمين أن دور المرأة لا يجب أن يتعدى الإدلاء بصوتها لصالح مرشحي الإخوان المسلمين،حيث جاء في إصدار المركز الإسلامي للبحوث التابع للجماعة بعنوان " المرأة المسلمة في المجتمع المسلم " أنها وسيلة وصول الرجل من الإخوان إلى السلطة، وأنه لا يجوز لها تولي المناصب العليا، مستندين إلى الحديث النبوي والذي تم التأكيد عليه من قبل قيادة الإخوان المسلمين على أنه صحيح ومروي في البخاري وأحمد والنسائي والترمذي للدلالة على قوته [1]، كما يتشدد الإخوان المسلمون بحرية المرأة الشخصية خاصة فيما يتعلق بالزي والمظهر، حث يعتبر الإخوان أن تدهور الآداب العامة ألحقت ضررا إضافيا بالمرأة مما زاد عليها ضغط الالتزام بالزي الذي يثير المفاتن، وقد ساهمت المرأة بهذا الإنحطاط بتبرجها وتزينها، بل وصل الأمر إلى اعتبار وجه المرأة من العورات المثيرة للفتن[2]؛ لكن مأمون الهضيبي يعبر عن رؤية خاصة تختلف عن رؤية حسن البنا وسيد قطب مستندا إلى الخطاب الإلهي للمرأة والرجل على حد سواء في التكليف؛ فهي مسئولة مسؤولية كاملة مثل الرجل في القضايا الجنائية والمدنية كالرجل، وتتمتع بالحقوق المالية والذمة المالية الكاملة، وأن موضوع القوامة للرجل لا يتعدى حدود المشاركة الزوجية، كما أكد على حقوق المرأة في المشاركة السياسية ترشيحا وتصويتا، بل أن من حقها تقلد المناصب العليا عدا الإمامة الكبرى والقضاء[3].

إن مراجعات الإخوان المسلمين الخاصة بالمرأة قادت إلى تحول جوهري في فكر الإخوان اتجاه المرأة من حيث تقلدها للمناصب العامة؛ فمن الرفض الكامل لمشاركة المرأة

---

[1] عبد الرحيم علي ، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص ص95-96، انظر الحديث " "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة"

[2] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص 101

[3] محمود عبد الحليم، دراسة بعنوان: **الإخوان المسلمون والموقف من المرأة** ، الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث والدراسات

السياسية وتقلد المناصب عند البنا وسيد قطب إلى جواز ذلك عند يوسف القرضاوي الذي يوافق الهضيبي في أحقية المرأة تقلدها المناصب العامة باستثناء الإمامة الكبرى (الرئاسة) التي أجمعت الأمة على حجبها عنها[1]. فأجرأ المراجعات والتي شكلت خروجا على إجماع قيادات الإخوان وانقلابا فكريا، ما صرح به القيادي المنشق على الإخوان " كمال الهلباوي " والذي شغل منصب المتحدث باسم الإخوان في الغرب حتى عالم 2002 قبل انشقاقه، تمثل باقتراحه على جماعة الإخوان المسلمين أن يوافقوا على جواز تولي المرأة لكافة المناصب العليا بما فيها الرئاسة (الإمامة الكبرى) في الأقاليم الإسلامية، وذلك لأن الدولة الإسلامية (الخلافة) لم تقم بعد[2]، وأن الذي يحدد عدم جواز توليها لهذا المنصب المقصود به في الدولة الإسلامية الكبرى، ويتفق مع هذا الرأي الدكتور محمد سليم العوا، حيث يرى أنه لا غضاضة من تولي المرأة بعض السلطات، ولو كانت رئاسة الدولة إذا أهلتها كفاءتها وقدرتها وثقة الناخبين بها لهذا المنصب[3].

3.1.2.3 الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية في مصر

التعددية الحزبية الفاعلة هي إحدى أهم مظاهر الديموقراطية، لكنها ظلت بالنسبة للإخوان المسلمين إحدى الإشكاليات التي رافقت مسيرة الإخوان السياسية، بل كانت أهم محددات العلاقة مع التيارات الإسلامية الأخرى كالتيارات السلفية والتي كانت تشكل عائقا أمام تقاربهما، فالأساس الفكري لنظرة الإخوان المسلمين للأحزاب والتعددية الحزبية عموما يشوبه نوع من الانفصام والتناقض؛ فأفكار حسن البنا والتي تعتبر مصدر إلهام عبرت عن هذه الجدلية، حيث يرى أنه لا خلاف بين الأحزاب المصرية إلا في مظاهر شكلية وشؤون شخصية لا يهتم لها الإخوان المسلمون، وأن كافة الأحزاب هي أقرب إلى حزب الباطل في مواجهة حزب الحق

---

[1] يوسف القرضاوي، المرأة والعمل السياسي شبهات وردود ، موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الالكتروني: http://www.iumsonline.net/ar/default.asp?contentID=3532&menuID=17

[2] قناة CBC الفضائية المصرية بتاريخ 2013/8/27، وانظر أيضا : لقاء مصطفى إبراهيم ب كمال الهلباوي حول : لا مانع من تولي المرأة أو القبطي للرئاسة، موقع النهار ، العدد 1257، الموقع الالكتروني http://www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=274573&date=27052011

[3] محمد سليم العوا، **الفقه الإسلامي في طريق التجديد** ، ط 1998، القاهرة : المكتبة الإسلامية ، ص ص 81 – 83، وانظر أيضا عبد الرحيم علي ، **الإخوان المسلمون فتاوى في الأقباط والديمقراطية والمرأة والفتن**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005، ص ص 101 – 102

الذي يقوده هو شخصيا، وقد كانت دعوته صريحة عندما توجه بنداء إلى الملك فاروق والزعيم مصطفى النحاس بضرورة القضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية في وجهة واحدة وصف واحد[1].

لقد مرت جماعة الإخوان المسلمين في مخاض عسير من أجل تطويع أفكارها في أطار من المراجعات الفكرية للتوائم مع المستجدات وسلسلة التغيرات التي عصفت بالحركة منذ انطلاقتها؛ فانتقلت من الرفض والتحفظ إلى الموافقة والمشاركة السياسية، حيث توجه انتقادات للحركات الإسلامية في أنهم يقبلون بالآليات الديموقراطية ويرفضون القيم والأفكار الأساسية والثقافة التي تستند إليها الانتخابات والدستور وحجتهم في ذلك، أنهم يقبلون الديموقراطية الإجرائية وليس الديموقراطية كعقيدة، كذلك يرفضون التعددية الحزبية خشية إنشاء أحزاب علمانية[2]، حيث جاء في رسالة حسن البنا في مؤتمر الطلبة، أن" الفارق بين الحزبية والسياسة بعيد، وقد يجتمعان وقد يفترقان، فقد يكون الرجل سياسيا ولا يتصل بحزب "[3].

تأكدت هذه المراجعات بالتحالف مع حزب الوفد العلماني، كما حدث في انتخابات 1984، إلى أن وصلت إلى مرحلة تأسيس حزب سياسي حقيقي عام 2012، فكان حزب " الحرية والعدالة" أول حزب سياسي تابع للإخوان المسلمين يتم تأسيسه في مصر دشنت الحركة عملها الحزبي البرلماني ودخلت من خلاله أول انتخابات بعد ثورة يناير 2011، وقد قدر لهذا الحزب أن يشكل أول قوة برلمانية لجماعة الإخوان طيلة مسيرتها حيث فازت بغالبية مقاعد مجلس الشعب وشكلت أكبر كتلة برلمانية.

يسمى البعض هذا التحول في فكر الإخوان نحو التعددية الحزبية بأنه نوع من التناقض نظرا لما يعتري هذا الفكر من تقلب في أراء قياداته من رفض فكرة الأحزاب والنظر إليها من

---

[1] عبد الرحيم علي ، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص ص 73- 74

[2] أمين اسكندر ؛ وآخرون، **نحو رؤية وطنية لتعزيز الديموقراطية في مصر، بحوث ومناقشات**، ط1، المحرر: عاطف السعداوي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص ص 192 – 194

[3] الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، تطور الحياة الحزبية في مصر، الرابط الالكتروني: http://sis.gov.eg/Ar/lastpage.aspx?categry_ID=121

خلال مرآة واحدة على اعتبار أنها على باطل وفي نفس الوقت تقوم بالتحالف مع هذه الأحزاب حتى تلك التي تختلف معها في الرؤى والأهداف، في حين يرى آخرون أن هذا التحول يأتي في إطار المراجعات، فقد أصدر الإخوان وثيقة عام 1994، أقروا بها بتعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي، وأنه لا حاجة لأن تصنع السلطة قيودا من جانبها على تكوين الأحزاب ونشاط الجماعات السياسية، وإنما يترك لكل فئة أن تعلن ما تدعو إليه ما دامت الشريعة الإسلامية هي الدستور الأسمى، حيث اعتبر هذا الموقف قبولا ضمنيا بمبدأ تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية عن طريق الانتخابات الدورية.

4.1.2.3 الإخوان المسلمون ورؤيتهم لشكل الدولة المصرية

الدولة التي يراها الإخوان المسلمون المحدثون في مصر– والتي تم تحديد ملامحها بعد سلسلة المراجعات– ليست الدولة الدينية الثيوقراطية التي يكون فيها الحكم لحاكم يدعي أنه يستمد شرعيته من الله، وليست الدولة الحديثة وفق المفهوم الغربي، فالدولة التي يراها الإخوان المسلمون وأتباعهم محكومة بالهوية السنية، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع الرئيسي (دولة مدنية بمرجعية إسلامية)؛ وما يؤخذ الشكل هو أقراره لنفسها الحق في تحديد ملامح الهوية المشتركة لعشرات الملايين من البشر المسلمين والمسيحيين واليهود[1]، وأن دور هذه الدولة يتحدد بمدى مشاركتها في نشر الدعوة الإسلامية، وأن إقامة وحماية هذه الدولة يقع على عاتق جماعة الإخوان المسلمين[2]، وشكلها كما يرى الغنوشي أنها نظام سياسي اجتماعي، تتحدد هويته من خلال الالتزام بالنص – الكتاب والسنة – بوصفها المصدر الأعلى للتشريع، أما عبد المنعم أبو الفتوح فيرى أن الدولة الإسلامية التي معظم سكانها من المسلمين، وهي دولة مدنية وليست دينية[3].

---

[1] عمرو مجدي، مقال بعنوان: ما هي علاقة الإسلاميين بالدولة الحديثة والديمقراطية ؟، 25 مايو 2013/، موقع المجلة الالكتروني:http://www.majalla.com/arb/2013/05/article55245304

[2] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص174

[3] برهان دويكات، **الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر**، مرجع سابق، ص 94

يثير مفهوم الدولة الدينية الكثير من السجال والجدل خاصة إذا ما تم استدعاؤه ليتم الإشارة إليه على أنه المقابل للدولة المدنية، حيث يدعي منظرو المشروع الإسلامي أن الدولة الإسلامية التي يسعون لإقامتها هي اقرب إلى الدولة المدنية وهي تختلف عن الدولة الثيوقراطية، حيث يقول عصام العريان القيادي في جماعة الإخوان المسلمين في ورقة قدمها لجماعة الإخوان المسلمين وتم اعتمادها كوثيقة، إن الفارق بين الدولة الإسلامية والدولة الثيوقراطية هو أن مصدر السلطات جميعا في الدولة الإسلامية هي للأمة، هي مصدر السلطات وأن السمع والطاعة للحاكم مرتبط بمقدار التزام هذا الحاكم بالقانون الذي حدد له وقيامه بواجباته اتجاه شعبه ودينه وهذا وفق العقد بين الحاكم والمحكوم؛ بينما في الدولة الثيوقراطية فالحاكم لا يناقش ولا يجادل في أوامره ونواهيه[1].

2.2.3 التيارات السلفية في مصر بين التراجع والمراجعة على طريق استيعاب الديموقراطية

استحوذت نظرة التيارات السلفية لشكل الدولة وطبيعة الحكم على اهتمام الكثير من الباحثين، حيث يرى الكاتب والباحث محمد أبو رمان أن هناك الكثير من القواسم المشتركة بين التيارات السلفية في العقيدة والفقه، سواء كانت ضد العمل السياسي أو معه، أو ضد الأنظمة أو معها، تتمثل في منح الجانب العقائدي أهمية كبيرة من حيث التوحيد ورفض مظاهر الشرك. ولكنهم يختلفون اليوم بين من يركز على الشرك التقليدي والشرك الحديث المتمثل باتخاذ قوانين وشرائع وأيديولوجيات تخالف الشريعة الإسلامية[2]، الأمر الذي يضفي نوعا من الصعوبة في تحديد موقف واضح بخصوص نظرتها إلى الدولة، حيث ترى أن السلفيين الجهاديين يتبنون أحكاما قاسية ضد الدولة والعاملين فيها؛ فمن الأحكام والفتاوى الخطيرة التي استند إليها مفهوم" الولاء والبراء " وتفرعت منه مسألة الحكم على العاملين في سلك الدولة وبخاصة أجهزتها التنفيذية مثل الشرطة والجيش والقضاء على أساس أنهم من أعوان الطاغوت للنظم الكافرة والمرتدة التي لا تحكم بشرع الله، وعند التعمق في الفكر السلفي نجد أن هناك تيارات راديكالية

---

[1] عصام العريان، الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة، مأرب برس، 2007، انظر الرابط الالكتروني http://marebpress.net/articles.php?id=2789

[2] محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي..سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**، مرجع سابق.

لا تؤمن بشكل الدولة الحديثة حيث تجيز تغيير حكامها بالثورة والعنف ولا تقبل دستورها ولا تؤمن بأسلوب إدارتها وآلية اختيار قيادتها، فها هو الدكتور صالح سرية مؤسس وزعيم تنظيم " شباب محمد " الذي اشتهر إعلاميا باسم " الفنية العسكرية" يرى في" رسالة الإيمان " أن شكل الدولة التي ينشدها هي دار الإسلام التي تكون فيها كلمة الله هي العليا، ويحكم فيها بما أنزل الله حتى لو كان سكانها كافرون، وأن شكل الدولة الحالي هي دولة كافرة لأن فيها الغلبة للحكام الذين يعتبرون في نظره كافرون حتى لو كان سكانها مسلمون[1]،، حيث يرى الجهاديون أن معارضة الحاكم الذي لا يحكم بالشريعة الإسلامية تصل بهم إلى ضرورة حمل السلاح للتخلص منه ومن نظامه ما دام مصراً على إبعاد الشريعة عن الحكم، وهو تقريبا ما حاولت فعله كل من الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد مع السادات ما أدى إلى اغتياله. هذا الموقف لا يتناغم مع موقف السلفية المدخلية التي ترى أن كل حاكم متغلب يجب طاعته ولا يجوز الخروج عليه، من هنا كان موقفهم بعدم الموافقة على خلع حسني مبارك ورفضهم لمحاكمته في أعقاب ثورة 25يناير 2011، بل وصل بهم الأمر أنهم كانوا يطلقون عليه لقب " أمير المؤمنين"، أما الدعوية السلفية فإنهم يقفون موقفا وسطا وجامعا لما يراه الجهاديون والمدخليون على حد سواء، حيث يرى هؤلاء أن الحاكم الذي لا يحكم بشرع الله تجب معارضته حتى تتخلص من حكمه الأمة، لكنهم يعارضونه سلميا ويعملون على دعوة الناس إلى دين الله، لكن يرفضون تماما الخروج عليه بالسلاح[2]، هناك رأي آخر عبر عنه الباحث محمد أبو رمان الذي يميز بين أربعة اتجاهات للتيارات السلفية حسب رؤيتها للحاكم في الدول الحالية[3]:

الاتجاه الأول– العلمي أو الدعوي: والذي يرفض مبدأ المشاركة السياسية وشكل الدولة وآلية الحكم التي تنبثق عنها، مركزا على الدعوة والتعليم ومن أبرز رواد هذا الخط الشيخ السعودي عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن صالح العثيمين وجمعية أنصار السنة المحمدية في مصر.

---

[1] مروان شحادة، **تحولات الخطاب السلفي ، الحركات الجهادية ..حالة دراسية (1990–2007)**، ط1، ج1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010، ص ص 98–114

[2] قلم جاسم محمد، السلفية في مصر وعقدة السياسة ..السلفيون في مصر والعملية السياسية السياسية، الموقع الالكتروني للعراق اليوم، الموقع الالكتروني:http://www.iraqalyoum.net/news.php?action=view&id=16109

[3] محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي..سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**، مرجع سابق.

الاتجاه الثاني- والذي يقف على يمين الخط الأول سياسيا: حيث يتشدد ضد الأحزاب الإسلامية السياسية من قاعدة ومبدأ طاعة ولي الأمر ورفض المعارضة السياسية له، ويمثل هذا الخط في السعودية أتباع محمد بن أمان الجامي وفي مصر محمد سعيد رسلان وأسامة القوصي وهشام البيلي وطلعت زهران.

الاتجاه الثالث- السلفية الجهادية: حيث يقوم على تكفير الحكومات العربية التي لا تحكم بشرع الله ويتبنى التغيير العنفي والمسلح في تغيير هذه الأنظمة وهذا الاتجاه يعتبر الحاضن الأيديولوجي لتنظيم القاعدة.

الاتجاه الرابع- وهو الاتجاه الوسطي: والذي يجمع بين الأفكار السلفية الجامعة وبين العمل الحركي والمنظم والسياسي ويؤمن بالإصلاح السياسي وسلمية التغيير ومشروعية المعارضة ورفض الخيار المسلح في الصراع مع الأنظمة، ومن أبرز قيادة هذا الاتجاه محمد بن سرور زين العابدين صاحب المدرسة السرورية وتيار الصحوة السعودي.

لا شك أن مفهوم الدولة المدنية يرتبط إلى حد كبير بالتعريف الغربي للدولة العلمانية التي تقوم على مبدأ راسخ من فصل الدين عن السياسة، كما أنها ترتبط بالهوية القومية التي يتم فيها إعلاء المصلحة الوطنية في المعاملات الداخلية والخارجية وفق نظرة متعصبة للوطن وأبنائه على حساب النظرة الأممية [1]. إن هذا التفسير يروق لأدعياء الاستقلال الوطني والحفاظ على الشخصية الوطنية، وتراهم يتهمون الحركات الأممية كالإخوان المسلمين أو التيارات السلفية باتهامات تصل إلى حد التشكيك في الانتماء للدولة القومية، ومن هذا المنطلق فإن السلفيين كما الإخوان المسلمين ينظرون إلى دورهم من منظور عقائدي أممي يكون فيها الحاكم مسلما يستمد حكمه من التشريعات الإسلامية وليس بالضرورة أن يكون فيها الحاكم من نفس الإقليم الذي ولد فيه.

[1] علاء بكر، مقال حول الدولة المدنية، الموقع الالكتروني ل أنا سلفي: http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=3789

لا يمكن فهم نظرة السلفيين للدولة المدنية بدون الغوص في عناصر ومحـــددات هـــذه الدولة التي ترتكز على أسس الديموقراطية وأدواتها كالانتخابات، والتعددية السياسية والحريات بكافة أشكالها والمواطنة خاصة أن هناك تناقضا كبيرا بين ما تتطلبه الديموقراطية من تحـــرر للمرأة ومشاركتها السياسية والمساواة بين الجميع على اختلاف أصولهم وأديناهم وبين ثوابـــت الفكر السلفي المتعلق بالشريعة والمرأة والحكم السلفيين، حيث أن إسقاط النظرة الســـلفية علـــى الدولة التي ينشدها السلفيون يتطلب فهم نظرتهم إلى كل تلك المفاهيم التي تحدد الدولة المدنية:

1.1.2.3 نظرة التيارات السلفية إلى قضايا الديموقراطية في مصر

لا يختلف موقف الحركة " السلفية العلمية " عن الحركات السلفية الجهادية في نظرتهـــا للديمقراطية، حيث تؤمن السلفية الجهادية بالعمل خارج قبة البرلمان، كما أنها لا تـــؤمن بـــأن التغيير لأنظمة الحكم يأتي عن طريق اللعبة السياسية ولا البرلمان، وتبحث إستراتيجية أخـــرى، سواء كان عن طريق تشكيل الوعي الجماهيري أو عـــن طريـــق العمـــل المســـلح أو الثـــورة الجماهيرية السلمية أو العسكرية البعيدة عن اللعبة السياسية؛ بل تكاد تصل إلى حالة من التطابق لدى السلفية التقليدية التي تمثلها السلفية العلمية والحركية التي تتبنى خطابا سياسيا متشددا اتجاه الديموقراطية ومفهوم المشاركة السياسية وخاصة الانتخابات التشـــريعية والرئاســـية، إذ يؤكـــد الألباني على كفر هذه الدولة وخروجها عن الإسلام بقوله: " أما الانتخابـــات السياســـية، فهـــي بالطريقة الديموقراطية حرام لا تجوز، والمجالس النيابية التي لا تحتكم إلى كتـــاب الله وســـنة رسوله إنما تحتكم إلى الأكثرية فهي مجالس طاغوتية لا يجوز الاعتراف بها، وكـــذلك لأنهـــا طريقة غربية من صنع اليهود والنصارى، ولا يجوز شرعا التشبه بها".[1]

وفي ذات السياق يرى عبد المالك رمضاني الجزائري في كتاب (مدارك النظـــر فـــي السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية) والذي يعتبر من أهـــم كتـــب الســـلفية الجهادية، إن المسار الانتخابي نظام كافر لأنه يساوي بين المسلم والكافر والأعظم انه يســـاوي

[1] مروان شحادة، **تحولات الخطاب السلفي.. الحركات الجهادية – حالة دراسية ، 1990-2007**، مرجع سابق، ص 127

بين الكفر و الإسلام.[1]، لكن بعد ثورة 25 يناير 2011، أصبح الأمر مغـــايرا لـــدى التيـــارات السلفية حين انخرطت في العملية السياسية بالكامل، بداية بتأسيس الأحزاب ومرورا بالمشـــاركة بصياغة دستور وضعي سواء دستور 2012 أو الدخول في اللجنة التأسيسية لصـــياغة دســـتور 2014 بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي عن سلم الرئاسة، هذا التغيير يبرره السلفيون نفســـهم على انه مراجعة فكرية تطلبتها المرحلة التاريخية التي أملتها على السلفيين للحفاظ على الإسلام نفسه، لكن هذه المراجعات تبقى مراجعات وهمية ما لم تثبت التيارات السلفية إن هذا التغيير هو تغيير استراتيجي وليس تكتيكي.

2.1.2.3 نظرة التيارات السلفية إلى قضايا المرأة في مصر

ينطلق السلفيون بنظرتهم للمرأة من التفسيرات الإسلامية التي أعطت للمـــرأة حقوقهـــا وبوأها مكانة رفيعة لم تحظى بها في الحضارات السابقة، ولا في الحضارات الحديثة المعاصرة من حيث الخلق والتكوين، لكنها ظلت غائبة في الخطاب السلفي من حيث فاعليتها ومشـــاركتها في العمل السياسي والجهادي، حيث استندت هذه الرؤية إلى فتوى الدكتور عبد الله عزام الذي لا يجيز للمرأة الخروج من بيتها حتى في حالة الحرب والجهاد إلا بشروط، فقد فرق بـــين جهـــاد الطلب – جهاد الهجوم – الذي لا يجيز لها الخروج إلا بمحرم، وبين جهاد الدفع – جهاد الدفاع – حيث أجاز لها الخروج بدون محرم[2].

تعتبر قضايا المساواة بين الرجل والمرأة ومشاركتها السياسية والحرية الشخصية فـــي الملبس والحركة إحدى أهم التحديات التي تواجه التيارات السلفية في عملية التحول الديموقراطي وبناء الدولة المدنية، فقد ذكرت النائبة عن حزب الحرية والعدالة في مجلس الشعب المنحل" عزة الجرف" رفض السلفيين المساواة في الدستور المصري نظرا لما تحمله من مخالفـــة صـــريحة للتشريعات الربانية فيما يتعلق بالميراث والشهادة[3].

---

[1] عبد المالك رمضاني الجزائري، **مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية**، ط2، المدينة المنورة: دار أهل الحديث، 1997، ص ص240-240

[2] مروان شحادة، **تحولات الخطاب السلفي.. الحركات الجهادية – حالة دراسية ،1990-2007**، مرجع سابق، ص 137

[3] غادة الدعبس، تقرير إخباري: رفض السلفيين لمساواة الرجل والمرأة يقصد منه الأمور الشرعية، 2012/10/8، الموقع الالكتروني: http://www.akhbarak.net/articles/9785703-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%81_%D8%B1%D9%81%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D8%B3'

لقد أثار قرار الأحزاب السلفية السياسية ترشيح خمسة عشر امرأة ضمن قوائم انتخابات 2012 المصرية الكثير من الجدل، وخاصة بعد فتوى ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة السلفية الذي أباح ترشيح نساء منقبات للبرلمان مستندا إلى قاعدة " درء المفاسد " الشرعية، حيث دافع عن هذا القرار بحجة أن مصلحة الحزب والإسلام تتطلب من حزب النور أن يكون في صورة المشهد السياسي؛ لكن القانون الانتخابي يلزمه بأن يكون هناك عدد من النساء في كل حزب سياسي[1]، وإذا ما أمعنا النظر في الخطوط الحمراء للتيارات السلفية التي ترى في المرأة عنصرا لا يجوز له إشغال المناصب العليا مثل الإمامة الكبرى، فانه سيكون لزاما على التيارات السلفية توضيح من وجود النساء في المجالس النيابية التي هي صورة من صورة الإمامة الكبرى. إن وضع أسماء النساء في ذيل القوائم السلفية لتقليل فرص فوزهن بمقاعد في البرلمان يعتبر سلوكا التفافيا على القانون الخاص بالانتخابات، وهذا يؤشر على أن التيارات السلفية لم تصل مرحلة النضج الحقيقي لإحداث التغيير الفكري في مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، وإنما ينظر للمرأة على أنها وسيلة عبور للمناصب السياسية، كما أنها لم تستطع تذويب حالة الجمود التي عاشتها على مدى عقود طويلة، ولم تستطع ابتكار رؤية سياسية يتم من خلالها الولوج إلى العملية ا لسياسية والدخول إلى واحة الديموقراطية؛ الأمر الذي يتطلب منها دفع ثمن تذكرة الدخول، وستبقى قضية المرأة أحد أهم المؤشرات على تبني التيارات السلفية للنهج الديموقراطي.

3.1.2.3 نظرة التيارات السلفية إلى التعددية الحزبية في مصر

تعتبر الأحزاب السياسية معيارا مهما للتعددية السياسية وعنوانا رئيسيا من عناوين الدولة المدنية الحديثة، ومحددا واضحا لعلمية التحول الديموقراطي، ولأن الأحزاب تعبر عن تعدد الأفكار فقد تم التحفظ على صورها ووجودها من قبل الغالبية الساحقة من الحركات

---

[1] ريتا فرج ، **السلفية: النساء بمنزلة الأسيرة؟**، الموقع الالكتروني للمراقب: http://www.almuraqib.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1768:2013-04-15-16-25-25&catid=37:2012-11-04-06-53-05&Itemid=58 أنظر أيضا: همام عبد المعبود، **الإسلاميون والمرأة..جدل العلاقة بين السياسي والشرعي**، 30 أكتوبر 2011، http://islamonline.net/islamists/1943

الإسلامية، خاصة الأحزاب السياسية والجمعيات، حيث وصف (صالح سرية) التعددية الحزبية بالكفر، حيث يقول " كل من اشترك في حزب عقائدي فهو كافر، لا شك في كفره، مثل الأحزاب الشيوعية أو حزب البعث الاشتراكي أو حركة القوميين العرب..؛ ذلك أن هذه الأحزاب لها عقائد ومناهج مخالفة لعقائد الإسلام، أما أبو محمد المقدسي أحد منظري السلفية الجهادية المعاصرين يرى أن هذه الأحزاب التي يتطلب ترخيصها للحصول على موافقة وتعهد بالولاء لدستورها من قبل الدول التي لا يحكم فيها بالشريعة الإسلامية هي أحزاب باطلة، بل يعتبر أن الجماعات الإسلامية التي تنادي بالديمقراطية على أساس أنها شورى تعتبر من الجماعات المنحرفة الضالة، بل يصل الحد به إلى وصفها بالحركات الكافرة"[1].

إن المراجعات التي قامت بها التيارات السلفية خاصة بعد ثورة 25 يناير 2011 شكلت مفاجئة لكافة المتابعين، خاصة موقفها من التعددية الحزبية والمشاركة السياسية، الأمر الذي اعتبر أول اختبار لهذه التيارات على طريق التحول الديموقراطي، فقد تحول الفكر السلفي من رفضه المطلق لمسألة الأحزاب إلى تأسيس أحزاب سياسية مثل حزب النور وحزب الأصالة، مما وضع السلفية كلها تحت المجهر خاصة وان هذه الأحزاب تقوم على التماثل العقائدي بينما تقوم السياسة على التعدد وربما الاختلاف في الرؤى السياسية، الأمر الذي قد يخلق سجالا بين مشايخ السلفية ومتعاطي السياسة من هذه الأحزاب. كما تواجه التيار السلفي وخاصة حزب النور والمدرسة السلفية معضلة التحالف السياسي مع أحزاب علمانية لما تقتضيه اللعبة السياسية من ضروريات.[2]

هناك من يرى أن الاستقلال المتزايد لحزب النور والذي تفرضه عليه اللعبة السياسية وتحالفات القوى داخل قبة البرلمان والذي قد يفهم على أنه مخالفة لنهج الدعوي الطاهر الذي دأبت عليه الدعوة السلفية، من شأنه أن يخلق شرخا في العلاقة مع مشايخ الدعوة، الأمر الذي قد

---

[1] مروان شحادة، **تحولات الخطاب السلفي.. الحركات الجهادية – حالة دراسية ،1990–2007**، مرجع سابق، ص ص 118 – 121

[2] كمال السعيد حبيب، السلفيون وآفاق المشاركة ا لسياسية (حالة مصر)، 2011/12/22، مجلة البيان، العدد 294، الموقع الالكتروني للمجلة: http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1640

يقود إلى انفصال السلفية السياسية عن السلفية الدينية، ويمكن أن يقود إلى حالة من الصراع على النفوذ والسلطة.[1]

4.1.2.3 نظرة التيارات السلفية إلى الأقلية القبطية والمذهبية في مصر

هناك من يعتبر أن الأقباط في مصر لا يشكلون أقلية، حيث يستند سعد الدين إبراهيم في ذلك إلى تعريف الأقلية العام والذي يعتبر الأقلية " هي التي تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من متغيرات الدين واللغة والثقافة والسلالة"، أما سمير مرقص فيرفض فكرة أو مفهوم الأقلية ويؤكد أن الأقباط في مصر لا يشكلون جماعة أقلية، حيث لا يوجد لدى الأقباط – على حد زعمه – أهداف سياسية، وهم ليسوا جماعة منغلقة، أما رفيق حبيب فيخالف مرقص على اعتبار أن الأقباط يشكلون أقلية وسطية[2].

تنظر الحركات الإسلامية عموما والتيارات السلفية خصوصا للديانات الأخرى نظرة فوقية على اعتبار أنها وحدها من يفرض طبيعة وشكل هذه العلاقة والتي تفترض حتمية قيادتها لها وهذه النظرة بالطبع تتخذ طابعا أيديولوجيا ذا مرجعية تاريخية تفترض أن هذه الديانات تعيش في كنف دولة إسلامية. وهذه الايدولوجيا تنطلق من فهمهم للنظرة الشمولية للإسلام كدين عالمي ذو دعوة عالمية لا تفرق بين الأجناس والشعوب ولا يعرف القوميات، بل يسع الأرض كلها، وهذا لا يعني رفض وجود غير المسلمين في الدولة الإسلامية، أو إجبارهم على اعتناق الإسلام طالما بقوا في دولته؛ إذ لا إكراه في الدين، وإنما هم "أهل عهد وذمة، يخضعون لأحكام الإسلام المبنية على العدل والرحمة والإحسان، ولهم فيها الأمن والأمان لأرواحهم وأموالهم".[3] فالسلفيون يميلون إلى تبني نموذج أهل الذمة الذي كان سائدا أبان وجود الدولة الإسلامية

---

[1] ستيفان لاكروا، **شيوخ وسياسيون:نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة**، الدوحة: مركز بروكنجز، 2012، ص 4، نسخة الكترونية

[2] اندريه زكي، **الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات : مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 31-32

[3] علي عبد العال، **دراسة بعنوان: السلفيون في مصر المنطلقات الفكرية والعقدية للحركة السلفية في مصر** ،مرجع سابق.

والخلافة الإسلامية؛ فوفق هذا النظام لا يطلب من المسيحيين واليهود الذين يعيشون في كنف الدولة الإسلامية تأدية الخدمة العسكرية، لكنهم يدفعون الجزية وهي ضريبة تفرض لقاء حمايتهم، كما يتخذ السلفيون موقفا متشددا من المناسبات الرسمية للأقباط كالاحتفال بعيد الميلاد حيث انتقدوا تهنئة الإخوان المسلمين للمسيحيين المصريين في عيدهم ومشاركتهم احتفالاتهم عام 2012، وأن هذا التحفظ يقتصر على المناسبات الدينية التي تتعارض مع لب العقيدة الإسلامية.[1] وفيما يتعلق برئاسة الدولة يرفض السلفيون تولي الرئاسة من غير المسلمين مستندين إلى الآية" وَلَنْ يَجْعَلَ اللهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً"[2].

الملاحظ أن نظرة السلفيين للأقباط في مصر لم تتغير حتى بعد الثورة المصرية عام 2011، حيث لم يتعرض برنامج حزب النور الانتخابي إلى تفاصيل العلاقة مع الأقباط، اللهم الفقرة التي تقول بأن " الشريعة تضمن الحرية الدينية للأقباط، وأن لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات مثل المسلمين "[3]، حيث يرون انه لا يجور لغير المسلم تولي الإمامة الكبرى والقضاء، حيث خلت قائمة حزب النور من أي مرشح مسيحي في إشارة واضحة إلى أن تشكيل هذا الحزب كان على أساس ديني مستغلة الهامش الواسع في الدستور المصري المعدل لعام 2012 وتحديدا المادة 54 والتي تنص على أن " للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار وفقا للقانون، ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل، أو ممارسة نشاط معاد لنظام المجتمع، أو سري، أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري... ، حيث أن المرحلة التاريخية التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011 أتاحت للقوى الإسلامية فرض رؤيتها بخصوص تأسيس الأحزاب، علما بأن هذه المادة جاءت تعديلا للمادة (71) لدستور عام 1971 والتي تحظر إنشاء أحزاب على مرجعية دينية، والملاحظ إن هذه المادة تثير جدلاً كبيراً فهي تتغير بتغير طبيعة الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي يجعلها أكثر المواد تغييرا في التعديلات الدستورية حيث قامت لجنة الدستور المكلفة بتعديل الدستور لعام 2013 بتعديل المادة للتشابه مع نصها الوارد في الدستور.

---

[1] ستيفان لاكروا، **شيوخ وسياسيون:نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة**، مرجع سابق، ص 3

[2] سورة النساء: آية 141

[3] ستيفان لاكروا، **شيوخ وسياسيون:نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة**، مرجع سابق، ص 3

إن رؤية التيارات السلفية للدولة المدنية تأخذ صفة الميوعة السياسية فهم يقبلون التعاطي مع الأدوات ت الديموقراطية في سبيل تحقيق أهدافهم الإستراتيجية من خلال استغلال هذه الوسيلة على طريق إقامة دولة الخلافة، من خلال فهمهم لفقه الواقع والقواعد الشرعية في درء المفاسد، حيث لم يحدث تغيير جوهري في نظرتهم للقضايا المفصلية التي تحدد معالم الدولة المدنية كقضية المرأة وحريتها ومساواتها مع الرجل ولم يحدث تغيير ملحوظ بنظرتهم للأقباط المسيحيين ولا يوجد تبديل نوعي في أسلوب تأسيسهم للأحزاب وسبل المشاركة السياسية، ومن جهة أخرى تراهم يرفضون فلسفة الديموقراطية القائمة على المواطنة والمساواة والتداول السلمي للسلطة ورفض تبوء المرأة وأهل الذمة من المسيحيين واليهود للمناصب العليا فيما تعرف بالإمامة الكبرى والقضاء، كما أن تعدد التيارات السلفية وعدم وجود مرجعية قيادية واحدة تجعل من الصعوبة بمكان أحداث تغيير جوهري لدى كافة التيارات السلفية اتجاه الدولة المدنية، فترى السلفية الجهادية تجاهر في عدائها للدولة في صورة تأخذ منحنى عنيف كلما تعرضت إلى الضغط وتحاول هدم مؤسساتها الحيوية وعدم الاعتراف بها، هذا ما تشهده الساحة المصرية بعد عزل الرئيس محمد مرسي عام 2013 من حالة الحرب في شبه جزيرة سيناء بين المجموعات المسلحة والجيش المصري، كل تلك المؤشرات تدل على أن التيارات السلفية تحاول الولوج من المنافذ الديموقراطية للوصول إلى أهدافها الإستراتيجية دون دفع ثمن حقيقي لاستحقاق التحول الديموقراطي والذي يضع الدولة المصرية على سكة الدول المدنية الحديثة.

يشير الباحث محمد أبو رمان في دراسته (السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية)، تحولا مباشرًا في مبدأ المشاركة السياسية والقبول بالعمل الحزبي،حيث كان نشاط التيار السلفي مدة عقود قائما على التعليم الديني والتربية والدعوة التي تستهدف العمل السياسي وما يمكن أن يقدمه من نتائج ومكتسبات، ويعتبرونه مضيعة للوقت والجهد، بينما ينخرطون بعد ثورة 25 يناير 2011 بصورة فاعلة وكبيرة في العملية السياسية عبر تأسيس الأحزاب والتفاعل مع الرأي العام والإعلام[1]؛ فالشريعة الإسلامية تعتبر أهم ركائز

[1] محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي..سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 411، أيار 2013، ص 14 وانظر أيضا الموقع الكتروني للجماعة العربية للديموقرطية: http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/2841

الخطاب السلفي وتقاس مفاهيم الحداثة والديمقراطية بمقياس هذه الركيزة، فهي تتحفظ على الدولة المدنية وتعلن أنها تقبل بالديمقراطية المقيدة بضوابط الشريعة الإسلامية، وتفصل ما بين آلياتها (الانتخابات وصندوق الاقتراع) وبين فلسفتها، فتقبل الأولى وتدع الثانية[1].

إن التغيير الحاصل في الرؤية السلفية الذي يمكن أن يوضع في خانة التغيير الأيديولوجي السلفي اتجاه الديموقراطية والياتها، ظهرت بواكيره عندما قرر السلفيون القبول بالديمقراطية التي كانوا يرفضونها إلا بمحددات الشريعة، الأمر الذي يعتبر مؤشرا واضحا على التطور في الفكر والرؤية السلفية وإثبات أن هذه التيارات لديها بذور رؤية سياسية لو أعطي المجال لها لنبت زرعها ؛ على عكس ما يحاول البعض دمغها بوصمة أنها كيان لا يملك أية رؤية سياسية[2]،حيث يعتقد المتابعون أن هذه التيارات استفادت من تجربة الإخوان المسلمين في التدرج في قبولها للديمقراطية، وهو ما يؤشر إلى أن هذه المراجعة سوف تطال قضايا المرأة والأقباط والحريات والفنون والأدب...[3]

التحول الإيديولوجي السلفي نحو العمل السياسي والحزبي، وان لم يصاحبه إعلان صريح وواضح بتبني الديموقراطية كنظام عقائدي، هو اعتراف بأن الممارسة السياسية تعتبر من أهم وسائل التغيير وليس كما كانوا يعتقدون أنها ليست ذات جدوى، فرغم تصريحات عبد الرحمن عبد الخالق، أحد أهم وأبرز منظّري السلفية في الكويت في المؤتمر الذي عقد في اسطنبول في الفترة 13- 14 أكتوبر 2012 في أن السلفية تقبل بالنظام الديموقراطي باعتباره " مرحلة انتقالية " وليست بديلا عن " النظام الإسلامي"؛ فهو أفضل من " النظام الدكتاتوري " بما يتيحه هذا النظام من فرص وإمكانيات للسلفيين لا تتوفر في " النظام الاستبدادي "، لكن يبقى الهدف هو إقامة خلافة إسلامية راشدة[4].

---

[1] محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي..سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**، مرجع سابق، ص 14

[2] عبد الستار قاسم، **محاضرات في مساق التطوير والتحديث السياسي**، نابلس – جامعة النجاح الوطنية، 2013

[3] محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي..سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**، مرجع سابق، ص 15

[4] المرجع السابق، ص ص 15 -16

في الحقيقة تواجه التيارات السلفية وخاصة " الدعوة السلفية " معضلة كبرى تتمثل في كيفية إقناع قواعدها المنتشرة بمصر – وخاصة أنها لا تمتلك الهرم التنظيمي كما لجماعة الإخوان ويعتمدون أسلوب إقامة الدليل واحترام وإجلال العلماء والقيادات ويتحفظون على مبدأ الطاعة – بتبني هذا النهج ألتغييري والانقلاب النوعي في الرؤى نحو المسار السياسي والموازنة مع المسار الدعوي التربوي الطاهر، خلال هذه الفترة الانتقالية السريعة التي فرضت نفسها على هذه التيارات والمتطلبات التي تحتاج من هذه التيارات إجابة سريعة وقاطعة قد تتعارض مع الفهم العام لهذه القواعد التي تربت فترة طويلة على رفض بعض المفاهيم وأصبحت لديهم من الثوابت، كما أن عمر تجربة التيارات السلفية الحزبية القصيرة تشكل تحديات إضافية لهذه التيارات نظرا لأن التعددية الحزبية لها أصولها وأدبياتها قد لا تروق للقواعد والمشايخ، الأمر الذي قد يؤدي حدوث نوع من فقدان الثقة بالقيادة السياسية مما يؤدي إلى نشوء حالة من حالات الصراع، ونزوع البعض إلى اللجوء إلى التيار السلفي الأكثر تشددا "السلفية الجهادية " في أحسن الأحوال وربما انشقاق.

هذا التحول الحاصل لدى التيارات السلفية أن لم يصاحبه دخول هادئ ومقنع للقاعدة الشعبية في الحياة السياسية، وخاصة في تلك المرحلة الحرجة التي وجدت التيارات السلفية نفسها أمام رياح التغيير العاصفة، فإما أن تغتنمها حتى وان خسرت جزءا من أعضاءها الذين لا يتقبلون التغيير بسبب الفراغ التنظيمي والمؤسسي لديهم، وإما أن تبقى خطاهم متثاقلة اتجاه الولوج في المشهد السياسي ويخسرون الفرصة التاريخية التي تؤهلهم أن يكونوا فاعلين سياسيين من داخل الحلبة سعيا لتحقيق الحلم الاستراتيجي بإقامة دولة الخلافة. ؛ ويبدو أن الأمر قد حسم لصالح تقديم تضحيات مقبولة في الأعضاء والشعبية الجماهيرية، فالسياسة تتطلب التلون بأكثر من وجه على عكس الدعوة التي تتميز بالنقاء والصفاء والطهارة، ويمكن ملاحظة مؤشرات هذا الحراك بعد الموجة الثورية في 30 يونيو 2013 والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس مرسي، حيث انقسمت التيارات السلفية بين مؤيدة لهذه الإطاحة وانخرطت في خارطة المستقبل، وبين معارض لها فانضمت فئات قيادية وكوادر سلفية إلى ما يسمى تحالف الشرعية المؤيد لعودة الرئيس محمد مرسي لكرسي الرئاسة.

خلاصة الأمر، لم تكن المراجعة الفكرية التي قامت بها كــلا مــن جماعــة الإخــوان المسلمين والتيارات السلفية كافية، خاصة فيما يتعلق بموضوع المرأة والهوية والدولــة، علــى الرغم من أنها استوعبت المرحلة السياسية التي أفرزتها ثورة 25 يناير 2011 والتي فرضــت عليهما واقعا جديدا. إما أن تترك الساحة خالية للقوى الأخرى في تحديد مصر وإما أن تدفع ثمن دخولها في اللعبة السياسية والتي تتطلب علــى المشــاركة السياســية علــى طريــق التحــول الديموقراطي، حيث أدركت هذه القوى أن تعدد الأحزاب أحد استحقاقات التحول الديموقراطي، وأن الحزب الواحد احد مظاهر الأنظمة التسلطية، كما أدركت أن الانتخابات الحــرة والنزيهــة لاختيار الحاكم تعتبر من أدوات الديموقراطية والتي ثبت نجاعتها، وهي الوسيلة التــي تعطــي الأحزاب مصداقية، من جهة أخرى فالديمقراطية لا تعني انتهاء مهمتها عند صندوق الاقتــراع، بل تتعدى ذلك إلى القبول بالآخر والوفاء بالوعود التي قطعت في برامجها، وعليه فقد عكســت تجربة الانتخابات علاقة من نوع جديد بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية؛ فمنــذ اللحظة الأولى للدعاية الانتخابية وضح جليا أن هاتين الشريحتين الإسلاميتين لم تستطيعا إلا وأن تستخدما أماكن ومواقيت العبادة " المساجد والصلوات " متجاهلتين القانون الذي يمنع اســتخدام أماكن العبادة في التنظير واستغلال الدين في الدعاية الانتخابية، حيث شهدت أول صــلاة عيــد الأضحى بعد ثورة 25 يناير 2011 تنسيقا عاليا بين السلفيين وجماعة الإخوان المســلمين فــي اقتسام المساجد والساحات القريبة من المساجد في تجنيد الأصوات لصالح الجماعــة والســلفيين وتوزيع ملصقات تحث المصلين على انتخاب حزبي الحرية والعدالة وحزب النور، كما لــوحظ استعارة الرموز الدينية بشكل مباشر وغير مباشر واعتمد على صور العديد من شيوخ العمــل الدعوي الكبار أمثال الشيخ محمد حسان وياسر برهامي وعبد المنعم الشحات في هذه الدعايــة الانتخابية إضافة إلى العديد من الفتاوى الإسلامية التي أصدرها بعض الشيوخ المؤيدين لحــزب النور تحض الناخبين على التصويت للمرشحين الإسلاميين وخاصة مرشحي حزب النور[1].

إن توظيف الدين الإسلامي ورموزه وآيات القرآن الكريم وإصدار الفتاوى في معركــة الانتخابات من أجل كسب الأصوات خاصة تلك الفتاوى التي تحرم عدم التصــويت لمرشــحي

[1] أحمد زغلول، **تحليل الدعاية الانتخابية للسلفية**، نسخة pdf، ص ص 147-148

الأحزاب الإسلامية مثل تلك الفتوى التي أصدرت والتي تعتبر أن التصويت للمرشح الإسلامي كالصدقة الجارية وعدم التصويت لهم هو سيئة جارية يستمر ذنبها مئات السنين، هو ما يؤخذ على الأحزاب الإسلامية ويعطي انطباعا أن هذه الأحزاب تقسم الناخبين إلى مسيئين ومحسنين فالمحسن الذي ينتخب هذه الأحزاب، هو في الجنان والمسيء هو من يعزف عن انتخابهم ومصيره جهنم، وفي ذلك تكريس لنهج تسلطي لا يؤمن بحرية الانتخاب والتعبير عن ا لرأي.

الحال نفسه عكسه موضوع المرأة، حيث أصدر الداعية السلفي د. محمد عبد الملك الزغبي فتوى موجهة للنساء تحض النساء على الخروج مع السلفيين في معركة الانتخابات وأن تخلفها عن الخروج يجر إثما كبيرا عليها، مع تأكيده أنه لا ولاية عامة للنساء[1]، أما مشاركة المرأة في قوائم السلفية فقد جاءت في مواقع متأخرة ووضع مكان صورتها وردة، كما تم رصد عناوين عنيفة وحربية في هذه الانتخابات ولها مدلولات إسلامية "كغزوة الصندوق" [2]،الأمر الذي يدخل الشك في قلب الناخب أن المعركة الانتخابية هي بين فريقين إسلامي وكافر. الأمر الذي لا يبشر في دخول المجتمع المصري مرحلة تعزيز المواطنة وقيم التسامح والإيمان في التعددية الحزبية والفكرية..؛ تلك الديموقراطية التي لا تتنافى مع الحفاظ على الهوية الإسلامية، لكن تأكيد الأحزاب الإسلامية وخاصة حزب النور على هذه الهوية في كافة الوسائل واستخدام الشعار" إسلامية.. إسلامية" وإصرارهم على تضمين الدستور نصوصا تؤكد على هذه الهوية، يعطي انطباعا للأقلية القبطية والأحزاب الليبرالية والقوى الثورية أن حزب النور هو حزب ديني، الأمر الذي لا يعكس آمال وطموحات الثنائيات الدينية والفكرية ويبقى هذا التوجه توجها انفصاليا، خاصة إذا ما اقترنت الدعاية الانتخابية بالممارسات الحزبية الضيقة، ورغم التنسيق الكامل في الانتخابات البرلمانية المصرية بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية إلا أن لجماعة الإخوان المسلمين خصوصية أملتها عليها خبرتها السياسية في خوض الانتخابات البرلمانية والنقابية..، لكن هذه الخبرة لم تمنع حدوث اختراق لقوانين اللعبة الديموقراطية،حتى

---

[1] أحمد زغلول، **تحليل الدعاية الانتخابية للسلفية**، نسخة pdf، مرجع سابق، ص 149

[2] نيفين العيادي، **الاستقطاب الديني–المدني في مصر ما بعد الثورة:النشأة والإبعاد**، مركز المصري للدراسات والمعلومات،2013 ، نسخة pdf، ص 4

في ظل غياب منافسهم الأكبر الحزب الوطني، ولم يفلتوا من الانجرار تحت تأثير نشوة تحقيق الانتصار ولأول مرة إلى قواعدهم المنبرية مستغلين المساجد ودروس الوعظ والفتاوى في سبيل الدعاية الانتخابية التي تحض الناخب على انتخاب مرشح الإخوان، من باب الواجب الشرعي، الضامن لعدم عودة حكم العسكر والانتقال إلى حكم مدني ديمقراطي.

2.2.3 اثر العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية على مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في مصر

تعتبر حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون ركنا أصيلا من أركان الدول الحديثة ومؤشرا على جدية الدولة والمجتمع نحو ترسيخ المعاني السامية للديمقراطية، حيث يشير الدكتور محمد السيد سعيد إلى أن المعايير العالمية لاحترام حقوق الإنسان هي جزء لا يتجزأ من الحقوق الأساسية ومن تعريف النظام الديموقراطي، وأنه لا مجال لاحترام حقوق الإنسان ما لم يتم التقيد بالمعايير المقبولة عالميا، وأن ربط هذه المبادئ بما يعتقد أنه من الشريعة يؤدي إلى نقض هذه الحقوق ذاتها؛ فإعطاء ميزة للرجال على النساء أو إعطاء المسلمين امتيازا لا يحصل عليه غير المسلمين يمثل نقضا لحقوق المساواة ونفيا للديمقراطية حتى لو طبق مبدأ الحكومة التمثيلية وحكم الأغلبية[1].

رغم أن الشعب المصري هو من أكثر شعوب العالم تهذيبا في السياسة[2]، إلا أن مصر عاشت منذ الانتداب البريطاني عام 1914 ما يزيد على 68 عاما من أجمالي 92 عاما في ظل أنظمة طوارئ، فخطورة هذه الحالة أن العديد من حقوق الإنسان يتم انتهاكها باسم القانون، فالحبس الاحتياطي الذي تصل مدده إلى ستة شهور يتنافى مع مبادئ الديموقراطية التي تعلي من شأن حق الإنسان في أن عدم حبسه إلا بقرار قضائي، ومحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية تضاف إلى هذه الانتهاكات، حيث عرفت مصر الحديثة عبر دساتيرها تنظيما للحقوق

[1] محمد سعيد، **الانتقال الديموقراطي المحتجز في مصر**، مرجع سابق، ص 128

[2] المرجع السابق، ص 329

والحريات، فقد تضمنت كافة الدساتير أبوابا خاصة بهذه الحقوق ابتداء من دستور 1923 مرورا بدستور 1954 ودستور 1965 ودستور 1971[1]، ودستوري 2012 و2013.

تعتبر حماية الحريات التقليدية والتي يندرج تحتها الحريات الشخصية(حرية التنقل وحق الأمن وحرية السكن وحرية المراسلات، واحترام السلامة الذهنية) وحرية الفكر(حرية الرأي والحرية الدينية أو حرية العقيدة وحرية التعليم وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات) والحريات الاقتصادية والاجتماعية[2]، مؤشرا على حداثة الدول ودليلا على تعزيزها النهج الديموقراطي بل شقيقا لها، فلا ديمقراطية بدون صون وضمان هذه الحقوق وحقوق أخرى كالحق في المشاركة السياسي، لقد كانت تلك الحقوق وغيرها من الحقوق المدنية سببا في اندلاع ثورة 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 وكانت محل قياس ومنطلقا للحكم على جدية جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية.

نظريا، تبنت جماعة الإخوان المسلمين موقفا متطورا من هذه الحقوق أضحى ينظر إليها كحركة إسلامية فريدة خاصة في تلك الحقوق التي أثير الجدل حولها كحق المرأة والمساواة وحرية الاعتقاد..، فقد تضمن برنامج حزب الحرية والعدالة نصوصا واضحة تضمن هذه الحريات؛ ففي الفصل الخاص بالمبادئ الأساسية تضمنت الصفحة السادسة تبني الحزب لهذه الحقوق والوعد بضمانها كالعدالة في التساوي بين الأفراد وحرية الاعتقاد والتصرف والتملك وإبداء الرأي والتعبير والاجتماع وتكوين الأحزاب[3]؛ لكن حال المرأة في قوائم حزب الحرية والعدالة لا يعكس هذه الرؤية، فبالرغم من تصدر وفاء مشهور– ابنة مصطفى مشهور المرشد الأسبق– لإحدى قوائم حزب الحرية والعدالة، إلا أن تلك القوائم ضمت 43 امرأة فقط، ما يعادل 6.13% من أجمالي مرشحي الإخوان في حزب الحرية والعدالة، كما تم وضع المرأة في مواقع متأخرة في القوائم لتقليل فرص فوزها، حيث جاءت 7 سيدات في الثلث الأول في ترتيب القوائم

---

[1] أحمد سرور، **الحماية الدستورية للحقوق والحريات**، طبعة نادي القضاة، القاهرة:د.ذ.م.ن، 1999، ص 8

[2] مصطفى فهمي، **الحرية في الحرية والاشتراكية والوحدة**، القاهرة: دار المعارف، 1994، ص 52

[3] محمد عطا، الحرية عند الإخوان المسلمين أنواعها وضماناتها، الموقع الالكتروني لموسوعة الإخوان المسلمين: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%

و 6 سيدات في الثلث الثاني، بينما تم وضع الباقي في ذيل القوائم، وهو ما يفسر فوز 4 سيدات فقط من أصل 124 نائبا من الأخوان في مجلس الشعب المصري[1]، رغم أن جماعة الإخوان المسلمين تعول كثيرا على أصوات النساء في الانتخابات التشريعية والنقابية وتعتبرها خزانا كبيرا من الأصوات تزود حزب الحرية والعدالة بالأصوات.

اتسمت علاقة نظام الحكم في مصر في عهد الإخوان المسلمين بالمؤسسات الصحافية والإعلامية بالتشنج، فقد أتهم الرئيس المصري السابق محمد مرسي هذه المؤسسات بسوء الإدارة، إضافة إلى خطاباته التحريضية لإذاعات المعارضة، وتم وصفهم بأتباع فلول النظام السابق، كما تم إغلاق بعض الفضائيات كفضائية الفراعين.

أما بالنسبة للسلفيين فإنهم يتخذون موقفا متشددا من قضية الأقباط والمرأة وحرية الرأي والتعبير، حيث لم يتم إدراج أي شخص مسيحي في قوائم الأحزاب السلفية كحزب النور، إضافة إلى حالات العنف التي حدثت في حي أمبابا بين السلفيين والأقباط عندما هاجم السلفيون كنيسة أمبابا على أثر تحول امرأة مسيحية إلى الإسلام وعدم سماح الأقباط لها بمغادرة الكنيسة[2]، وتشير الإحصائيات أن أكثر من سبعين قبطيا قد قتلوا منذ اندلاع الثورة وحتى الخامس من نيسان 2013، وتم حرق العديد من الكنائس وقد اتهمت والتيارات السلفية والبلطجية القيام بذلك ولم يتم اتخاذ الإجراءات الحازمة من قبل الحكومة مما أعطى انطباعا لدى الأقباط أن نظام الإخوان المسلمين لا يحترم الأقلية القبطية، يشار أيضا إلى أن تلك الاعتداءات لم تقتصر على الأقلية المسيحية بل تعدتها إلى المذاهب الأخرى كالشيعة والصوفية[3].

---

[1] تقرير مراقبة الانتخابات البرلمانية لعام 2011–2012 تحت عنوان: **برلمان 2012 ماذا خسرت النساء وماذا خسرت مصر؟** تحرير نهاد أبو القمصان

[2] محمد الزواوي، ***صورة السلفيين في الإعلام الغربي في مرحلة ما بعد الثورة***، **مجلة البيان**، العدد 287، نسخة pdf، ص 65

[3] جايسون برا ونلي، تقرير بعنوان: العنف ضد الأقباط والمرحلة الانتقالية في مصر، الموقع الالكتروني لمركز كار نجي للدراسات:
http://carnegieendowment.org/2013/11/14/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-

تحاول التيارات السلفية الحفاظ على حالة من الثبات في فكرها السلفي الرافض للتعاطي مع السياسة على اعتبار أنها مفسدة؛ وعلى النقيض من الجماعات الإسلامية التي منحت العمل السياسي أهمية خاصة في تصورها الفكري وممارستها العامة فإن السلفية التقليدية والتي رفعت شعار " من السياسة ترك السياسة "، ويقوم منهجها في التغيير على مرحلتي التصفية من خلال تنقيح الكتب والمفاهيم والأدبيات الدينية مما تعتبره هذه الجماعة مخالفاً للإسلام الصحيح والتربية , تنشئة الأجيال الجديدة على هذه العقيدة الصحيحة.بالرغم من ذلك، فإنّ السلفيين التقليديين لا يتبنون خطاباً ديمقراطيا، ولا يقدمون رؤية سياسية متقدمة تجاه قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، وحقوق المرأة والتسامح الديني،إذ تمتاز رؤيتهم السياسية بغلبة الأفكار والتصورات ''التراثية''، من خلال مصادر قديمة، أو جديدة تكرر القديمة، والمحور الأساسي لفكرهم السياسي يقوم على وجوب طاعة ولي الأمر أي الحكام والمسئولين، واعتبار المعارضة السياسية والأحزاب غير مشروعة دينياً، وهو فكر سياسي يقترب بصورة كبيرة من مفاهيم القرون الوسطى في أوروبا، التي تعتبر طاعة الحاكم من طاعة الله ومعصيته معصية لله، وصولا إلى السلفية الجهادية ''الوجه الآخر للإسلام السياسي الفاعل، بصيغة راديكالية غير مشروعة قانونياً ورسمياً حيث يمثل'' مبدأ الحاكمية الإسلامية''، حجر الأساس في الأيديولوجية السياسية للسلفية الجهادية في أي ربط بين العقيدة الإسلامية وتحكيم الشريعة الإسلامية، وتكفير من لا يحكم بها، مما أدّى إلى اعتبار الحكومات الحالية والقوانين والدساتير والجيوش غير مسلمة، وإلى رفض المشاركة في الحياة السياسية، بل وتكفير وتضليل الحركات الإسلامية الأخرى التي تختلف معها بتصورها السياسي والفقهي ؛[1] لكن السلفيين يعطون انطباعا أنهم يحاولون أن ينزعوا عنهم تهمة الجمود فتراهم ينقسمون في نظرتهم للديمقراطية بين رافض لها بالمطلق وبين من يقبلها بشروط ومحددات، ويعمل في الإطار السياسي بموجب أدواتها وآلياتها، حيث يصر الرافضون على أن التشريع هو حق حصري لله، أما القوانين والتشريعات التي تخرج عن المجالس النيابية التي تفرزها الأدوات الديموقراطية هي مخالفة للشريعة الإسلامية وأن الشورى في الإسلام تختلف

[1] محمد أبو رمان؛ حسن أبو هنية، " **الحل الإسلامي" في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديموقراطية والأمن،** مؤسسة فريد ريش ايبرت، 2012، ص ص 16-17

عن الانتخابات في النظام الديموقراطي، إضافة إلى أنهم يرفضون الأحزاب التي تقوم على مبادئ علمانية من عصبية وولاء لغير دين الله، بل يصل الأمر إلى بعض التيارات السلفية خاصة جماعة الجهاد إلى رفضهم الاعتراف بالإنتخابات والإيمان بفكرة خلع الطواغيت الحاكمين بغير شريعة الله وإقامة حكم إسلامي وإعادة الخلافة الإسلامية، ففي عام 1987 تم طباعة كتاب من قبل السلفية حمل اسم " القول السديد في أن دخول مجلس الشعب منافٍ للتوحيد" وتم توزيعه في الإسكندرية وغيرها من محافظات مصر يتحفظ فيها التيار السلفي على هذه الانتخابات التي شارك فيها الإخوان المسلمون، كما كرر السلفيون الموقف نفسه عام 2005 التي كسب فيها الإخوان المسلمون 20% من مقاعد مجلس الشعب ونشروا كتاباً بعنوان" حكم المشاركة في الانتخابات ولماذا لم نساند الإخوان المسلمين". من رفضهم لمشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات التي هي أداة الديموقراطية ذات المنشأ الغربي على أساس أنها صورة من صور الكفر والخروج عن النظام الإسلامي، وأنها تنزع حق الله في التشريع وتعطيه للبشر[1].

3.3 تحديات ومعوقات عملية التحول الديموقراطي في مصر

إن ما حدث في مصر يندرج في إطار الأحداث التاريخية الكبرى التي يصعب استيعابها زمن حدوثها، كما أن الحالة السياسية المصرية بحاجة إلى عدة سنوات حتى حالة الاستقرار ومن الصعب على القوى الإسلامية الانخراط في عملية تحول ديمقراطي حقيقي نظرا للعديد من التحديات والمعيقات الموضوعية والذاتية:

1.3.3 التحديات والمعوقات التي تواجه النظام السياسي المصري في تكريس عملية تحول ديمقراطي حقيقي

يرى العديد من الباحثين والدارسين أن التطور الديموقراطي في مصر تعترضه مجموعة من التحديات والعقبات، حيث أن طبيعة العلاقة الفرعونية السياسية قد فرضت نفسها

[1] أمين اسكندر؛ وآخرون، **نحو رؤية وطنية لتعزيز الديموقراطية في مصر: بحوث ومناقشات، المحرر عاطف السعداوي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص ص 187- 189

على السياسة المصرية [1]، وأهم هذه المحددات والعوامل التي تؤثر على مسيرة التحول الديموقراطي في مصر[2]:

1. التحدي الاقتصادي: حيث يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز الإشكاليات التي تتعلق بعلمييه التحول الديموقراطي؛ فالعلاقة الجدلية بين التنمية الاقتصادية والنظام الديموقراطي تعتبر أصدق تصوير لهذه الإشكالية ومن أهم ركائز الأدبيات التقليدية في دراسة النظم السياسية وعلاقتها بالحداثة فمستوى التنمية المرتفع يعني شعور الأفراد بالأمن الاقتصادي، وانتشار التعليم وتوسيع دائرة الطبقة الوسطى التي تتسم دوما بالاعتدال وعدم التطرف، فليس غريبا أن تكون شعارات ودوافع كافة الثورات المصرية اقتصادية.

2. جماعات العنف المسلح: لا شك أن تزايد المواجهة العنيفة بين نظام الحكم في مصر وجماعات العنف المسلح والتي تنتمي إلى الجماعات الإسلامية تمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه عملية دمقرطة مؤسسات المجتمع والدولة في مصر، وبالعودة للتاريخ، نجد أن هذه الجماعات (العنف) قد ظهرت حينما تخلى الجيل القديم من الإخوان المسلمين عن دائرة العنف فانفصلت عن التيار الإصلاحي جماعات صغيرة الحجم وانتهجت أساليب العنف خلال الحقب الماضية وحتى تاريخنا المعاصر، ومن حيث قامت هذه الجماعات بالهجوم على الفنية العسكرية عام 1974 وقتل الشيخ الذهبي وزير الأوقاف الأسبق عام 1977، واغتيال الرئيس السادات عام 1981، وسلسلة العمليات العسكرية عام 2013 في سيناء وفي القاهرة التي أعقبت الإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

أن بروز الجماعات العنيفة المسلحة يرتبط بتراجع الديموقراطية وتقييد حرية الحركات الإسلامية خصوصا، فقد عارضت هذه الجماعات الأحزاب الإسلامية التي انخرطت في العملية

---

[1] تتكون هيكل الفرعونية السياسية من خمسة عناصر (فرعون الذي يتربع على قمة الهرم السياسي حيث كان يصور نفسه انه الإله الحاكم، وطبقة الكهنة ورجال الدين، وطبقة ملاسابق،ض، وطبقة موظفي الدولة، والطبقة العريضة المكونة من الفلاحين أو العبيد) ، فالعلاقة الفرعونية تعبر عن تقبل كل فئات المجتمع المصري لهذه السياسية

[2] تحرير عبد الرحمن، **التحول الديموقراطي في الوطن العربي خلال التسعينات، أعمال الندوة العلمية التي عقدت في جامعة آل البيت في الفترة 11/3/ 1999- 1999/12/1**، مرجع سابق ، ص 532

الديموقراطية، بل وصل الأمر حد اللوم والشماتة في كثير من الأحيان، خاصة بعد عدم تمكين جماعة الإخوان المسلمين من استيفاء حكمها في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011 وإسقاط حكمها بعد أقل من عام بوجودها على رأس هرم السلطة المصرية، بل أن هناك الكثير من مناصري جماعة الإخوان المسلمين بدئوا بالانضمام إلى الجماعات المسلحة وحجتهم في ذلك أنه لا بد من العنف لحماية الديموقراطية، " وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة "، حيث يعتبر اندفاع حركات الإسلام السياسي نحو الأجنحة الراديكالية من أكبر التحديات التي تواجه هذه الحركات نحو الديموقراطية والالتزام بقواعدها والعودة إلى العمل خارج الأطر المؤسسية والدستورية[1].

3. نمط الثقافة السياسية السائد: تؤكد النظرية الديموقراطية على ضرورة إشاعة القيم والتقاليد الديمقراطية في المجتمع كشرط أساسي، فالواقع المصري يشير إلى أن نموذج السياسية الفرعونية يفرض نفسه وبقوة على الثقافة السياسية للمجتمع المصري؛ فالرئيس يستأثر لنفسه بحق اقتراح القوانين وسن المراسيم وحل البرلمان، لدرجة شيوع الاعتقاد الراسخ لدى غالبية المصريين أن الرئيس هو المسؤول الأوحد عن الشؤون العامة، والشعب يمارس بعض المظاهر السلبية والتي أصبحت جزءا من الثقافة السياسية لدى المصريين، وأضحت لدى البعض طوق نجاة لهم من غطرسة النظام كالمثل القائل " ما لي وما السياسة يا عم " أو " الحيطان لها اودان " وغيرها من الأمثال التي وصمت الثقافة السياسية ب " السكونية "، التي تميل إلى السلبية وعدم المشاركة السياسية وتقبل الانصياع لإرادات فوقية عليا، تمثل واحدة من أخطر التحديات التي تواجه إقامة نظام ديمقراطي حقيقي[2].

---

[1] بشير عبد الفتاح، مقال بعنوان: أحداث 30 يونيو تعيد مصر إلى المربع الاول، الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات:-http://www.dohainstitute.org/release/afabe6f6-fa76-4e84-9f41-be0ba6a18e24

[2] تحرير عبد الرحمن، **التحول الديموقراطي في الوطن العربي خلال التسعينات، أعمال الندوة العلمية التي عقدت في جامعة آل البيت في الفترة 3/11/ 1999- 1/12/1999**، مرجع سابق، ص 534

2.3.3 التحديات والمعوقات التي تواجه جماعة الإخوان المسلمين في الانخراط فـــي عمليـــة التحول الديموقراطي في مصر

من الأسباب التي عجلت بسقوط نظام الإخوان المسلمين والتي أضاعت فيهـــا جماعـــة الإخوان الفرصة التاريخية في أثبات أهليتها في قيادة مصر، سيطرة الجناح الراديكالي- الـــذي يؤمن بطاعة المرشد طاعة عمياء- على صناعة القرار في جماعة الإخوان المسلمين أثناء فترة الحكم على حساب الجناح الإصلاحي الذي يؤمن بالتعددية السياسية واحتـــرام حقـــوق المـــرأة والتفاعل مع المجتمع المدني؛فهذا السقوط فسره المتابعون على أنه سقوط للديمقراطية فيما فسره آخرون على أنه جاء بسبب قصور جماعة الإخوان وعدم قدرتها على الإنخـــراط فـــي عمليـــة التحول الديموقراطي التي أتاحت لها الدخول إلى الحياة السياسية عبر بوابة الديموقراطية وذلك نتيجة مجموعة من التحديات والعوائق، أهمها:-

1- العمل على أحياء مجد " الخلافة " مما أثار تخوفا لدى القوى المدنية والأقليات الدينية من أن جماعة الإخوان المسلمين تسعى إلى أقامة دولة دينية تستخدم بها الديموقراطية للوصول إلى ذلك الهدف، إضافة إلى حالة الالتباس في موقفها من هوية الدولة وهو ما أطلق عليه " تدين الدولة ".

2- التماهي مع المقدس واعتبار الجماعة هي الإطار التنظيمي الوحيد المعبر عن الإسلام، وهي المرجعية التي يقاس بها الحق والبعد عن الباطل، وقد بـــرزت نظـــرة جماعـــة الإخـــوان المسلمين للآخر من خلال تقييم حسن البنا للأحزاب السياسية، وحديثا عبر محمد بديع عن تصوره لطبيعة العلاقة عقب الثورة بين جماعة الإخوان المســـلمين والأحـــزاب الأخـــرى كعلاقة الأم مع أبناءها[1].

3- العلاقة العضوية بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر بالتنظيم العالمي وأسلوب اتخـــاذ القرارات لدى جماعة الإخوان المسلمين عموما.

---

[1] إبراهيم الهضيبي؛ وآخرون، **تحديات التحول الديموقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقاليـــة**، القاهرة: مركز القـــاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012، نسخة الكترونية، ص ص 70-73

4- لجوء جماعة الإخوان المسلمين للعنف كلما تعرضت للإقصاء وعدم استفادتها من تجاربها السابقة في التعاطي مع حالات الإقصاء وإعطائها مبررا لخصومها في أخراجها من المشهد السياسي.

5- عدم قدرة جماعة الإخوان المسلمين التي عملت في بيئة فرضت عليها العمل بسرية كتنظيم التحول بسرعة إلى جماعة سياسية تمارس السياسة في فترة قياسية دون أن تتعزز الحياة الديموقراطية في بلد ما زال يعيش مخاضا عسيرا لولادة الديموقراطية.

6- تعدد جبهات المقاومة للنهج ألتغييري الذي انتهجته الجماعة عبر سلوكها سياسات خاطئة عززت التحالفات بين قوى الدولة العميقة وخاصة المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أعاق استمرار توغل الجماعة في عملية تحول ديمقراطي حقيقي.

7- على العلاقات الخارجية برز عدم قدرة جماعة الإخوان المسلمين الموازنة بين الثوابت الدينية والهوية والمصالح المشتركة، خاصة مع دول الغرب فدخلت في حالة من الارتباك نتيجة عدم توفر الوقت الكافي لإقناع مناصريها ومؤيدها بجدوى عدد من سياساتها الاقتصادية والخارجية كقرض البنك الدولي واتفاقية السلام مع إسرائيل وسد النهضة، والموائمة مع استحقاق العلاقات الدولية.

8- فشل جماعة الإخوان المسلمين على مجابهة التيارات الأصولية وجذبها نحو عملية التسليم بأن الديموقراطية أسهل الطرق للوصول للمشروع الإسلامي، رغم المحاولات الحثيثة التي بذلت في هذا المجال، الأمر الذي أكد أن هذه التيارات هي أقرب لأسلوب العنف من تبني الأسلوب الديموقراطي في عملية التغيير.

3.3.3 التحديات والمعوقات التي تواجه التيارات السلفية للانخراط في عملية التحول الديموقراطي في مصر

هناك الكثير من المعيقات الذاتية والموضوعية التي تحول دون قدرة التيارات السلفية على تبني الأسلوب الديموقراطي كنظام حكم ومنهج حياة، منها:

1- صعوبة إقناع القواعد السلفية المنتشرة بمصر بتبني النهج ألتغييري والانقلاب النوعي في الرؤى نحو المسار السياسي والموازنة مع المسار الدعوي التربوي الطاهر والمسار العنفي.

2- الانخراط السريع في العملية السياسية أدى بالقواعد إلى فقدان الثقة بالقيادة السياسية مما أدى إلى نشوء حالة من حالات الصراع و الارتماء في أحضان التيارات الأكثر عنفا كالتيارات الجهادية.

3- تعدد المدارس السلفية وعدم إجماعها على موقف موحد وعدم وجود إطار تنظيمي موحد يشكل مرجعية سياسية لها، وعدم قدرة تلك التيارات على إعطاء انطباع إنها قد وصلت لنضج سياسي ورؤية سياسية تؤهلها للانخراط في عملية التحول الديموقراطي، وعدم قدرتها على أقامة التحالفات السياسية، وقد اتضح ذلك في العلاقة مع الإخوان المسلمين أثناء وجودهم في الحكم وكيف انقلبوا عليهم بعد ثورة 30 يونيو 2013.

4- حالة الارتباك فيما يتعلق بهوية الدولة، والتشدد الفكري اتجاه الدولة القومية والأقليات المذهبية والدينية والمرأة يشكل تحديا لتلك التيارات من استيعاب أهم أبجديات التحول الديمقراطي التي تقوم على احترام التعددية السياسية والحريات الدينية والفكرية...

5- التدخل الأجنبي والعربي في قرارات التيارات السلفية وارتهان تلك القرارات بمصالح تلك الدول تحت ظل الإغراء المالي أو الهيمنة التاريخية لتلك الدول، مما يجعل عملية التحول الديموقراطية رهبن بمزاج تلك الدول والمجموعات.

صفوة القول، لم تكد مصر تتعافى من داء الاستبداد واحتجاز الديموقراطية الذي احتل جسدها طيلة عقود، ولم تكد تنعم بالتحرر من تلك الأنظمة التي كانت سبب بؤس وشقاء شعبها وهي تتلمس الخطوات الأولى على طريق ترسيخ الديموقراطية عقب ثورة 25 يناير 2011، حتى عادت أعراض ذاك الوباء بقوة جاذبة ثورتها إلى الخلف، فنشوة الشعب المصري بناتج ثورته سرعان ما تلاشت وأفاقت على حقيقة أن النظام الجديد الذي أفرزته الانتخابات لم يستطع تحقيق أهداف الثورة المتمثلة بالعيش الكريم، والحرية ،والعدالة الاجتماعية؛ بل على العكس من

ذلك، فان سياسة الحكومة ونظام الحكم الوليد تقوم على تكريس هيمنة اللون الواحد، وقد ساعد في ذلك استعصاء وتمنع الدولة على هذا اللون السياسي المتمثل بالقوى الإسلامية، وعدم قدرته على قيادة الدولة؛ فالرئيس جاء من السجن إلى القصر دون أن يمر بالسنن الطبيعية التي تؤدي إلى مثل هذه المناصب، فقد رفض بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد ثورة 25 يناير 2011 التنافس على رئاسة الدولة في هذه المرحلة، لما لا لها من مخاطر[1]، ولم يختلف الحال عند السلفيين الذين اعتقدوا أن وصول القوى الإسلامية إلى الحكم هو بداية تحقق المشروع الإسلامي الذي طال انتظارهم له، كل هذا أشعل انطباعا لدى القوى الليبرالية والمدنية بأن الثورة قد حادت عن مسارها وأن القوى الإسلامية قد اختطفت الثورة، الأمر الذي عجل بتحرك الجماهير وبدعم من قوى الدولة العميقة لإسقاط هذا النظام الذي لم يشتد عوده ويقوى ساعده، وانتهى الحلم الجميل بتحول مصر من ترسيخ قيم ديمقراطية حقيقة تقوم على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان إلى أعادة قانون الطوارئ ومنع التجول...

إن حظر نشاط جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم عزلها من خلال وصمها بالإرهاب، وسن قوانين كمكافحة الإرهاب، وقانون تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب، والتظاهرات السلمية في الأماكن العامة، وعمليات العنف المسلح، وعودة العسكر للعمل في السياسة في ظل النظام الانتقالي، أدى إلى إلقاء الإخوان المسلمين في حضن الأجنحة والتيارات العنيفة، كالتيارات الجهادية وتغليب وجهة نظر الجناح الراديكالي في الحركة، الأمر الذي يسحب البساط من تحت مؤيدي الديموقراطية من إصلاحيي الجماعة والتيارات السلفية كحزب النور،، مما أدخل مصر في أتون موجة من العنف والعنف المضاد وتم استبعاد الخيار الدستوري من أجندة المؤيدين لجماعة الأخوان المسلمين على طريق التحول الديموقراطي، التي كانت بواكيره حدوث أول انتخابات حرة ونزيهة في مصر الحديثة أسفرت عن انتخاب أول رئيس مدني، الأمر الذي يعطي انطباعا قويا بأن مصر قد خسرت فرصة التحول الديموقراطي بسقوط الإخوان.

[1] http://www.tayyar.org/tayyar/touch/NewsDetails.aspx?_guid=%7BC4823D87-732E-4D93-B4B7-4732B0556940%7D

إن سطحية طرح الإخوان المسلمين " للدولة الإسلامية "، وغموض الإطار العام لهذه الدولة وماهيتها ومرجعيتها وكيفية إدارة هذه الدولة من قبل الإسلاميين في ظل أوضاع دولية متحفزة ومتربصة، ومراوحة التفسيرات لهذا الغموض، وضحالة التصور الإسلامي للدولة وما بين ممارسة الحركات الإسلامية السياسية لنوع من " التقية السنية " تخلعها عندما تصل إلى السلطة، ومن ثم تنقلب على الديموقراطية التي أوصلتها إلى الحكم أضحى محل انتقاد للإسلاميين السياسيين[1]؛ فالجدل المحتدم حول دمج الإسلاميين في العملية السياسية والتعامل معهم باعتبارهم شركاء يحتمل وجهتي نظر مختلفتين حول هذه المسألة؛ فالمؤيدين لهذا الدمج يرون أن الإسلاميين يمثلون البديل المحتمل للنظم الشمولية في العالم العربي كالقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق، إضافة إلى أنه ينظر إلى الإخوان المسلمين تحديدا على أنهم أكثر الحركات الإسلامية وضوحا في تبني أجندة ديمقراطية والأكثر قدرة على مواجهة الخطر الراديكالي الذي يمارس العنف، وهذا ما يفسر محاولة الرئيس المعزول محمد مرسي تقريب بعض رموز التيار الجهادي وتقديمهم في الاحتفالات الرسمية وجلوسهم في الصفوف الأمامية، وكبح جماح هذه التيارات عن ممارسة العنف خلال فترة حكم جماعة الإخوان لمصر، حيث لم يشهد خط أنابيب الغاز المزود لإسرائيل أي محاولة تفجيرية خلال تلك الفترة حيث تتهم الجهات الرسمية الحركات الجهادية التفجير في كل مرة. أما أنصار معارضة دمج القوى الإسلامية لهذا الدمج في الحياة السياسية، فإنهم يرون أنه لم يتم التأكد من أن خطاب الإسلاميين بشأن موقفهم من الديموقراطية يعبر عن موقف تكتيكي أم استراتيجي، وفيما إذا أنهم يقبلون فعلا بمبدأ الفصل بين الدين والدولة وفيما إذا كانت فكرة الدولة الإسلامية لا تزال تهيمن على مخيلتهم، أم لا [2]؟ فالعلاقة بين الدين والدولة وموقع الشريعة الإسلامية من الموضوعات التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل عملية التحول الديموقراطي في مصر؛ لذلك يرى المفكر الإسلامي جمال البنا

---

[1] أحمد فهمي، **الإسلاميون والطريق إلى السلطة**، (د.ذ.م.ن)، نسخة pdf، ص 456

[2] إبراهيم البيضاني، ***جغرافية التغييرات السياسية في ربيع الثورات العربية : فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات المصرية وتأثيره على النظام الإقليم العربي***، **مجلة ذي قار**، عدد خاص، 2012، ص ص 201، 202

أن الدولة الإسلامية هي دولة سيادة القانون، والقانون هو القرآن الكريم، وان هـذا القـانون لا يتعارض مع مبدأ أن تكون الأمة مصدر السلطات وهذا يتوافق مع مبدأ الاستخلاف[1].

إن هذا الجدل يكشف حقيقة أن التحول الديمقراطي في مصر في ظل تصـدر القـوى الإسلامية للمشهد السياسي لا يمكن تحققه، خاصة أن المطلوب من هذه الحركات تبني النموذج الغربي من الديموقراطية التي لا تنفصم عراه عن الثقافة الغربية، والتي تهدف إلى سلخ المجتمع المصري عن عقيدته وثقافته؛ لأن طريقة تطبيق هذه الديموقراطية سوف لا تصيب الحركـات الإسلامية لوحدها بمقتل، بل سوف تؤدي إلى خروج الناس من الدين الإسلامي أفواجا، فهنـاك من يعتقد أن القوى الإسلامية الوسطية، هي أخر خطوط الدفاع عن العقيدة الإسلامية، بعدما تم استبعاد التيارات الليبرالية عن معركة الدفاع عن الهوية الإسلامية للدولة المصرية.

الحال ذاته ينطبق على السلفيين؛ فالبرغم من طرح سعيد عبد العظيم أحد رموز السلفية مبادرة للإصلاح السياسي عام 2009، والتي تقوم خطوطها العريضة على أساس من كتاب الله وسنة نبيه، وإتباع السلف الصالح في إصلاح أحوال البلاد والعباد" ؛ إلا أنه تم تسجيل رفضـه للديمقراطية والانتخابات والتداول السلمي للسلطة بحجة أن هذه الأدوات قد تقود إلى صـعود " قبطي" أو امرأة إلى قمة السلطة[2]، كما أن استخدام بعض المصطلحات من قبـل السـلفيين فـي الدعاية للدستور والانتخابات المصرية، كغزوة الصندوق تؤشر للعنف، وهي تتناقض مع الثقافة الديمقراطية، فالتهديد بالعنف يجهض قيمة الممارسة السلمية التي تبشر بها الديمقراطية القائمـة على المشاركة في السلطة، كما أن استعمال كلمة " غزوة " ذات الدلالة الدينية المقدسة المسـتقاة من التاريخ الإسلامي توظيف سيئ جدا للدين، وتحريف خطير للمعاني الإسلامية المقدسة[3].

---

[1] عمر عبد الرحمن، ***تحديات التحول الديموقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية***، **مجلة الديموقراطية** ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2012، نسخة pdf، ص 228

[2] حسن سلامة، ***السلفيون في مصر..معضلة أم حل؟***، **مجلة الديموقراطية**، العدد 28، 2010، نسخة pdf، ص 66

[3] فايز بن عمرو، مقال بعنوان: غزوة الصناديق والشرعية الديموقراطية عند الإسـلاميين، موقـع حضـرموت الغـد الالكتروني: http://www.hadhramoutalghad.com/?p=10580

أن المعوقات الحقيقية التي برزت أثناء فترة تصدر جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية للمشهد السياسي المصري، تمثلت في عدم هضم تلك الحركات مفاهيم الديموقراطية وعدم إرساء القواعد الثابتة لتلك العلاقة، حيث تأسست تلك العلاقة من أجل الاعتراف بالواقع وليس الاعتراف بجدواه، مما أوقع كلتا الشريحتين في مأزق محاولة كل منهما جذب الآخر إلى جانبه للتسليم بأن أسلوبه هو الأفضل، في حين أن كلا منهما كان يبطن الإقصاء للآخر، وهو ما يفسر سرعة انقلاب السلفيين على الإخوان عندما مالت دفتهم، واستعدادهم ليكونوا بديلا سياسيا لجماعة الإخوان المسلمين بعد انخراطهم في خارطة الطريق عقب التي رسموها عقب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013، ومما ساعد على تفكك تلك العلاقة الخلافات الإقليمية والمتمثلة بالخلاف القطري السعودي الإماراتي على بسط الرؤية والهيمنة على الحالة المصرية. ولا يمكن إغفال دور قوى الدول العميقة ونفوذ الدولة العميقة في ضياع فرصة التحول الحقيقي نحو الديموقراطية في مصر في ظل تصدر القوى الإسلامية للمشهد السياسي التي قامت بمجموعة من المراجعات الفكرية طالت الدستور والمشاركة السياسية والتعددية الحزبية، وعلى كل حال فالنظام السياسي المصري قبل ثورة 25 يناير2011، لم يكن واحة من الديموقراطية، ولا يمكن القطع أنه كان نموذجا للحكم التسلطي، فقد كان مزيجا من ديمقراطية مشوهة ونظام تسلطي مجمل، ولا يمكن الجزم أن مصر قد فقدت نهائيا فرصة التحول الديموقراطي ودخلت في نفق الاستبداد السياسي بعد 30 يونيو 2013، فالتجربة المصرية أثبتت أن الشعب المصري قد كسر القاعدة الفرعونية في استعباد الشعوب، وهو قادر على تفجير الثورات من أجل حريته وكرامته وعيشه الكريم، فقد أطاح برئيسين خلال سنتين[1].

[1] الإطاحة بالرئيس حسني مبارك عام 2011، والإطاحة بالرئيس محمد مرسي عام 2013

النتائج والتوصيات

بعد فحص الفرضية الرئيسية والفرعية، تبين أن هناك إشكالية واضحة في العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011، مؤشراتها حالة التذبذب والإرباك وعدم الثقة بين الطرفين، أثر سلباً على عملية التحول الديموقراطي، كما خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج.

النتائج

1- التجربة الديموقراطية المصرية لم تبدأ – فقط – عقب ثورة 25 يناير 2011، بل شهدت الحياة السياسية المصرية منذ نشأة الدولة المصرية الحديثة في العشرينيات من القرن العشرين توجهات خجولة .

2- محاولة تدخل مكتب الإرشاد للإخوان المسلمين في رسم سياسة وصناعة القرار في المؤسسة المصرية الرسمية، وعدم قدرة جماعة الإخوان المسلمين الفصل بين الدور التنظيمي والوظيفة السياسي، واستعجالهم الوصول للحكم، وارتباط جماعة الإخوان المسلمين في مصر عضويا بالتنظيم العالمي، واعتباره مرجعاً سياسياً في قضايا مصر الداخلية، كل ذلك أفشل تجربة الإخوان المسلمين بقيادة مصر نحو عملية تحول ديمقراطي حقيقي عقب ثورة 25 يناير 2011.

3- بالرغم من المراجعات الفكرية التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين فيما يتعلق بقضايا المرأة والمساواة والدولة والتعددية الحزبية، إلا أن تلك المراجعات لم تكن كافية من أجل إقناع وطمأنة القوى المصرية من أن هذه المراجعات هي مراجعات حقيقية تقود نحو المشاركة السياسية.

4- لدى جماعة الإخوان المسلمين خبرة سياسية وإدارية اكتسبتها طيلة عقود طويلة لكن هذه الخبرة لم تسعفها في قيادة مصر، الأمر يختلف قليلا لدى التيارات السلفية التي لا تملك

رؤية سياسية واضحة وخبرة إدارية تؤهلها أن تكون بديلا لجماعة الإخوان المسلمين في السياسة المصرية.

5- لم تستطع التيارات السلفية إقناع الداخل المصري والخارج الدولي أنها أفضل بديل لجماعة الإخوان المسلمين، كونها لا تملك حلولا سياسية بسبب عدم وجود إطار جامع لتلك التيارات يمثل مرجعا يمكن الوثوق به.

6- استفادت جماعة الإخوان المسلمين في علاقتها مع التيارات السلفية من تعدد هذه التيارات وعدم وجودها ضمن إطار تنظيمي واحد، حيث تشاركت مع التيارات السلفية الدعوية في فترة الانتخابات التشريعية والرئاسية وسكنت التيارات الجهادية، وحين تم إسقاطها بعد 30 يونيو 2013 نجحت في استقطاب التيارات السلفية الجهادية وأصبحت واجهتها الخلفية التي تنفذ من خلالها عمليات عنيفة لاسترداد الشرعية.

7- هناك اتفاق بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية على أن الديموقراطية وسيلة للوصول إلى المشروع الإسلامي وأنها ليست غاية.

8- يعبر الدستور المصري عن رؤية النخبة القوية والحاكمة في الحياة المصرية، فقد عكست مواد الهوية والشريعة والحقوق وطبيعة النظام السياسي في دستور 2012 رؤية جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية.

9- تعتبر مواد الشريعة والهوية والدولة والثنائيات الدينية والطائفية من أكبر التحديات التي تواجه علاقة الإخوان بالتيارات السلفية.

10- شكلت علاقة التيارات السلفية بجماعة الإخوان المسلمين علامة فارقة على طريق تكريس الديموقراطية المصرية وبانهيار هذه العلاقة فقدت الحياة السياسية المصرية فرصة التاريخية في عملية تحول ديمقراطي حقيقي.

التوصيات

لا يمكن تطبيق الديموقراطية وفق التعريف الغربي من قبل القوى الإسلامية بمصر بمعزل عن تبني الثقافة الغربية ، وعليه فان مطالبة هذه الحركات بتبني الديموقراطية يضعها في مصاف الحركات العلمانية التي دأبت تلك الحركات على انتقادها، وعليه يوصي الباحث:

1- ضرورة قيام جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية بمراجعات حقيقية بـــبعض القـــيم الديموقراطية، كالمرأة وعلاقتها بالإمامة الكبرى، والمساواة، ومفهـــوم الدولـــة والتعدديـــة الحزبية والهوية، والأقليات.

2- الفصل بين الدور التنظيمي والوظيفة السياسية للأعضاء في جماعـــة الإخـــوان المســـلمين وإعلاء المصلحة المصرية على المصالح الخارجية.

3- الفصل بين الجانب الدعوي والجانب السياسي لكل من جماعة الإخوان المسلمين، والتيارات السلفية في ظل تبني الديموقراطية كنظام حكم وثقافة.

4- على التيارات السلفية في مصر الانضواء تحت إطار تنظيمي واحد بمرجعية سياسية واحدة مقنعة، إذا ما أرادت أن تكون قوة منافسة أو بديلة سياسيا لجماعة الإخوان المسلمين.

5- على القوى الإسلامية بناء جبهة إسلامية جامعة توضح فيها العلاقات بينهما وتكون قائمـــة على الاحترام والنديّة، وذات رؤية وحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياســـية.. التي قامت لأجلها ثورة 25 يناير 2011.

6- على القوى الإسلامية استخلاص العبر من تجربة الإخوان المسلمين في الحكم في مصر، وعدم استخدام الأسلوب العنفي ضد مؤسسات الدولة المصرية وخاصة الجيش المصري.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو الخير، السيد، **الحماية الدستورية للوقف في الدستور المصري الجديد 2012**، دار المنظومة الالكترونية، نسخة pdf

أبو رمان، محمد؛ أبوهنية، حسن، "**الحل الإسلامي" في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**، عمان: مؤسسة فريد ريش، 2012

اسكندر، أمين ؛ وآخرون، **نحو رؤية وطنية لتعزيز الديموقراطية في مصر، بحوث ومناقشات**، ط1، المحرر: عاطف السعداوي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007

بركات، نظام؛ وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1987

برهامي، ياسر، **الدعوة السلفية ومناهج التغيير الإسلامية الأخرى**، الإسكندرية: دار الدعوة السلفية ومجموعة باحثين، **خلاصات: أهم ما كتب عن الجماعات الإسلامية**،ط1، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011

بسيوني، محمد؛ هلال، محمد، **الجمهورية الثانية في مصر**، ط 2012، القاهرة: دار الشروق،2012

البشري، طارق، **الحركات الإسلامية في مصر**، ج1، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1972

بيومي، زكريا، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية، 1928– 1948**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1979

تمام، حسن، **تحولات الإخوان المسلمون، تفكك الايدولوجيا ونهاية التنظيم**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006

الجزائري، عبد المالك، **مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية**، ط2، المدينة المنورة: دار أهل الحديث، 1997

الخزرجي، ثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي، 2004

دياب، محمد، **سيد قطب والخطاب الأيديولوجي**،ط1، القاهرة:رؤيا للنشر والتوزيع،2010

زغلول، أحمد، **تحليل الدعاية الانتخابية للسلفية**، نسخة pdf

زكي،اندريه، **الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات: مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، دون ذكر سنة النشر

الزيات، منتصر، **الجماعات الإسلامية رؤية من الداخل**، ط2، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2005

ستيفان لاكروا، **شيوخ وسياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة**، الدوحة:مركز بروكنجز، 2012، نسخة الكترونية

سرور، أحمد، **الحماية الدستورية للحقوق والحريات**، طبعة نادي القضاة، القاهرة: د.ذ.م.ن، 1999

سعيد السيد، علي، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة**، القاهرة: دار الحديث، 2006

السيد سعيد، محمد، **الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر**، ط1، القاهرة: دار ميريت، 2006

شحادة، مروان، **تحولات الخطاب السلفي، الحركات الجهادية..حالة دراسية (1990-2007)**، ط1، ج1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010

شطناوي، فيصل، **محاضرات في الديموقراطية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع

شلبي، على؛ النحاس، مصطفى، **الانقلابات العسكرية في مصر 1923-1936**، 1981

شماخ، عامر، **الإخوان المسلمون والعنف،قراءة في فكر وواقع جماعة الإخوان المسلمين**، ط1، القاهرة : اسعد للنشر والتوزيع، 2007

طلعت السيد، شريف، **مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)**

طوالبة، حسن، **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مصر والجزائر نموذجا**، ط1، عمان: عالم الكتاب الحديث،2005

عارف، نصر، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: الولايات المتحدة الأمريكية، 1991

عبد الحليم، محمود، الإخوان **المسلمون، أحداث صنعت التاريخ فردية من الداخل(1948-1952)**، ج 2، الإسكندرية:دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، دون ذكر سنة النشر

عبد العاطي، محمد، **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديموقراطي**، القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995

عبد العزيز، هشام، **الدولة المدنية بين الإسلام والعلمانية**، 2011

عبد القادر، فارس، **النظام السياسي في الإسلام**، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1980

عبد المجيد، حنان، **التغيير السياسي في الفكر الإسلامي الحديث**، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001

عبد المنعم منيب، **خريطة الحركات الإسلامية في مصر**، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، بدون ذكر مكان ودار النشر، 2 مارس 2009

عبد الوهاب، محمد، **مبادئ النظم السياسية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002

عثمان، طارق، **الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر(قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة)**، مركز نماء، نسخة الكترونية

علي هلال، **السياسة والحكم في مصر**، القاهرة: مكتبة نهضة الشروق، 1977

علي، عبد الرحيم، **الإخوان المسلمون فتأوي في الأقباط والديمقراطية والمرأة والفتن**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005

علي، عبد الرحيم، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2007

العوا، محمد، **الفقه الإسلامي في طريق التجديد**، ط 1998، القاهرة: المكتبة الإسلامية، 1998

العوضي، هشام، **صراع على الشرعية**، الإخوان ومبارك 1980– 2007

العيادي، نيفين، **الاستقطاب الديني– المدني في مصر ما بعد الثورة: النشأة والإبعاد**، مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2013، نسخة الكترونية

فرهود، أحلام، **التيار الإسلامي والسياسات المصرية**، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي 1991

فهمي، أحمد، **الإسلاميون والطريق إلى السلطة**، (د.ذ.م.ن)، نسخة pdf

فهمي، أحمد، **العلاقة بين الإخوان والسلفيين، أسباب التباعد واحتمالات التقارب، نسخة الكترونية**

فهمي، أحمد، دراسة بعنوان: **العلاقة بين الإخوان والسلفيين..أسباب التباعد واحتمالات التقارب**، نسخة pdf

فهمي، مصطفى، **الحرية في الحرية والاشتراكية والوحدة**، القاهرة: دار المعارف، 1994

قاسم، عبد الستار، **الحرية والتحررية والتزام في القرآن**، نابلس: مركز الديموقراطية وتنمية المجتمع، 2012

القرضاوي، يوسف، **الإخوان المسلمون 70 عاما في التربي، 1992دعوة والجهاد**، بيروت: مؤسسة الرسالة،2001

قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، ط27، ج3، عمان:دار الشروق،1992

قنديل، حنان، **عملية الإصلاح السياسي من أعلى: النخبة الحاكمة ومسيرة الديموقراطية في مصر**، النهضة، المجلد الثامن، دون ذكر مكان ودار النشر، 2007

لورينزو، **الإخوان المسلمون الجدد في الغرب**،دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011

الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ط2، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى اليازجي وأولاده، 1969

مصطفى، هالة، **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، القاهرة: مكتبة وهبة، 1991

منيسي، أحمد، **التحول الديموقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج ا لعربية، دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر**،ط1، أبو ظبي:مركز المارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009

المودودي، أبو الأعلى، **تدوين الدستور الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، 1980

هرمية، علي؛ وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة هيثم اللمع، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005

هشام العوضي، **صراع على الشرعية، الإخوان المسلمين ومبارك (1982– 2007)**،ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 20

الهضيبي، إبراهيم؛ وآخرون، **تحديات التحول الديموقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012، نسخة الكترونية

هلال، على الدين، **النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل**، ط1، القاهرة: القاهرة، الدار للنشر المصرية اللبنانية، 2010.

الهلالي، أبي أسامة، **الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة بفهم سلف الأمـــة**، رام الله: شركة النور للطباعة والنشر والتوزيع، 2004

الرسائل الجامعية

إبراهيم، إسراء: **تأثير التحول الديموقراطي على الاستقرار السياسي فـــي الجزائـــر (1991-2007)**، رسالة ماجستير غير منشورة، دار المنظومة، مجلة الديموقراطيـــة، عـــدد 33، 2009

دبعي، رائد: **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكـــر والممارســـة، إخوان مصر نموذجا (1928- 2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس – جامعـــة النجاح الوطنية، 2012

دويكات، برهان: **الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شـــكل الدولـــة والنظـــام السياسي في مصر**، رسالة ماجستير، نابلس- جامعة النجاح الوطنية، 2013

عبد الحليم، محمود، **الإخوان المسلمون والموقف من المرأة**، الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث والدراسات.

المجلات والصحف والمؤتمرات

أبو رمان، محمد، ***السلفيون والربيع العربي..سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربيـــة***، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 411، أيار 2013.

أبو سكين، حنان، ***نظام الحكم في الدستور المصري***، **مجلة الديموقراطية**، العـــدد 50، 2013، نسخة pdf

البيضاني، إبراهيم، ***جغرافية التغييرات السياسية في ربيع الثـــورات العربيـــة فـــوز الإخـــوان المسلمين والسلفيين في الانتخابات المصرية وتأثيره على النظام السياســـي الإقليمـــي***، **مجلة آداب ذي قار**، عدد خاص– المؤتمر العلمي الخامس 2012،نسخة pdf

البيضاني، إبراهيم، ***جغرافية التغييرات السياسية في ربيع الثورات العربيـــة: فـــوز الإخـــوان المسلمين في الانتخابات المصرية وتأثيره على النظام الإقليم العربي***، **مجلـــة ذي قـــار**، عدد خاص،2012

تقرير عن وساطة قطرية بين الإخوان وأمريكا، جريدة القدس الفلسطينية، العدد 15817، السبت 2013/8/24، ص 2، نقلا عن صحيفة الأهرام المصرية

زغلول، أحمد، ***تحليل الدعاية الانتخابية للسلفيين***، **مجلة الديموقراطيـــة**، العـــدد 45، نســـخة الكترونية، 2012

السكران، جابر، **الثورة..تعريفها..مفهومها**، الجريدة، 2013

سلامة، حسن، ***السلفيون في مصر..معضلة أم حل؟***، **مجلة الديموقراطية**، العـــدد 28، 2010، نسخة pdf

الشيمي، محمد، دراسة بعنوان: ***السلفيون..الجذور والأفكار***، **الحوار المتمدن**، العدد 3723

عبد الرحمن، تحرير، **التحول الديموقراطي في الوطن العربي خلال التسعينات**، أعمال النـــدوة العلمية التي عقدت في جا، عمائل البيت في الفترة 11/3/ 1999– 1999/12/1،عمان: منشورات آل البيت، 2000

عبد الرحمن، عمر، ***تحديات التحول الديموقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقاليـــة***، **مجلـــة الديموقراطية**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2012، نسخة pdf

عبد المجيد، وحيد، **مقال بعنوان: المواجهة بين " الإخوان " و " السلفية الجهادية " في تونس ومصر**، جريدة الأيام الفلسطينية، 2013/6/6، نقلا عن جريدة الاتحاد الظبيانية

عكاشة، سعيد، ***المصير المحتوم للسلفية***، نسخة pdf، **مجلة الديموقراطية**، العدد43، 2011

نافعة، حسن، ***النظام السياسي بعد انتخابات الرئاسة: رؤية تحليلية***، **مجلة الديموقراطية**، العدد 20، 2005، نسخة الالكترونية.

نافعة، حسن، ***النظام المصري بعد انتخابات الرئاسية (قراءة تحليليـــة)***، **الديمقراطيـــة**، الســـنة الخامسة، العدد 20، 2005، نسخة الكترونية

القوانين

الإعلان الدستوري ال، 19712013

الإعلان الدستوري المصري 2012

الدستور المصري 1923،1971،2013،2012

قانون الأحزاب المصري 1977

اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين،

مشروع الدستور المصري 1954

مشروع الدستور المصري 1956

النظام العام للإخوان المسلمين

التلفزة

تلفزيون صدى البلد المصري،

قاسم، عبد الستار: **محاضرات: الصراع الفكري العالمي**، نابلس – جامعة النجاح الوطنية، 2012

قناة CBC الفضائية المصرية

قناة العربية الفضائية

المواقع الالكترونية:

أبو رمان، محمد، السلفيون والربيع العربي:سؤال الدين والديمقراطية في السياسية العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، الموقع الالكتروني لمجلة نوافذ http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-191327.htm

أبو شهلا،أمينه،ماذا تغير في علاقة الإخوان المسلمين؟ انظر الموقع الالكتروني: http://amashhad.com/News/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D

إخوان أون لاين: شرح رسالة هل نحن قوم عمليون؟ الرابط: http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=18584&SecID=371

البر، عبد الرحمن، العلاقة بين الدين والديمقراطية في مصر، موسوعة الإخوان المسلمين، الموقع الالكتروني http://ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=141353&SecID=390

بشارة، عزمي، تقرير بعنوان: مشروع دستور مصر الحالي ديمقراطي يتضمن عيوبا ونواقص هامة، الموقع الالكتروني لجبهة التغيير الوطني الجزائري، http://lequotidienalgerie.org/2012/11/30/%D8%B9%D8%B2%D9%8

بكر، علاء، مقال حول الدولة المدنية، الموقع الالكتروني ل إنا سلفي: http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=3789

بن عمرو، فايز، مقال بعنوان: غزوة الصناديق والشرعية الديموقراطية عند الإسلاميين، موقع حضرموت الغد الالكتروني: http://www.hadhramoutalghad.com/?p=10580

البنا، حسن، رسالة المؤتمر السادس، موقع الشبكة الدعوية:-http://www.daawa info.net/books1.php?id=5121&bn=195&page=10

البنا، حسن، مذكرات الدعوة والداعية، نسخة الكترونية http://www.hassanalbanna.org/pages/Books/12a.pdf

البنا،حسن، مجموعة رسائل الإمام، رسالة الإخوان المسلمون تحت راية القرآن، الرابط: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D

التداعيات ا لسياسية للخلافات السياسية في مصر، انظر الموقع الالكتروني: http://rcssmideast.org/%D8%A7%D9%84%D8

تلفزيون صدى البلد المصري، برنامج صالة التحرير بتاريخ 2013/9/12،كما يمكن مشاهدة الفيديو على الرابط التالي:-http://www.el balad.com/614023#.UjDTmMami_A

الجابري، محمد،العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي، الموقع الالكتروني: http://www.minculture.gov.ma/index.php?option=com_content&view

جايسون براو نلي، تقرير بعنوان: العنف ضد الأقباط والمرحلة الانتقالية في مصر، الموقع الالكتروني لمركز كارنجي للدراسات: http://carnegieendowment.org/2013/11/14/%D8%A7%D9%84%D8%

الجندي، حسن، مفاهيم التيارات السياسية، الفجر، 2013، الموقع الالكتروني: http://new.elfagr.org/Detail.aspx?nwsId=419809&secid=61&vid=2#

حاج صحراوي، حسيبة، مقال بعنوان: يحد دستور مصر من الحريات الأساسية ويتجاهل حقوق المـــــــرأة، موقـــــــع منظمـــــــة العفـــــــو الدوليـــــــة الالكترونـــــــي:
http://www.amnesty.org/ar/http%3A/%252Fwww.amnesty.org/en/ne

حامد، إسماعيل، مقال بعنوان: البنا..وفن صناعة الحياة والموت،الإخوان المسلمون أون لايـــن، 2012/2/21، الموقـــــــــــــــــــــــع الالكترونـــــــــــــــــــــــي:
http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=138453&SecID=111

حبيب، كمال، السلفيون وآفاق المشاركة ا لسياسية (حالة مصر)، 2011/12/22، مجلة البيـــان، العـــــــــدد 294، الموقـــــــــع الالكترونـــــــــي للمجلـــــــــة:
http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1640

حبيب، كمال، مقال بعنوان: قصة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين..مد وجزر التنظيم الـــدولي، جريـــــدة الشـــــرق الأوســـــط، 17 نيســـــان 2000، الموقـــــع الالكترونـــــي
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9896&article=348634#.Ulf4klCmhQM

الحســـين فهمـــي، الانقـــلاب العســـكري.. مـــا تعريفـــه؟ مجلـــة نريـــد، الموقـــع الالكترونـــي
http://www.noreed.com/7_425_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%

حوار أجراه حسام عبد البصير مع النائب عن بورسعيد البدري فرغلي (الوفد)، محاولة اغتيـــال وزير الداخلية مسؤولية الإخـــوان بتـــاريخ 2012/9/10، البوابـــة الالكترونيـــة للوفـــد
http://www.alwafd.org/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1

خريوش، محمد،" ندوة بعنوان: الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة 2005 "، الموقع الالكتروني لبحوث
http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_8438.html

خيري، صبري، جماعة الإخوان المسلمون:قراءة منهجية لأصولها الفكرية، الموقع الالكتروني
http://drsabrikhalil.wordpress.com/2012/06/09/%D8%AC%D9%85%

د.ذ.م، الأداء البرلماني لنواب الإخوان في الميزان،20تشرين أول 2005، موقع سويس انفوا الالكتروني:
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=4777302

د.ذ.م، تاريخ الدساتير المصرية من القدم حتى الحداثة، الهيئة العامة للاستعلامات..بوابتك إلى مصر، الموقع الالكتروني:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID

د.ذ.م، حقيقة موقف السلفية المصرية من ثورة 25 يناير،مقالات وتحليلات، إعداد: المركز العربية للدراسات الإنسانية الموقع الالكتروني:
http://www.arabcenter.org/index.php?option=com_content&view=art

الدعبس، غادة، تقرير إخباري: رفض السلفيين لمساواة الرجل والمرأة يقصد منه الأمور الشرعية، الموقع الالكتروني: http://www.akhbarak.net/articles/9785703-، تم النقل بتاريخ 2012/10/8

الدولة العميقة،
http://egyptdeepstate.wordpress.com/2012/06/17/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-

زهمـــول، إبـــراهيم، الاخـــوان المســـلمون..أوراق تاريخيـــة، الموســـوعة الإخوانيـــة http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86_.

السيد، رفعت، مقال بعنوان: التنظيم الدولي للإخوان، 2007، الموقع الالكتروني للمصري اليوم: http://www.almasryalyoum.com/staff/%D8%B1%D9%81%D8%B9 -

شحادة،مروان؛مركز الحقيقة الدولية للدراسات والبحوث، الإخوان المسلمين والسلفية الجهاديـــة تـــلاق فـــي الأفكـــار وخـــلاف فـــي التطبيـــق، الموقـــع الالكترونـــي -http://www.muslm.net/vb/showthread.php?293579

شماخ، عامر، الإخوان عصب ثورة 25 ينـــاير،23-1-2013،إخـــوان أون لايـــن، الموقـــع الالكترونـــــــــــــــــــــــــــــي: http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=136110&SecID=

الشوبكي، عمرو، مستقبل جماعـــة الإخـــوان المســـلمين،الموقع الالكترونـــي http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=162

شيخ إدريس، جعفر، الدولة الدينية والدولة المدنية، مجلة البيان، عدد 287، الموقع الالكترونـــي http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=936

صابر، حسن، مقال بعنوان: مواد الدين والشـــريعة فـــي تعـــديلات دســـتور 2012، الموقـــع الالكترونـــــــــــــــــي ل المـــــــــــــــــوجز: http://almogaz.com/news/politics/2013/10/21/1149051

صبري،غادة، تقرير و فيديو أرشيفي- ياسر برهامي يروي كيف طردة الإخوان خارج المسجد لاختلافهم معه، موقع نريد مصر كما نتمنـــى، 6فبرايـــر 213، الموقـــع الالكترونـــي: http://www.noreed.com/3~10557~%D9%81%D9%8A%D8%AF%D

صلاح، بسام، مقال بعنوان: بين الإخوان والسلفيين ماذا تعني " مبادئ الشريعة " في الدستور؟، الموقع الالكتروني للبوابة نيوز: http://www.albawabhnews.com/3986

طارق البشري، معنى الانقلاب، الشروق، 2013 http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22072013&id=d660e12f-3020-4000-8dce-2046e9417f1a

طه، محمد، مفهوم الدولة العميقة،2011، الموقع الالكتروني (مغرس) الإخباري، http://www.maghress.com/hespress/39132

عبد الرحمن البر، العلاقة بين الدين والديمقراطية في مصر، موسوعة الإخوان المسلمين، الموقع الالكتروني http://ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=141353&SecID=390

عبد العال، علي، دراسة بعنوان: السلفيون في مصر المنطلقات الفكرية والعقدية للحركة السلفية في مصر، مدونة علي عبد العال،28فراير 2012، الموقع الالكتروني: http://ali.islamion.com/?p=1236417

عبد العال،علي، مقال بعنوان: حول خلاف " الإخوان " و " السلفية " في مصر، جريدة الأهرام الديموقراطية، العدد 51، 2013/5/27 الموقع الالكتروني http://democracy.ahram.org.eg/News/432/%D8%AD%D9%88%D9%84-

عبد الفتاح، بشير، مقال بعنوان: هل حانت المواجهة بين الإخوان والسلفيين؟، موقع صحيفة الوطن الالكتروني: http://www.elwatannews.com/news/details/139411

عبد المعبود، همام، الإسلاميون والمرأة..جدل العلاقة بين السياسي والشرعي، 30 أكتوبر 2011، http://islamonline.net/islamists/1943

عثمان، طارق، الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر (قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة)، مركز نماء للبحوث والدراسات، أبحاث نماء 1، الموقع الالكتروني www.nama.center.com

العريان، عصام، الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة، مأرب برس، 2007، انظر الرابط الالكتروني http://marebpress.net/articles.php?id=2789

عزب، خالد؛خليفة، صفاء، الطريق إلى اغتيال المرشد العام حسن البنا " الحلقة الأولى "2010/9/24، الرابط لموقع مصرس:http://www.masress.com/dostor/29512

علي عبد العال، خلافات الفصيلين الإسلاميين في القديم والحديث:تحرير منحنى العلاقة بين " الإخوان "و" السلفيين " في مصر، 25 فبراير 2013، الموقع الالكتروني ل كتاب من أجل الحرية: http://www.iwffo.org/index.php?option=com_ content&view=article&id

عمار حسن، صراع البقاء بين السلفيين والإخوان، البوابة الالكترونية للوفد: http://www.alwafd.org/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8 %A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%84

فرج، ريتا، السلفية: النساء بمنزلة الأسيرة؟، الموقع الالكتروني للمراقب: http://www.almuraqib.com/index.php?option=com_content&view=art icle&id=1768:2013-04-15-16-25-25&catid=37:2012-11-04-06-53-05&Itemid=58

فوز الإخوان المسلمين ب 47% من مقاعد مجلس الشعب لمصري2012، 21 يناير 2012، المجلة الاقتصادية، العدد 6676، الموقع الالكتروني للمجلة: http://www.aleqt.com/2012/01/21/article_618274.html

قاسم، إبراهيم جريدة اليوم السابع، 24 يونيو 2012 www.youm7.com/news.asp?news

قصير، قاسم، الأسس الفكرية والنظرية للسلفية: حاكمية الله والعودة للماضي وتكفير الآخر،موقع السفير الالكتروني: http://www.elnashra.com/news/show/444059/%D8%A7%D9%84%D8

القماش، محمد، تقرير اخباري بعنوان: " البلتاجي للنيابة: حديثي عما يحدث في سيناء قصدت به " المظاهرات " وليس العنف، المصري، 30اغسطس 2013، الرابط: http://www.almasryalyoum.com/node/2074026

اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين، ويكيبيديا الإخوان المسلمين، الموقع الالكتروني http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D

مجدي، عمرو، مقال بعنوان: ما هي علاقة الإسلاميين بالدولة الحديثة والديمقراطية، 25 مايو 2013/، موقع المجلة الالكتروني: http://www.majalla.com/arb/2013/05/article55245304

محمد، جاسم، السلفية في مصر وعقدة السياسة..السلفيون في مصر والعملية السياسية السياسية، الموقع الالكتروني للعراق اليوم، الموقع الالكتروني: http://www.iraqalyoum.net/news.php?action=view&id=16109

محمد، جاسم، مقال بعنوان:السلفية ف، الموقععقدة السياسة..السلفيون في مصر والعملية السياسية،الموقع الالكتروني للعراق اليوم: http://www.iraqalyoum.net/news.php?action=view&id=16109

محمد، زيد، بحث بعنوان: مفهوم التغيير عند الإخوان المسلمين، موقع مطرية أون لاين، الرابط http://site.matariaonline.com/dindetail.asp?id=165

مدونـــــــة أبــــــو مـــــروان، التنظــــــيم العـــــالمي للإخــــــوان المســــــلمين
http://ikhwanwayonline.wordpress.com/2011/06/26/%D8%A7%D9%

مراد بوبكر، الشــرعية الثوريـــة والشــرعية القانونيـــة،الحوار،2013، الموقـــع الالكترونـــي
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=24018#.Uf91ppIwe0o

مطير، حاتم، خلافات الإخوان والسلفيين تهدد المشروع الإسلامي، الموقع الالكتروني ل شـــبكة المحـــــــــــــــــيط الإعلاميـــــــــــــــــــــة:
http://moheet.com/news/newdetails/654796/1/%D8%AE%D9%84% -

مقال منشور بعنوان: مستقبل التيارات السلفية في مصر بعد سقوط الاخـــوان، عـــرض محمـــد بسيوني عبد الحليم، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 21 تمـــوز 2013 الموقـــــــــــــــــــع الالكترونـــــــــــــــــــــي:
http://rcssmideast.org/reviews/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8

موقع وكالة الأنباء الإسلامية " حق " http://www.dawaalhaq.com/?p=12222

نشـــــــأة الأحـــــــزاب المصـــــــرية وتطورهـــــــا قبـــــــل العـــــــام 1952، www.eaddla.org/nashzt%20a%20masr.doc

الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، تطور الحياة الحزبية في مصـــر، الـــرابط الالكترونـــي: http://sis.gov.eg/Ar/lastpage.aspx?categry_I

ويكيبيـــديا
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88 %D8%B1

http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/2841

المراجع الأجنبية

Marcel Perlot, Institution Politiques Detroit Constitutionnel, 1978

Montesquiew, Esprit eties Lois. II, ch.II

Chap.iv; Marcel Perlot, Inst.et, 1978 Jean-Jacques Rousseau, Le Contracté Social, Livere 3

Joseph LapalomtaraK Politics within Nation (Englewood Clfeffs, N, J Prentice-Hall, Inc. 1974)

Lipscomb, Davide, Civil Coverment, Nashvi ll, Mcquiddy Printing co.1913

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Relationship's Problematic Between Salafist Currents and, Muslim Brotherhood and its Impact on the Process of Democratic Transformation in Egypt

By
Hussein Suleiman Farid Abdel Fattah

Supervised by
Dr. Ibrahim Abu Jaber

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning & Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2014

The Relationship's Problematic Between Salafist Currents and, Muslim Brotherhood and its Impact on the Process of Democratic Transformation in Egypt

By
Hussein Suleiman Farid Abdel Fattah
Supervised by
Dr. Ibrahim Abu Jaber

Abstract

The rising of Islamic streams in the Political Egyptian scene after the revolution of the 25th January 2011 affected the attention of the politicians and it became phenomenon of research for a big number of researchers, because it has an effect on the political map of Egypt. It also has its effect on the political rules, both, regionally and internationally.

This study had extraordinary value because it shed light on the nature of relationship between two Islamic factions with the same Ideology and the same political project. In addition to the analysis of the causes of its failure to govern after the 25th January 2011 revolution.

The researcher depended on historical and analytical methods to figure out the reasons which led to the failure of the democratic change in the Egyptian scene after the rebellion.

The chapters of this study light on and analyzed the phenomenon. The first chapter concentrated on the democratic process in Egypt before the revolution. The researcher dealt with the obstacles that faced the Egyptian democratic change. He also shed light on the political and constitutional life before the rebellion. He also showed that there were

glimpses of democracy before the rebellion, though most politicians agreed that it was a chaotic democracy.

In the second chapter, the researcher explained with details the relationship between the different arms of the Salafist currents and the Muslim brothers and its arm after the rebellion. This relationship locked stable; in the beginning it was a kind of cooperation but, by the time, it became a relationship of disagreement a new even enmity, especially after the losing reign after the rebellion of 30th June 2013.This kind of relationship was marked with the disorder between the Salafist currents themselves in their way of treatment with the Muslim brothers resulting from the absence of unity between Salafist currents themselves.

The third chapter, which was a core and a conclusion of the study, dealt with the effect of this relationship on the democratic change in Egypt. It also studied the effect of this relationship on the pillars of modernization embodied in democracy, human rights and the sovereignty of the constitution. The researcher also dealt with the challenges and obstacles that prevented the democratic movement in Egypt under the Islamic movements.

This research came to the following conclusions: The misunderstanding between the Islamic movements in Egypt made Egypt lose the historical chance in making or creating a real democratic change under the leadership of Islamic forces. That's because of its vibration and confusion, to say nothing of the attempts and obstacles caused by the deep

forces. The strong military forces effect on the political sight also played a vital role. In the end, the regional and international intervention also played a vital role.